مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي
مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني

تحرير: د. عدنان صبيح ثامر

مجموعة مؤلفين

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي
مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي

مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد وتحرير: د. عدنان صبيح ثامر

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني

174 صفحة

بغداد، نيسان – ابريل، 2023

ISBN: 978-9922-9969-4-3

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (532) لسنة 2023

التصحيح والمراجعة اللُّغويَّة: محمَّد بن غريب

نشر وتوزيع: العارف للمطبوعات

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْ السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

محتويات الكتاب

المقدمة 11

النمو السكاني ومستقبل التنمية في العراق 15

د. سلام عبدعلي العبادي

سكان العراق (المسار الحتمي، والفرص الممكنة، والاستجابات المحدودة) 37

د. علي عبدالأمير الكعبيّ

الأمن الصحي والتنمية في العراق .. مخاضات الأمن الإنساني لعقد مستدام 83

عدنان ياسين مصطفى

النوع الاجتماعي في العراق المؤشرات والفجوات 115

مريم عبدالهادي

المقدمة

إنَّ فكرة هذا الكتاب هي عبارة عن هاجس يفكِّر به عدد من الباحثين ويشغلهم، لما تمثِّله الزيادة السكانيَّة في العراق من أخطار مستقبلية، فالحديث عن الزيادة السكانية لا يرافقه اتجاه واحد في ضرورة التقليل من تلك الزيادة، أو تحديد النسل؛ لأنَّ المجتمع العراقي مختلف في هذا الجانب، إذ إنَّ لكل مجتمع نموذجاً فكرياً قد يتعاطى مع قضاياه وَفْق النموذج السائد، فهناك أطراف ليست بالقليلة، ومنهم أكاديميُّون، ومختصُّون يتحدَّثون عن مضار لسياسة تحديد النسل، قد تكون أكبر وأخطر من زيادته، وربما ينشغلون بالتفكير بالاتجاه الآخر الذي تمثِّله سياسة تحويل المجتمع إلى مجتمع عجوز خالٍ من الهبة الديموغرافية، وهي بالواقع هبة لا يمكن تجاوزها، لكن بالمقابل علينا أن نجد وعياً موازياً يتعامل مع تلك الهبة كطاقات تنتج مواردَ أو تستثمر بألَّا تكون عبئاً على المجتمع وموارده.

في المقابل هناك رأي أقوى في ضرورة إيجاد برامج سياساتية؛ لتحديد النسل أو تقليله، مبرراً ذلك بأنَّ هناك دولاً أكثر تقدُّماً وتخطيطاً ومواردَ من العراق؛ إلا أنَّها اتجهت إلى تلك الآلية؛ لأنَّها راعت بصورة حقيقية تلك المتوالية التي تتحدَّث عن الزيادة السكانية.

فإذا كانت المتوالية الحسابية للثروات (21-18-15-12-9-6) فإنَّ المتوالية الهندسية للسكان (162-54-18-6)، ممَّا يسبِّب عدم توازن المتواليتين السكانية والطبيعية، تلك النظرية تبرر ضرورة إيجاد موارد جديدة بصورة حقيقية تواجه متوالية السكان، وعملت كثير من الدول برامج اقتصادية، وسكانية؛ لمواجهة عدم التوازن.

ولعلَّ من أسباب الخوض في هذا المضمار هو إعلان وزارة التخطيط العراقية في آخر إحصائية لها أنَّ نسبة السكان في العراق تزداد سنوياً مليون نسمة، في مقابل ما يقارب (41) مليون نسمة وَفْق الوزارة، على أنَّ الجهات المختصة لم تعطِ هذه الزيادة ما تستحقه من الاهتمام، فضلاً عن المختصين من الأكاديميين والباحثين؛ لِما ستخلفه هذه الزيادة الكبيرة من كارثة خصوصاً مع وجود الفجوات الاقتصادية التي نعيشها، والاعتماد على النفط بنسبة (90%).

على أنَّ نسبة الزيادة السكانية في الدول النامية تصل إلى (2%)، في حين متوسط الزيادة في الدول الصناعية (0.5%). وتقول المعادلة الديموغرافية إنَّ معدلات النمو إذا كانت (1%) فإنَّ ضعف عدد السكان سيحصل في (70) عاماً، في حين إذا كانت النسبة (2%) فإنَّ الضعف يتحقَّق في (30) عاماً فقط، وتجاوزت النسبة في العراق (2%) عن طريق إعلان وزارة التخطيط بأنَّ معدلات النمو السكاني هي زيادة تقدُّر بما يزيد عن مليون شخص في كل عام.

ووَفْق وزارة التخطيط فإنَّ معدلات الزيادة السكانية في العراق تصل إلى نسبة (2،6%)، (تقرير عام 2021)، وهذا يعني بأنَّ الزيادة تنذر بخطر كبير، فمجرد تصوُّر أنَّ العراق سيصل في (30) عاماً إلى الضعف، يعني بأنَّنا مقبلون على أزمات اقتصادية، واجتماعية مصاحبة للزيادة السكانية الكبيرة، إذ يتوقَّع المراقبون أن تسفر التغيرات السكانية عن فوران وأزمات اجتماعية، منها التغيرات في الاقتصاد، وسوق العمل، والتي تؤدِّي إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية سعياً للحصول على عمل، وكذلك ما يترتَّب من ضغط على البنى التحتية، وارتفاع معدلات الجريمة، ونشوء العشوائيات، فضلاً عن الضرر بالخدمات الصحية والبيئية.

ولا تقتصر مواجهة الخلل الديموغرافي في ازدياد أعداد السكان، ومواجهتها بعدد من الإجراءات التي تساهم بكبح نسب الزيادة، بل هناك مشكلات مرتبطة بالسكان تمثِّل تحدياً للسياسات الاقتصادية، وأهمها التوزيع العمري للسكان، وبذلك فإنَّ إشارة وزارة التخطيط العراقية بأنَّ فئة النشطينِ اقتصادياً، وهم السكان في سن العمل من (64-15) سنة، كانت هي النسبة العليا بين الفئات العمرية، إذ بلغت (56,5%) من مجموع السكان، تلتها فئة صغار السن بعمر (صفر-14 سنة) التي شكَّلت (40,4%) من مجموع سكان العراق، فيما كانت نسبة سكان كبار السن (65 سنة) فما فوق، هي الأقل بين الفئات العمرية، إذ سجلت ما نسبته (3،1%) فقط. وإن كان بيان الوزارة يبيِّن بأنَّ النسبة العليا هي من الفئة النشطة، إلا أنَّ القول إنَّ فئة صغار السن تمثِّل (40%)، يقابلها (3%) من كبار السن، يعني أنَّ العراق أمام مشكلة عمرية تتمثَّل في زيادة المصاعب، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إذ يستنفذ الأطفال بهذا السن مستويات عالية من الموارد في مجالي الصحة والتعليم، في وقت هم غير منتجين على الصعيد الاقتصادي. ولذا فإنَّ التركيبة العمرية للسكان هي معوق آخر أمام التقدُّم التنموي، إذ ما يقارب نصف تعداد السكان هم بحاجة إلى معيل، على حين في الدول المتقدِّمة لا يمكن أن تتجاوز الفئة العمرية غير المنتجة (ربع السكان). وبذلك فإنَّ السياسات الحكومية لا تقتصر على التفكير في تحديد النسل أو زيادته، بل إلى البرامج الخاصة بالتوزيع العمري، فإذا علمنا أنَّ الزيادة السكانية هي إحدى أسباب التنمية الاجتماعية والحضارية وَفْ بعض النظريات، في مقابل ذلك فإنَّ تصوُّر نصف السكان يعملوا ليعيلوا النصف الآخر فيمثِّل ذلك تحدياً كبيراً يواجه المجتمعات.

وتأسيساً على كلِّ ما تقدَّم، فإنَّ الكتاب اتَّجه بمحاور مختلفة لم تكن الإرادة في أن يكون ممثلاً لتوجُّه واحد في أنَّ الزيادة السكانية (مهمة في التنمية، أو معيقة لها)، إذ تمثِّل تلك الآراء حصيلة بحثية يعرض عن طريقها المؤلفون رؤاهم على أساس انتمائهم الأكاديمي، ومراجعهم الفكرية، لذا مثَّلت اختصاصاتهم المختلفة بوابةً للفَهْم، فمنهم مَن كان معالجاً للموضوع على أساس اجتماعي،

أو تنموي، أو جغرافي، لتكون المحصلة في إيجاد توصيات سياساتية لمعالجة مشكلة الزيادة السكانية، على أنَّ النظرة إلى الزيادة بوصفها مشكلة تحدَّثت عنها وزارة التخطيط في أنَّها أمام مشكلة الزيادة غير المتناسبة مع الموارد.

ومع أنَّ معالجة قضية الزيادة السكانية ممثِّلة لاختلاف قد يُمْدَح، وقد يُذَم وَفْق الأفكار وأساسها المميَّز، إلا أنَّها في النهاية تمثِّل محصلات اجتماعية، أو هي نتاج اجتماعي لأفكار المجتمع إزاء الظاهرة، فلا يقدِّم هذا الكتاب تمييزاً لرأي على حساب الآخر، إلا عن طريق ما يتوصَّل إليه المؤلِّفون من نتائج واقعية تحتِّم الدخول في ذلك المنطلق، وبإزاء التخوُّف الذي يصيب بعض المجتمعات نتيجة سياسة تقليل النسل، لأنَّها قد تتحوَّل –نتيجة تلك السياسة– إلى مجتمع هَرِمٍ تكثُر فيه الشيخوخة، والدعوة إلى زيادة السكان بالتوافق مع (جان بودان) ومؤيديه الذي يؤكد أنَّه ليس هناك ثروة أو قوة من دون الزيادة السكانية، يقابله رأي (مالتوس) الذي يؤكِّد أنَّ النمو السكاني يمثِّل عقبة في طريق التقدُّم، فإنَّ اتساع الجدل بما يتعلَّق بالنمو السكاني في ظل هذين الرأيين يوصل في النهاية إلى أنَّهما لم يناقشا قضايا السكان بحد نفسها، وإنَّما لأهداف أخرى، تسمَّى التقدُّم، أو الازدهار، ويربط الرأيانِ بين الزيادة وبين تلك المفاهيم، في مقابل ذلك يقدِّم (أوكست كونت) مثالاً مغايراً لهذين الرأيين، وهو التمييز بين القوى الاجتماعية الساكنة والقوى الاجتماعية الديناميكية، إذ إنَّ التفكير بهذه الآلية ممكن أن يقدِّم لنا أنموذج استثمار للزيادة السكانية، وتحويلها إلى أداة تنموية، بدلاً من الآراء التي تحمل في طياتها الثقافة السياسية لكل بلد، فقد يشدِّد الحكام الشموليون على فوائد الزيادة السكانية، متجاهلين الأثمان الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني الكبير، في حين تتجه المؤسسات الاجتماعية الديموقراطية إلى إيلاء الاهتمام بمشكلات الزيادة السكانية، وتقليل الدعم للزيادة السكانية، متناسين المشكلات التي يسببها ذلك التحديد من النسل، فلا بدَّ من خطاب مفسِّرٍ يعبِّر عن توازن اجتماعي بين الساكن والديناميكي.

وبعد مراجعة الأطر الفكرية لتوضيح الأبعاد الاجتماعية والفكرية للتعاطي مع قضية الزيادة السكانية، يبرز لنا سؤال نستطيع عن طريقه بيان القدرة في تحديد النموذج الذي يتجه البحث نحوه، لتكون المعالجات مبنية على أساس علمي قادرة على تجاوز الأسئلة المعروضة، فالسؤال مفاده: هل يستطيع العراق استثمار هذه الهِبَة الديموغرافية؟ إنَّ الجواب على هذا السؤال يعتمد على اتخاذ العراق للخطوات اللازمة لذلك، والإفادة من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال، فالمعاناة في العراق من تضاعف معدلات البطالة، وسيطرة القطاع العام على سوق العمل، وكذلك البطء في خلق فرص العمل؛ نتيجة لاختلال سوق العمل، وكذلك مشكلات السكان من الفقر، والجوع، والأمية،

والنمو السكاني، يحتِّم على العراق التهيئة للتحوُّل الديموغرافي المتمثِّل في ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، إذ يتضاعف الطلب على العمل من الآن حتى عام (2050)، ويتعيَّن على أسواق العمل التأقلم مع هذه الأعداد المتزايدة من طالبي العمل لأول مرة، فضلاً عن العاطلين والباحثين عن العمل، فمواجهة تلك التحوُّلات يتطلَّب سياسات للدولة قائمة على التوسُّع في سوق العمل، وزيادة مرونتها، وتحسين بيئتها، وتحت مظلة سياسات التشغيل الوطنية، يقابله تحسين المتغيرات النوعية المتمثلة بالتعليم والمهارات، وأن ينظر إلى السكان كهدف للإنتاج، ووسيلته في آن واحد.

وبما أنَّ زيادة تعداد السكان زيادةً مستمرةً يمثِّل عبئاً على جميع الموارد، فإنَّ الدراسة اتجهت إلى مراجعة الواقع الصحي العراقي، لأنَّه يمثِّل إحدى التحديات، بمعنى أنَّ العبء الوارد على قطاع الصحة مستقبلاً سيتزايد، فالدول المتقدمة لا تزيد كثيراً، والوَفَيَات تماثل المواليد، لكن البلدان النامية مثل العراق، يرتفع فيه معدلات الزيادة ارتفاعاً ملحوظاً، ويتضاعف عدد السكان بصورة سريعة، فإذا كنَّا نفكِّر للمستقبل، في العشرين سنة المقبلة بدلاً من أنَّنا حالياً أكثر من (40) مليون، وسنكون (50) مليون بعد عشر سنوات، وهذا يلقي بظلاله على الخدمات الصحية، ويؤدِّي إلى صعوبة تطوير الخدمة الصحية، وتطويرها في سبيل تحقق التوازن في المستقبل.

لذا، فإنَّ إحدى دراسات الكتاب قد اتجهت إلى رسم سياسات صحية لأصحاب القرار، تُسْهِمُ –عن طريقها– في إيجاد نموذج صحي يرسم ملامح الإنسان الديناميكي الصحي، وتبحث عن إيلاء الاهتمام بالبعد الوقائي، وتعزيز الرعاية الصحية الشاملة، والرعاية الصحية الأولية التي تأخذ بالأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية بوصفها محدِّدات مهمة تعوق من فرص تحقيق الأمن الصحي في الدولة، فضلاً عن تطوير النظام الصحي في العراق، ووضع أبعاد الأمن الصحي، ومتطلباته في صلب عملية التخطيط للتنمية، وزيادة الإنفاق الصحي، وترشيد استخدامه، وتوزيعه المتوازن مكانياً.

ليكون ذلك العمل بوَّابةً لمواجهة خطر الزيادة السكانية عن طريق تحويل هِبَتِه الديموغرافية إلى مسار تنموي غير ساكن، ومنتج يخلق بوابة للتنمية، يكون النمو الاقتصادي فيها موازياً للنمو السكاني.

د. عدنان صبيح ثامر

النمو السكاني ومستقبل التنمية في العراق

د. سلام عبدعلي العبادي*

تمهيد:

يُعدُّ النمو السكاني أحد أهم الظواهر الديموغرافية المؤثِّرة في مسيرة المجتمعات الإنسانية، ويتراوح هذا التأثير سلباً وإيجاباً وَفْق طبيعة كل مجتمع، وغالباً ما يرتبط اصطلاح النمو السكاني بالزيادة الطبيعة في عدد السكان الناتجة عن ارتفاع الولادات، وقلَّة الوَفَيَات، مع وجود متغيرات أخرى مؤثرة في هذا النمو مثل الهجرة، ولهذا ينظر إلى النمو السكاني بوصفه الزيادة الملحوظة في عدد السكان؛ نتيجة الحركة الطبيعية والمكانية للأفراد، وفي الغالب يُقاس هذا النمو بمعدل الزيادة لكل ألف نسمة، على أن يقترن ذلك بانخفاض نسبة الوَفَيَات لا سيَّما الأطفال، وعلى ما يبدو أنَّ هناك تبايناً واضحاً بين القارات في معدل النمو السكاني، إذ تشير البيانات إلى أنَّ قارة أوروبا أقل القارات في معدل النمو السكاني، فيما تُعدُّ إفريقيا أكثرها نمواً، أمَّا معدَّل الوَفَيَات فإنَّ أكثر هذه الوَفَيَات في قارة إفريقيا أيضاً، وأقلها في أمريكا الجنوبية، وترتبط هذه المعدلات كما هو معلوم بمتغيرات وجوانب وعوامل عديدة، لعلَّ من أهمِّها الجوانب الصحية، والغذائية للسكان.

النمو السكاني: أرقام وحقائق

ربَّما تؤشِّر الزيادة في حجم السكان وجود سياسات حكومية جيدة في الدول التي تسعى إلى تحقيق زيادة ملموسة في عملية الإنتاج، لكنَّها قد تكون أحد أهم معوقات التقدُّم والتنمية في عدد غير قليل من البلدان، وتشير كثير من الأدبيات إلى أنَّ لمظاهر النمو السكاني حقيقيتينِ مهمتينِ، هما[1]:

1. ستواجه أكثر البلدان النامية التحوُّلَ الديموغرافي عاجلاً أم آجلاً، وأنَّ انخفاض نسبة الوَفَيَات في هذه البلدان سيواجه قفزات حادة في حجم السكان.
2. ما زالت البلدان المتقدِّمة –التي في طور الانتقال الديموغرافي– ستسعى فيها نطاق القطاعات السكانية التي دخلت مرحلة الشيخوخة، فيما تبدأ قطاعات الشباب بالتناقص النسبي.

1. أنتوني غدينز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 633.

* أكاديمي عراقي.

لا شكَّ أنَّ العالم يواجه زيادة ملحوظة في عدد السكان كل عام، وتفرض هذه الزيادة تحديات كبيرة على دول العالم ومجتمعاته على أكثر من صعيد، فمن المتوقَّع أن يزداد عدد سكان العالم بمقدار بليوني نسمة، من (7,7) بلايين شخص في الوقت الحاضر إلى (9,7) بلايين شخص في عام 2050، قبل أن يصل إلى رقم قياسي يقارب (11) بليون شخص بحلول نهاية القرن الحالي، ويُتَوقَّع –في هذه الفترة– أن يتحوَّل سكان العالم أكثر فأكثر إلى استيطان المناطق الحضرية، في حين سوف يستمر ازدياد عدد الأشخاص البالغين من العمر (65) عاماً أو أكثر.

ومن المتوقَّع أن يأتي نصف النمو السكاني في العالم من الآن وحتى عام 2050 من تسعة بلدان فقط، هي: (الهند، ونيجيريا، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وتنزانيا، وإندونيسيا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية «بالترتيب التنازلي للزيادة»)، ومن المحتمل أن يتضاعف عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين يُحتمل أن يتقلَّص عدد سكان أوروبا[2] بفعل انخفاض معدلات الخصوبة في معظم دول هذه القارة بالمقارنة مع قارتي آسيا وإفريقيا.

قد يختلف النمو السكاني في العراق بدرجة أو بأخرى عن كثير من دول العالم، إذ يتميَّز العراق بمعدل خصوبة عالية، بل إنَّ هذا المعدل مرتفع جداً إذا ما قُورِن بالبلدان ذات المستوى العالي للخصوبة، ومع تراجع معدل الخصوبة في العراق في الأعوام الأخيرة إلا معدل النمو السكاني في العراق استمر على وتيرته العالية، لكن هذه الوتيرة انخفضت بعد عام 1990، إذ هبط معدل نمو السكان إلى (2,8%) بعد أن كان (3,1%)؛ بفعل ظروف الحروب، والعقوبات الاقتصادية على العراق، وارتفع بعد ذلك ليصل قريباً من معدلاته السابقة (3%)، علماً أنَّ سكان العراق يزدادون شخصاً واحداً كل (40) ثانية[3] وَفْق الإحصائيات الرسمية، ويُعدُّ معدل النمو السكاني هذا سبباً في تأخُّر دخول العراق منطقة الهِبَة الديمغرافية[34]، وهذه البيانات التي تؤشر طبيعة الواقع الديمغرافي في العراق تدعونا إلى تتبُّع تأثير منظومة القيم، والمعتقدات التي تشكِّل البنية الاجتماعية في العراق، والتي تتغذَّى من موروث ثقافي، ومن معايير وثوابت تكاد تحكم سلوك الفرد على أكثر من صعيد بما في ذلك السلوك الإنجابي.

2. الأمم المتحدة، التحولات في الخصائص الديمغرافية، الإنترنت:
https://www.un.org/ar/un75/shiftingdemographics

3. ينظر اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012: التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، حزيران 2012، ص 179.

4. المصدر نفسه، ص41.

السياسات السكانية ومتطلباتها التنموية

تُعدُّ السياسات السكانية إحدى أهم السياسات الحكومية الهادفة إلى تنظيم حركة السكان في البلد وضبطها حاضراً ومستقبلاً، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات، والتقديرات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغالباً ما تشتمل هذه السياسات على مجموعة من الإجراءات والخطط والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات الديمغرافية، وفي التركيب الهيكلي لسكان المجتمع كماً وكيفاً، وبصورة تلائِم احتياجات المجتمع، وتنسجم مع متطلبات النمو فيه.

على ما يبدو أنَّ المتغيرات العديدة والمتنوعة التي طرأت على واقع المجتمع الإنساني في عالمنا المعاصر أكَّدت لنا مرة أخرى أنَّ القضايا والمشكلات المحلية لم تعد شأناً محلياً، بل باتت مع مرور الوقت قضية دولية وعالمية، ولا تبتعد المسألة السكانية عن هذا التصور، ففي ظل اتساع حركة السكان، ولا سيَّما على الصعيد الخارجي، ومع عولمة القضية السكانية مثل النزوح والهجرة، وظهور كثير من المشكلات والأزمات المرتبطة بهذه الظواهر، إذ برزت على صعيد الواقع عدد من المنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها العمل مع المجتمع الدولي، ومع الدول ذات العلاقة؛ للحد من استفحال المشكلات السكانية، ووضع العلاجات اللازمة لها، ونتيجة لذلك انقسمت الإجراءات ذات العلاقة بالمسألة السكانية على قسمين:

1. الإجراءات والتدابير الداخلية: هناك مجموعة من التدخُّلات والتدابير التي يفترض أن تعتمدها الحكومات اعتماداً مباشراً أو غير مباشرٍ؛ لتحقيق الأهداف الكمية والنوعية التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف المطلوبة، أو المرغوبة من التغيُّرات الديمغرافية، ولعل من أهم هذه الإجراءات محاولة ضبط السلوك الإنجابي، إذ تتدخل الدولة أحياناً، وتفرض إجراءاتها على هذا السلوك من أجل التحكم بوتيرة النمو السكاني، وهذه الإجراءات ليست جديدة على الصعيد العالمي، إذ إنَّ كثيراً من الدول، ومنذ عشرات أو ربما مئات السنين كانت تتدخُّل في أمور كثيرة تتعلَّق بهذا الجانب بعضها له علاقة بمحاولة زيادة النمو السكاني، مثل: التدخُّل في سن الزوج، أو فرض الضرائب على غير المتزوجين؛ للتشجيع على الزواج وعلى الإنجاب، فيما تتخذ بعض الدول تدابير حمائية في هذا المجال مثل: دفع أجور منتظمة للأسر التي تنجب أكثر عدداً من الأطفال؛ لدعم الأمومة مادياً ومعنوياً، وقد حدث ذلك في ألمانيا وإيطاليا واليابان ما بين الحربينِ العالميتينِ الأولي والثانية، في المقابل هناك سياسات سكانية تهدف إلى الحد من الإنجاب؛ لضبط معدل الولادات وتحديدها، ومثل هذه السياسات تبنتها الصين في عصرنا الحاضر للحد من زيادة الولادات التي ارتفعت بدرجة كبيرة في ظل تقدُّم المجال الصحي في الصين في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وحتى يومنا هذا.

2. الإجراءات الخارجية: يُعدُّ البنك الدولي[5] أحد أهم الجهات التي تمتلك تأثيرات قوية في كثير من القضايا العالمية ومنها القضية السكانية، إذ يقدِّم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المشورة بشأن السياسات السكانية؛ لمساعدة البلدان على الحد من النمو السكاني، أو زيادته، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من هذا النمو؛ لتصل إلى جميع أفراد المجتمع، وعلى ما يبدو أنَّ النمو المتسارع للسكان في بعض الدول النامية كان محط اهتمام البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، إذ غالباً ما يترتب على ارتفاع معدلات النمو مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة فضلاً عن المشكلات التنموية، فقد يصبح مثل هذا النمو أداة معيقة للتنمية بمختلف صورها وأنواعها، ولكن في ظل ظروف معينة قد يكون النمو السكاني مفيداً على أكثر من صعيد، كما حدث في أوروبا واليابان وبعض دول أمريكا اللاتينية، إذ ساهم النمو السكاني في تحقيق إنجازات جيدة في طريق التنمية، وذلك عن طريق الإفادة من الابتكارات والحد من مخاطر الاستثمار في المجالات الإنتاجية المختلفة، مع التركيز على الإنفاق في مجال التعليم والاستثمار فيه قدر الإمكان؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ما زال النمو السكاني في كثير من الدول النامية يمر بسرعة كبيرة –عموماً–؛ بفعل تحسُّن الوضع الصحي، مع الوضع الاستثنائي الذي يمر به العالم نتيجة تداعيات (كوفيد 19)، إذ إنَّ عوامل مثل قلة الوَفَيَات ولا سيَّما لدى الأطفال، وارتفاع معدل الولادات، فضلاً عن ارتفاع العمر المتوقع للحياة تُعدُّ مؤشرات مهمة على استمرار النمو السكاني، ممَّا قد ينعكس سلباً على السياسة السكانية خصوصاً، وعلى السياسة العامة للدولة عموماً.

تبدو أهمية السياسة السكانية جلية في كثير من القضايا والأمور الحياتية، فلقد كان للسياسات السكانية التي تبنتها دول في أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا دور كبير في الحفاظ على توازن النمو السكاني بصورة انعكست بطريقة إيجابية على حياة أفراد المجتمع، وهذا يعني أنَّ التخطيط المناسب والعملي للسياسات السكانية في هذه البلدان مكَّنها من الإفادة من ارتفاع النمو الإسكاني، على عكس الدول النامية التي لم يكن بمقدورها حتى الإفادة من الأراضي، والموارد الطبيعية غير المستثمرة بصورة كبيرة، ولهذا تبقى مشكلة بعض الدول النامية قائمة ما دام هناك قصور وضبابية في متضمنات السياسات السكانية واتجاهاتها، وسوف تستمر معاناة هذه الدول ما

5. البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها (189) بلداً، أُنشئ عام 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقراً، ليشكلا معا البنك الدولي. ويعملا معاً عن طريق تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة أخطار وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك عن طريق تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، للمزيد ينظر موقع البنك الدولي على الإنترنت: https://www.albankaldawli.org.

دامت السياسات السكانية فيها عاجزة عن توظيف الموارد البشرية بطريقة إيجابية ومنتجة.

إنَّ أهداف السياسة السكانية عديدة ومتنوعة، فقد تكون ذات أهداف طويلة الأجل من أجل إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة الإنسان، أو لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وهناك سياسة ذات أهداف قصيرة الأجل تهتم بتجزئة الأهداف إلى فترات زمنية مختلفة، وغالباً ما ترتبط هذه الأهداف بحجم التخصيصات المالية وبالسياسة العامة للدولة فضلاً عن طبيعة البرامج السكانية المعتمدة ونوعيتها ومدى كفاءتها.

يمكن القول –عموماً– إنَّ نجاح السياسة السكانية في أي مجتمع مرتبطة بقضيتين أساسيتين، هما:

1. مدى توافق السياسة السكانية وانسجامها مع قيم المجتمع ومعاييره وثقافته، خصوصاً أنَّ بعض متضمنات هذه السياسة تتطلب عدم تعارض القيم السائدة مع توجهات هذه السياسة، ولا سيَّما في مجال تحديد النسل، أو الوسائل المتاحة لهذا التحديد، ومبرراته الصحية والاجتماعية.
2. مدى اهتمام الحكومة بالقضايا ذات العلاقة بالمسألة السكانية، فضلاً عن مدى ارتباط السياسة السكانية بغيرها من السياسات الحكومية الأخرى، وحجم الدعم المادي والبشري المقدَّم لها، والأهم مدى ارتباط السياسة السكانية بخطط التنمية الوطنية وبرامجها.

عراقياً، لم تكن السياسة السكانية على امتداد تاريخ العراق المعاصر بمستوى أهمية الظاهرة السكانية، أو بمستوى التحديات والنتائج المترتبة عنها، فلقد عانى العراق طويلاً من تداعيات فصل المسألة السكانية عن المسألة التنموية، وكان نتيجة ذلك تزايد عدد السكان، ولا سيَّما في الفئات العمرية المستهلكة، ولم تكنِ الدولة آنذاك تولي أهمية خاصة للسياسات السكانية بالقدر الذي توليه الدول الأخرى، ولقد تمحورت السياسية السكانية في القرن الماضي حول قضية الإبقاء على نسبة عالية من النمو السكاني، ودعم هذا التوجُّه عبر تقديم المحفِّزات، والتسهيلات، ووسائل الحماية الأخرى، مع حظر ترويج موانع الحمل وتداولها، وبالنتيجة ارتفع عدد السكان، ولا سيَّما في سنوات الوفرة الاقتصادية. عموماً، لم تخرجِ السياسة السكانية في العراق في عديد من الأوقات عن أنَّها مؤشرات سكانية تقدِّمها بعض الوزارات إلى الجهات ذات العلاقة، في حين أنَّ السياسة السكانية الحقيقية والعملية تتطلب مسوحاً صحية، واجتماعية، واقتصادية، وديمغرافية منها ما هو معلن ومحدَّد ورسمي، ومنها ما هو غير محدَّد أو معلن[6]، وهذا الأمر تعمل به وتتبناه كثير من دول العالم، ولا سيَّما الدول التي تعتمد التخطيط في مختلف الأنشطة الحكومية.

6. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق، ص176.

الاتجاهات الفكرية المفسِّرة للنمو السكاني:

تتعدَّد الاتجاهات الفكرية المفسِّرة للقضايا ذات العلاقة بالنشاط الإنساني، أو بالطبيعة البشرية عموماً، ولا تبتعد قضية النمو السكاني عن هذا الوصف كثيراً، مع وجود بعض المسلمات فيما يخص النتائج المترتبة عن هذا النمو، ومهما يكن من أمر يبدو أنَّ هناك اتجاهات نظرية رئيسة في هذا المجال فرضت نفسها على الساحة الفكرية ذات العلاقة بالمسألة السكانية.

على ما يبدو أنَّ موضوع النمو السكاني وعلاقته بالأوضاع الاقتصادية كان محور الاختلاف بين الاتجاهات الفكرية والنظريات المفسِّرة للقضية السكانية، ولعل أشهر المقولات في هذا الصدد، وأقدمها، هي تلك التي ترجع لأصول (مالثوسية)، مخوفة من عواقب وخيمه لنمو السكان، هذه المقولة التي وجدت لها أخيراً دعاة محدثين، ممَّن يسمون بـ(المالثوسيين) الجدد، وسادت هذه المقولات بعض دوائر الفكر الغربي، كما تشيَّع لها بعضهم في بلدان العالم الثالث، إلا أنَّ آراء مضادة قد تبلورت من مدة زمنية طويلة، ووجدت لها تغييرات محدثة كانت على طرف نقيض من المقولات (المالثوسية)، كمقولة (دوربيل) التي تؤكِّد «أنَّ زيادة عدد السكان هي أحد الأسباب الرئيسة للتنمية الاجتماعية وللحضارة والتقدُّم، بل هي السبب الأصيل والعام لها، وهناك مقولة حديثة لهذا التصور في فكرة (سيمون) التي ترى أنَّ» الناس هم المورد النهائي» لكلِّ عمل تنموي، فضلاً عن منظور تقرير التنمية البشرية عام 1990 الذي أكَّد أنَّ البشر هم ثروة الأمم[7] انطلاقاً من منظور أنَّ الإنسان صانع التنمية وهو المستفيد منها.

لقد رفض (المالثوسيون) الجُدُد فكرة (مالثوس) عن الموانع، أو القيود الأخلاقية (الامتناع عن ممارسة الجنس، وتأخُّر الزواج حتى تصبح الموارد المالية متوازنة، وتقييد الزواج ضد الأشخاص الذين يعانون من الفقر) بدعوى أنَّ هذه الموانع من المستحيل تحقيقها، وأنَّ هناك حاجة إلى موانع أخرى للحد من النمو السكاني، مع ضرورة التركيز على التخطيط للسياسات السكانية؛ لضمان الموارد، ولتحقيق درجة مقبولة من التكامل البيئي بين الجيل الحالي، وأجيال المستقبل.

بالمقابل يعتقد (كارل ماركس) أنَّه لا وجودَ لقانون عام ثابت للسكان، فلكلِّ مجتمعٍ قانونه السكاني الخاص به، ويؤكِّد أنَّ النظام الاقتصادي السائد في المجتمع هو الذي يتحكَّم في عدد السكان، وليست الخواص الثابتة في الطبيعة، فإذا ما تحوَّل النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في الإنتاج إلى نظام اشتراكي، لن تكون ثمَّة مشكلة سكانية قد تؤدي إلى الفقر والمجاعة[8]،

7. نادر فرجاني، السكان والتنمية، مجلة العربي، يناير1995.

8. عبد الجبار نوري، المالثوسية وعدوانية الفكر الرأسمالي، صحيفة المثقف، العدد 5569، الجمعة،31/12/2021.

إذ يلقي دعاة الفكر الماركسي اللوم على النظام؛ لأنَّه السبب الرئيس في ظهور المشكلات ذات العلاقة بالمسألة السكانية.

من الواضح أنَّ الصراع الفكري ما زال قائماً ومستمراً بين الاتجاهات الرأسمالية والاتجاهات الاشتراكية بخصوص مشكلة النمو السكاني، وانعكاساتها على مسيرة التنمية والتقدُّم في المجتمعات الإنسانية، ولقد امتدَّ هذا الصراع إلى بعض الدول النامية التي تأثَّرت سياستها السكانية بمدى قربها أو بعدها من الأنظمة الغربية أو الاشتراكية، بل حتى الاتجاهات النظرية المعروفة (الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية) قد تأثَّرت قليلاً أو كثيراً بالمنطق الرأسمالي والاشتراكي في تفسير المشكلة السكانية وتحليلها، وفي خضم كل هذه الصراعات والاختلافات ظلت السياسة السكانية في العراق طريقها نحو رسم مسارات واضحة وواقعية لطبيعة النمو السكاني، واتجاهات في العراق المعاصر.

المؤشرات الديمغرافية للنمو السكاني في العراق:

يمثِّل جدول رقم (1) تقديرات سكان العراق على وَفْق السنوات

تقديرات سكان العراق للمدَّة (2015–2030)	
السنة	مجموع السكان
2015	35,212,600
2016	36,169,123
2017	37,139,519
2018	38,124,182
2019	39,127,900
2020	40,150,174
2021	41,190,658
2022	42,248,900
2023	43,324,000
2024	44,414,800

تقديرات سكان العراق للمدَّة (2015–2030)	
السنة	مجموع السكان
2025	45,520,500
2026	46,639,900
2027	47,771,600
2028	48,914,100
2029	50,061,500
2030	51,211,700

الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.

يمثِّل جدول رقم (2) المؤشرات الديمغرافية على وَفْق السنوات

المؤشرات الديموغرافية						
الخصوبة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الخصوبة الكلي (مولد لكل امرأة في سن الإنجاب)	4.08	4.02	3.96	3.9	3.86	3.82
معدل التكاثر الإجمالي (مولود أنثى لكل امرأة في سن الإنجاب)	2.01	1.98	1.96	1.93	1.91	1.89
معدل التكاثر الصافي (مولود أنثى باقية على قيد الحياه لكل امرأة في سن الإنجاب)	1.95	1.93	1.91	1.88	1.86	1.85
العمر المتوسط للإنجاب (سنة)	29.1	29.1	29.1	29	28.9	21
الوَفَيَات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
(توقع الحياه عند الولادة / الذكور (سنة)	71	71.3	71.4	71.7	71.9	72.1
(توقع الحياه عند الولادة / الإناث (سنة)	74.9	75.2	75.4	75.6	75.8	76.1

(توقع الحياه عند الولادة /مجموع (سنة)	73	73.2	37.4	37.6	73.8	74.1
معدل وَفيَات الأطفال الرضع (وفاة لكل ألف ولادة حية)	31	30.6	30.2	29.8	29.4	29
معدل وَفيَات الأطفال دون الخامسة من العمر ((وفاة لكل ألف ولادة حية)	38	37.5	37	36.5	36	35.5

الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.

يمثِّل جدول رقم (3) المعدلات الحياتية لسكان العراق على وَفْق السنوات

المعدلات الحياتية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل المواليد الخام بالألف (لكل ألف من السكان)	30.8	30.4	30.1	30.2	30.1	30
معدل الوَفيَات الخام بالألف (لكل ألف من السكان)	4	4	3.9	5.3	5.4	5.4
% نسبة الزيادة الطبيعية للسكان	2.68	2.64	2.61	2.58	2.57	2.55
% نسبة معدل النمو	2.68	2.64	2.61	2.58	2.57	2.55
الوقت اللازم لمضاعفة السكان (سنة)	26.2	26.6	26.9	27.2	27.4	27.6

الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.

يُقدَّر تعداد سكان العراق لعام (2021) بنحو (41,190,658) نسمة، وذلك بواقع (0.52%) من إجمالي عدد سكان العالم، ويحتل العراق المركز السادس والثلاثين من حيث تعداد السكان على الصعيد العالمي، قبل أفغانستان وبعد أوكرانيا، ولقد ارتفع تعداد سكان العراق لعام 2021 عن العام السابق (2020) بأكثر من مليون نسمة، ويُقدَّر عدد المواليد في العراق بنحو (3.7) مولود لكل امرأة، فيما يُقدَّر معدَّل وَفيَات الرُضَّع بنحو (21.1) حالة وفاة لكل (1000) مولود جديد، فيما يبلغ متوسط العمر المتوقع في العراق بنحو (71.08) عاماً.

يحتلُّ العراق –وَفْق آخر الإحصائيات الرسمية لعام 2020– المرتبة الثانية عربياً في الدول الأكثر نمواً على صعيد السكان بعد جمهورية مصر، إذ بلغت نسبة هذا النمو في السنوات الأربع

الماضية (2.6%) من مجموع عدد سكان البلد الذي تجاوز (40) مليون نسمة وَفْق تقديرات وزارة التخطيط، ولقد تراوحت الزيادة في عدد السكان بين (1000,000–850,000) نسمة سنوياً، وتشكِّل الأعمار (14– 45) سنة، ما نسبته (57%) من مجموع السكان وَفْقاً لإحصاءات وزارة التخطيط،، فيما يُعدُّ عدد الإناث متقارباً من عدد الذكور بنسبة (50%) لكليهما.

ووَفْقاً لهذه المؤشرات الديمغرافية سوف تشهد معدلات النمو السكاني في العراق ارتفاعاً مستمراً، إذ من المتوقع أن يصل حجم سكان العراق إلى أكثر من (50) مليون بحلول عام 2030 وَفْق تقديرات للجهاز المركزي للإحصاء في حال بقاء معدلات نمو السكان على الوتيرة نفسها، مع الأخذ بالحسبان استمرار وجود القيم والأعراف التي تدفع بهذا الاتجاه والتي تجعل العراق بعيداً عن مرحلة الاستقرار السكاني (المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي)، إلا اذا تبنَّى العراق سياسة سكانية، ترمي إلى تخفيض حجم السكان يساندها وعي اجتماعي يوضِّح عواقب الزيادة السكانية، وتأثير الضغط السكاني على التنمية والبيئة، ووَفْقاً لذلك يُعدُّ النمو السكاني المرتفع من أهم التحديات الإستراتيجية التي تواجه العراق؛ لأنَّ هذه الزيادة السريعة في عدد السكان قد تؤثِّر سلباً على قلَّة فرص العيش وتزيد الفقر، وتعوق التقدُّم المحْرَز نحو القضاء على الفقر، وخفض البطالة لا سيَّما بين الشباب، فضلاً عن التأثيرات الأخرى المتمثلة بالضغط على الموارد والخدمات العامة والتحضر المفرط، وتفاقم مشكلة السكن العشوائي[9] الذي من شأنه توفير الفرصة المناسبة لظهور كثير من المشكلات، والأزمات الاجتماعية المرتبطة بهذا النوع من السكن، ولا سيَّما في العاصمة بغداد.

أشار وزير التخطيط العراقي في 4/22/ 2021 –بنظرة غير متفائلة– إلى المشكلة السكانية بالقول إنَّ «العراق يشهد زيادات سكانية كبيرة لا تتناسب مع حجم الموارد، لا سيَّما مع اتساع رقعة شريحة الشباب بين شرائح السكان، التي ينبغي تحويلها إلى قوة رافعة ودافعة للتنمية، وليس عبئاً على الموارد الاقتصادية»، مشيراً إلى أنَّ «السياسات السكانية ترتبط بنحو مباشر بالتنمية البشرية، وهذا يستدعي تطوير المهارات، لنكون قادرين على وضع السياسات السكانية على وَفْق رؤية اقتصادية»، وأوضح أنَّ «متوسط الأعمار للسكان في العراق شهد ارتفاعاً في السنوات الأخيرة جرَّاء تحسُّن الصحة العامة، والتغذية ومستوى المعيشة، وأكَّد الوزير أهمية إعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ومتابعة تنفيذها، ودعم تنفيذ التعدادات والمسوح السكانية؛

9. ينظر: سرى قاسم مطر، التحول الديمغرافي والسياسة الاجتماعية في العراق: دراسة ميدانية في بغداد، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد، غير منشورة، 2021، ص 65.

للحصول على المعلومات الدقيقة، وأحدث البيانات»[10].

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هناك تبايناً ملحوظاً في معدلات الزيادة السكانية بين المحافظات العراقية، وأنَّ هناك ارتفاعاً تدريجياً في حجم السكان لجميع المحافظات مع تباين الزيادة السكانية من مدة لأخرى، والمهم في هذا المجال هو حجم السكان المتوقع لكل محافظة وحجم السكان في سن العمل في السنوات المقبلة، فمن المتوقَّع استمرار الارتفاع السني لمعدلات النمو التي بلغت (2,5%) مقارنة بمعدلات النمو في العالم والدول العربية والإقليمية، وتشير بعض التقديرات إلى انخفاض معدل النمو في المدة 2050-2025 ليصل إلى (1%) تقريباً؛ لانخفاض معدلات الخصوبة في العراق مع تباينها المكاني، يؤشِّر هذا الأمر لنا أنَّ المدَّة بعد عام 2030 هي مدَّة ظهور الهِبَة الديمغرافية[11] التي تمثِّل فرصةً مثاليةً للعراق؛ لتجاوز كثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية السابقة.

جدل النمو السكاني والتنمية:

ليس هناك من جدل على أنَّ معادلة النمو السكاني وتوافر الغذاء التي كَثُرَ الحديث عنها على الساحة الفكرية لعلوم السكان والاقتصاد والسياسة وغيرها من العلوم الأخرى هي معادلة تتباين بين الدول والمجتمعات والأفراد، إذ إنَّ الحصول على الغذاء كماً ونوعاً يختلف تبعاً لاختلاف حجم الإنفاق، ونمط الغذاء ومدى توافره، فضلاً عن تباين الأسعار والقوة الشرائية لأفراد المجتمع، ولهذا عانت بعض الدول من مشكلة نقص الغذاء بحكم العوامل المذكورة سابقاً، فضلاً عن محدودية مواردها وقدراتها المادية، بل وحتى البشرية.

وعلى ما يبدو أنَّ الشعور بالقلق بشأن مستقبل الغذاء في العالم ما زال يساور كثيراً من المجتمعات والمنظمات الدولية، إذ خلص تقرير حدود النمو إلى أنَّ النمو الاقتصادي المتواصل غير قابل للمحافظة عليه، وسوف يتوقَّف قبل عام 2100، مع التقنيات الجديدة القادرة على مضاعفة الموارد المتاحة[9]؛ لأنَّ قضية الغذاء ليست هي تقنية بقدر ما هي اقتصادية واجتماعية، بل وحتى سياسية، كما أنَّ الجوع لا يخضع لعامل ضغط السكان على الموارد المحدودة فحسب، وإنَّما هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل الهيكل الاجتماعي والسياسي غير المتكافئ، ووَفْقاً لهذا التصوُّر يمكن القول إنَّ انعدام الأمن الغذائي في عديد من بلدان العالم النامي هو نتيجة فشل سياسات التنمية

10. وكالة الأنباء العراقية https://www.ina.iq/124185.html

11. د. علي عبد الأمير الكعبي، دراسات في سكان العراق، ط1، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات (96)، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، 2016، ص 225226.

التي تبنتها هذه البلدان التي اعتمدت فيها على استيراد المواد الغذائية بدلاً من الاهتمام بزراعة هذه المواد، أو على الأقل تصنيع بعض المواد الغذائية المهمة، ممَّا شكَّل كلفة مضاعفة أرهقت كاهل ميزان المدفوعات في هذه البلدان[12]، ولتدارك مثل هذه المشكلة تعيَّن على الحكومات والمجتمع الدولي العمل معاً؛ لتصحيح الأوضاع عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير المجتمعية التي من شأنها احتواء مشكلة شحَّة الغذاء في الدول التي تعاني من نقص في الطاقة والغذاء.

لقد كان محور الخلاف في جدل السكان التنمية هو ما إذا كان النمو المرتفع في عدد السكان ضاراً بالتنمية، ولا سيَّما في دول العالم الثالث، حتى لبعضهم، إذا لم يكن النمو المرتفع في عدد السكان هو «سبب» التخلُّف، وهو أمر غير مقبول على الأقل نظرياً، وقد تبلور هذا الخلاف جزئياً في معركة «الحد من نمو السكان في العالم الثالث، والتي أعطيت بالطبع اسماً مهذباً هو تنظيم الأسرة»، وعلى ما يبدو أنَّ جوهر التنمية في دول العالم الثالث هو بعيد كل البعد عن النمو السكاني، فالتنمية مسألة تغيير هيكلي اقتصادي واجتماعي وسياسي لا يفيد في إحداثه إنقاص نمو السكان[13]، بل إنَّ المفيد هو تبنِّي مجموعة برامج، وبناء إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد؛ لاحتواء المشكلات المصاحبة للنمو السكاني.

تشير اغلب الأدبيات الديمغرافية –عموماً– إلى أنَّ هناك ثلاث قراءات لعلاقة حجم السكان بالتنمية، وهي:

1. إنَّ نمو حجم السكان عامل مشجِّع للتنمية.
2. ليس نمو حجم السكان عاملاً مؤثراً في مسارات التنمية.
3. إنَّ نمو حجم السكان عامل معوق للتنمية.

لم تحسم هذه القراءات الثلاث الجدلَ النظري بشأن العلاقة بين نمو السكان والتنمية، بل لم تحسمه الشواهد، والدلائل التاريخية القاطعة، فنمو السكان يصبح نتيجة للتنمية وليس سبباً لها، إذا ما كان نمو السكان قد حدث بسبب ارتفاع معدل الولادات كنتيجة لارتفاع مستويات الدخول المترتبة على النمو الاقتصادي، فيما يمكِّن عدد السكان عاملاً خارجياً في التنمية، حينما يكون السبب في نمو السكان هو الانخفاض في معدل الوَفَيَات، ووَفْقاً لهذا التصور يكون الارتباط بين

12. أنتوني كدينز، فيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ط1، ترجمة محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص 105.

13. فراس عباس البياتي، علم اجتماع السكان: موضوعات في الديمغرافية الاجتماعية، ط1، مطبعة منارة، أربيل، 2017، ص 234236.

التنمية ومعدلات نمو السكان طردياً وموجباً في مراحل التنمية، لذا نجد أنَّ الدراسات السكانية تفترض نمطاً للتحوُّل الديموغرافي متوافقاً مع نمط التحوُّل الاقتصادي والاجتماعي، مع تأكيد الأهمية النسبية لعددٍ من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لنمط خصوبة معيَّن أو مرتبط به[14]، ويبقى دور هذه العوامل –مع نسبيتها– مؤثراً في كثير من الأحيان، ولا سيَّما في المناطق التي تحكمها ثوابت ومسلمات ثقافية.

السكان ومستقبل التنمية في العراق:

انطلاقاً من متضمنات الجدل النظري الذي ذُكِرَ سابقاً، هناك تصور مفاده أنَّ انخفاض عدد السكان في العراق قد لا يساعد على تحقيق متطلبات النمو والتنمية، بل على العكس قد يؤدِّي إلى تأخير التنمية مثله في ذلك مثل الزيادة في عدد السكان، ولا شكَّ أنَّ العراق اليوم في وضع مقبول نسبياً على صعيد حجم السكان، بل قد ينمو هذا الحجم إلى المستوى الذي يجعل العراق أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة إذا ما توافرت الظروف المناسبة لذلك، مع الأخذ بالحسبان أنَّ زيادة حجم السكان إلى مستويات كبيرة قد تضر بالوضع الاقتصادي والمعيشي للبلد، بل إنَّها قد تستنزف الموارد الطبيعية، وتصادر حقوق الأجيال اللاحقة.

إنَّ ما تميَّز به القرن الماضي في العراق هو تصاعد الهجرة من الريف إلى المدن واستمرارها، ولقد ظهر نمط للتنمية المنحازة إلى الحضر؛ لتردِّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ولهذا ظلت بوصلة الحراك البيئي للسكان في العراق تؤشِّر ارتفاع نسبة سكان الحضر قياساً لسكان الريف، ووَفْقاً لذلك ظل العراق يعاني مثل عديدٍ من الدول النامية من اختلال التوزيع الجغرافي للسكان، ومن هيمنة تكتل سكاني واحد هو العاصمة وما حولها، ممَّا انعكس سلباً على تدهور البيئة، وتدني مستوى الخدمات، وعلى إدارة التنمية[13] بطريقة علمية وعملية ومنصفة لسكان مناطق العراق كلها.

قد يؤثر النمو السكاني تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وفي التنمية، بل ربما يكون عاملاً مساعداً حين يرافق النمو السكاني تغيرات نوعية في التركيب العمري للسكان، لكن تأثيره قد يكون سلبياً حينما تكون التركيبة العمرية فتية جداً، أو حينما تكون نسبة السكان النشطين اقتصادياً تقل عن نصف السكان، وبالعودة إلى الإحصائيات الرسمية نجد أنَّ تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021 تشير إلى أنَّ الفئات العمرية الأربعة الأولى وهي (0–4

14. نادر فرجاني، مصدر سابق.

0، و9-5، و14-10، و19-15) تشكِّل ما مجموعه (21,084,129) مليون[15]، وطبقاً لهذه البيانات يُعدُّ المجتمع العراقي مجتمعاً يافعاً[16]، وأنَّ نسب الإعالة فيه عالية وَفْق تقديرات سكان العراق الواردة في جدول رقم (4).

يوضِّح جدول رقم (4) تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية لسنة 2021 تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021 تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021 تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021.

تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021			
الفئة العمرية	حضر		
	ذكور	إناث	مجموع
4-0	2,075,034	1,963,130	4,038,164
9-5	1,909,774	1,817,261	3,727,035
14-10	1,710,130	1,599,231	3,309,361
19-15	1,541,120	1,471,953	3,013,073
24-20	1,412,094	1,320,158	2,732,252
29-25	1,130,838	1,085,926	2,216,764
34-30	986,385	996,744	1,983,129
39-35	840,611	878,473	1,719,084
44-40	787,620	804,310	1,591,930
49-45	606,217	619,577	1,225,794
54-50	379,608	456,438	836,046
59-55	412,861	427,692	840,553

تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021			
الفئة العمرية	حضر		
	ذكور	إناث	مجموع
64–60	279,665	306,350	586,015
69–65	190,097	197,599	387,696
74–70	124,612	125,204	249,816
79–75	65,093	77,148	142,241
80+	72,326	107,922	180,248
مجموع المحافظة الكلي	14,524,085	14,255,116	28,779,201

تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021			
الفئة العمرية	ريف		
	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1,027,555	977,906	2,005,461
9–5	985,748	908,480	1,894,228
14–10	877,616	816,531	1,694,147
19–15	729,376	673,284	1,402,660
24–20	571,207	510,218	1,081,425
29–25	424,724	426,554	851,278
34–30	375,725	404,965	780,690

تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021			
الفئة العمرية	ريف		
	ذكور	إناث	مجموع
39–35	320,390	345,571	665,961
44–40	307,193	305,131	612,324
49–45	202,885	213,544	416,429
54–50	97,458	137,649	235,107
59–55	129,479	139,858	269,337
64–60	93,831	101,872	195,703
69–65	55,766	58,526	114,292
74–70	35,778	36,213	71,991
79–75	19,395	24,658	44,053
80+	32,268	44,103	76,371
مجموع المحافظة الكلي	6,286,394	6,125,063	12,411,457

تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021			
الفئة العمرية	مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع
4–0	3,102,589	2,941,036	6,043,625
9–5	2,895,522	2,725,741	5,621,263

تقديرات سكان العراق وَفْق الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة 2021			
الفئة العمرية	مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع
14–10	2,587,746	2,415,762	5,003,508
19–15	2,270,496	2,145,237	4,415,733
24–20	1,983,301	1,830,376	3,813,677
29–25	1,555,562	1,512,480	3,068,042
34–30	1,362,110	1,401,709	2,763,819
39–35	1,161,001	1,224,044	2,385,045
44–40	1,094,813	1,109,441	2,204,254
49–45	809,102	833,121	1,642,223
54–50	477,066	594,087	1,071,153
59–55	542,340	567,550	1,109,890
64–60	373,496	408,222	781,718
69–65	245,863	256,125	501,988
74–70	160,390	161,417	321,807
79–75	84,488	101,806	186,294
80+	104,594	152,025	256,619
مجموع المحافظة الكلي	20,810,479	20,380,179	41,190,658

يبدو –وَفْقاً لهذه البيانات– أنَّ مشكلة النمو السكاني ستظل قائمة ما لم تتغيَّر التركيبة السكانية التي تنشأ من بداية انخفاض معدلات الخصوبة، إذ إنَّ انخفاض معدلات هذه الخصوبة

ستحوُّل المجتمع من تركيب عمري يغلب عليه الأطفال وصغار السن إلى مجتمع يشكِّل فيه السكان في سن العمل (64-15) نسبة أكبر، بمعنى آخر ارتفاع معدل السكان النشطين اقتصادياً بالمقارنة مع صغار السن وكبار السن، وهذا ما يُعرَف بالنافذة الديمغرافية[17]، مع الأخذ بالحسبان أنَّ انفتاح هذه النافذة لا يؤثر كثيراً في التنمية ما لم تتبع سياسات مؤسسية تحقِّق التكامل بين جانب العرض الذي يقدمه انفتاح النافذة، وبين جانب الطلب الذي يفترض أنَّ تمثله حيوية الأسواق والنمو الاقتصادي، والتوزيع المنصف للدخل وبناء القدرات البشرية، علماً أنَّ هذه النافذة تُعدُّ فرصةً جيدةً للعراق؛ لأنَّها لا تتكرر إلا مرة واحدة على مدى (30-25) عاماً، ثم ما تلبث أن تتبدَّد حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى[18]، ولا سيَّما إعالة الأطفال وكبار السن فوق (65) عاماً.

لقد أشار التقرير الخاص بوضع السكان في العراق إلى أنَّ «أكثر من (68%) من سكان العراق هم دون سن الثلاثين، فيما شكَّل الأطفال دون سن الخامسة عشر حوالي (40%)، في حين بلغت نسبة السكان في سن العمل (64-15 سنة) أكثر من (57%)، وانخفضت نسبة كبار السن (65) سنة فما فوق إلى (3%)، ووَفْقاً لوزير التخطيط فإنَّ «المؤشرات الديموغرافية في العراق أظهرت تسارعاً كبيراً للنمو السكاني؛ لاستمرار ارتفاع معدلات الخصوبة الذي أدَّى إلى تسارع نمو القوى العاملة، ممَّا ولَّد عجزاً عن تلبية احتياجات السكان، وتحديداً الشباب منهم من حيث فرص العمل، وتحسين جودة نوعية الحياة، واستدامتها لتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة الشاملة»، فضلاً عن ذلك فإنَّ «العراق ما زال يواجه عديداً من التحديات الديموغرافية من أهمِّها التوزيع السكاني غير المتوازن جغرافياً بين المناطق الحضرية والريفية، والهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة؛ بسبب الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، فضلاً عن «وجود تحدٍّ آخرَ يواجهه العراق، وهو الولوج في مرحلة الهِبَة الديموغرافية[19]، وهي مرحلة ينبغي على العراق الخروج منها متعافياً؛ لأنَّها تنطوي على أخطار وصعوبات كثيرة.

من المعلوم أنَّ ارتفاع معدلات النمو السكاني تتطلَّب توافر سوق عمل قادر على احتواء القدر الأكبر من أعداد الداخلين الجدد إلى هذا السوق، ولكي تتحقَّق متطلبات التنمية لا بدَّ من وجود ديناميكية في عملية خلق الوظائف، مع ضرورة التركيز على نمو قوة العمل بدرجة كبيرة؛

17. في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، شباط 2011، ص1618.

18. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني الأول حول حالة سكان العراق في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، شباط 2011، ص26.

19. النافذة الديموغرافية أو الهبة الديموغرافية هي منطقة يدخلها المجتمع بعد أن يبلغ حجم السكان في سن العمل الذروة في الحجم مقابل أدنى حجم للسكان المعالين (الأطفال والمسنين)، وهذه المرحلة تدوم لمدة جيل، بعدها يختل التوازن بين السكان النشطين والسكان المعالين.

لتجاوز جميع التأثيرات السلبية لانعدام فرص العمل أو محدوديتها في مسيرة التنمية، ولكن واقع الحال يُشيرُ إلى أنَّ التحديات ستبقى قائمة؛ لضعف قدرة سوق العمل في العراق على استحداث الوظائف المناسبة، ولأنَّ المسألة لا تتعلَّق بمردودات سوق العمل فحسب، بل بطبيعة التعاطي مع المشكلة السكانية، ومع الموارد المتاحة.

لهذا كله هناك اعتقاد أنَّ علاقة السكان بالتنمية تمثِّل تحدياً أساسياً للعراق؛ لأنَّها لا تعكس نقص الموارد، بل تعكس سوء استغلال الموارد أو سوء توزيعها، إذ إنَّ الضغط والاستثمار البشري المفرط يمكن أن يدمِّر المنجزات المتحققة، والموارد في سنوات محدودة، مع الأخذ بالحسبان أنَّ الطابع الريعي للاقتصاد العراقي يمكن أن يضعف العلاقة التنموية بين السكان والموارد المتاحة إلى أبعد الحدود، ولا سيَّما إذا ما اقترنت هذه العلاقة بعدم الكفاءة في استخدام الموارد الناضبة بصورة تحفظ حقوق الأجيال اللاحقة[20]، ومع أنَّ العراق لم يعانِ من مشكلة اختلال الموارد، وأنَّ نمو السكان لم يشكِّل بعد ضغطاً على الموارد، إلا أنَّ ذلك لا يعني تجاهل بعض الحقائق ذات العلاقة باتجاهات النمو السكاني، أو النظر إلى السكان بوصفهم أرقاماً مجردة، تغفل حقيقة الارتباط والتكامل بين السكان والتنمية والبيئة، بل ينبغي التصدي للنمو السكاني عن طريق تنمية الموارد الطبيعية والبشرية[21]، واعتماد إستراتيجية، ورؤية تنموية تجاه قضايا السكان؛ لأنَّ استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية من شأنه الضغط على الموارد الطبيعية، وعلى الخدمات العامة، وعلى البنى التحتية، ومن هذا المنطلق ينبغي تبني إستراتيجية سكانية إنمائية على النحو الذي يتحقق به التناغم بين النمو السكاني والتنمية المستدامة[22]؛ لتحقيق متطلبات العيش الكريم لأفراد المجتمع كلهم وَفْقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية التي يفترض أن تنصف شرائح السكان على اختلاف مرجعياتهم المكانية والثقافية.

تستوجب أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي إدماج المسائل السكانية في الإستراتيجيات الإنمائية وفي جميع نواحي التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، واتخاذ القرارات الخاصة بتحسين نوعية حياة الإنسان، ويمكن أن تتضمن الإستراتيجية الوطنية للسكان تحقيق متطلبات ترشيد النمو السكاني بما يتناسب ومقتضيات التنمية؛ للوصول إلى توزيع سكاني متوازن مكانياً يخدم الأهداف التنموية، ولذا كثيراً ما يعوَّل على السياسات السكانية المدعومة ببرامج إدماج قضايا السكان في القطاعات التنموية أن تؤدِّي دوراً فاعلاً ومهماً في إنجاز الأهداف التنموية[23]على

20. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، مصدر سابق.
21. https://www.ina.iq/128002.html
22. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق، ص179.
23. للجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، مصدر سابق، ص 33.

الصعيد المحلي، ولِمَ لا؟ وتؤدِّي إلى تحقيق القدر الأكبر من الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.

السكان في العراق: رؤية استشرافية

لقد أشَّرت لنا معطيات الواقع العراقي للأعوام السابقة إلى أنَّ القضية السكانية في العراق لم تكن قضية مفصلية في مجمل السياسات الحكومية، مع أهميتها الكبرى على أكثر من صعيد حياتي، وعلى ما يبدو أنَّ مشكلات العراق السياسية والأمنية طغت على الوعي بإدراك خطورة القضية السكانية، وما يترتب عليها من تحديات ومشكلات تتطلب حلولاً آنية ومستقبلية، إذ ما زال مؤشر الخصوبة في العراق مرتفعاً إلى حدٍّ ما، والسياسات السكانية بشأن معدلات النمو السكاني واتجاهاته ما زالت ضبابية، وغير واضحة، وسياسات التشغيل والتوظيف الحكومي لم تعد مناسبة لاحتواء التحديات التي فرضها سوق العمل، وإفرازات الواقع السكاني بمجمله تكاد تكون سلبية على مختلف الأصعدة، وبالنتيجة فإنَّ حاضر التنمية ومستقبلها بات في خطر.

لقد ساهم الإهمال الحكومي للقضية السكانية في استفحال أكبر المشكلات خطورة وهي مشكلة البطالة، فالاحتجاجات التي شهدها العراق منذ عامين لم تكن سوى مظهرٍ من مظاهر هذه الخطورة، إذ إنَّ قلة فرص العمل أو غيابها لكثير من الأفراد في سن العمل من شأنها زيادة مصادر التوتر الاجتماعي في بلد تتجاذبه الصراعات والانقسامات على أكثر من صعيد، والغريب أن لا شيء يلوح في الأفق لتدارك المشكلة السكانية والنتائج المترتبة عليها، حتى إن وجدت بعض المعالجات أو الحلول فهي تبقى عائمة، وغير معبِّرة عن الواقع الحقيقي للمشكلة، وعمقها، وامتداداتها المكانية.

على ما يبدو أنَّ كلَّ شيءٍ ما زال مرتبطاً باستقرار الوضع السياسي في العراق، والجميع يعلم أنَّ هذا الوضع لا يمكن أن يستقر إلا عبر مشروع وطني يتجاوز أخطاء المراحل السابقة على مختلف الأصعدة، ويعمل على الإفادة من التجارب التنموية الناجحة على الصعيد الإقليمي والعالمي عموماً، وفي مجال السياسات السكانية على وجه التحديد.

إنَّ من الواجب على الدولة –عموماً– فرض تدخلاتها على الإنسان في كثير من المجالات؛ لضبط الظاهرة السكانية، وهذا يعني أنَّ الحكومة المقبلة في العراق مطالبة بتوجيه الاهتمام إلى القضية السكانية، ويمكن أن تكون البداية عن طريق اعتماد مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية وفي التركيب الهيكلي للسكان كماً ونوعاً بصورة تلائم احتياجات

المجتمع، وينسجم مع متطلبات النمو ورفاهية الأفراد فيه، وقد يتطلَّب الأمر خططاً آنية، ومجموعة من التدابير؛ لتحقيق نوع من التوازن المكاني للسكان، أو توزيع القوى العاملة فيه بصورة منصفة وعملية؛ لتحقيق متطلبات الحد المقبول للتنمية المستدامة، أو بالأحرى تحقيق الأرضية المناسبة والمنسجمة مع رؤية العراق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالصورة التي تُسْهِمُ في توسيع الخيارات المتاحة أمام الجيل الحالي من أفراد المجتمع، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

سكان العراق (المسار الحتمي، والفرص الممكنة، والاستجابات المحدودة)

د. علي عبدالأمير الكعبي*

مقدمة

مع بداية التفكير بمغادرة فكرة الحتمية الجغرافية الطبيعية، والتي سيطرت على الفكر الإنساني لعقود سرعان ما عادت، ولكن بمنظور جديد، وبدت تستحوذ على الأفكار والنقاش، ولكن حتمية ببعد الجغرافية البشرية، وتحديداً ببعدها السكاني، وجوانبها الديموغرافية، والاجتماعية، والحضارية، والثقافية، وتتمحور في حتمية التغيير والتغيير المستمر في مسار لا يمكن تغييره للمجتمع السكاني في اتجاهات الانتقال الديموغرافي تمر به جميعها إلا أنَّها تختلف فيما بينها في سرعته، وستنال كلاً من خصائصه نصيب منها والبعد الآخر في التأثيرات الناجمة عن البعد الأول ترتبط بكل مرحلة من مراحل التغيُّر، وتتعلَّق بالفئة السكانية كالأطفال والشباب والفتيات والنساء كبيرات السن، وأحوالهم، أو المجتمع السكاني ككل، وتتعدَّاه إلى أوضاع البلد ومستقبله أمام هذه الحتمية ببعديها، ويعمل الجميع كحكومات ومؤسسات ومنظمات للمواجهة والتهيؤ والاستثمار والتوجيه.

تتعرَّض هذه الدراسة إلى الأبعاد الثلاث، وهي التغييرات الديموغرافية والسكانية التي يمر بها، وستحدث في المجتمع السكاني في العراق حتى عام 2050، وتتحدَّث عن صورة التغيُّر الحتمي حتى ذلك التاريخ، وفي قبال ذلك تتطرَّق إلى التأثيرات والتحديات في كل منها، وبمجالاتها الديموغرافية، والتنموية، وتحاول في النهاية أن ترسم ملامح عامة للعمل في البعد الرسمي، وغير الرسمي وما يميز الدراسة أنَّها الأولى من نوعها، إذ تنظر إلى التغيُّرات مجتمعة، وللأبعاد المذكورة، ولمدة تصل إلى أكثر من (35) سنة من الآن. وظَّفت فيها أسلوب المحاكاة، وفي كل الأحوال لا يمكن لهذه الصفحات أن تستكملها استكمالاً وافياً، ويراد أن تزداد الكتابات في هذا المجال؛ للفت النظر إلى أهميتها أولاً، والمساهمة في صنع القرارات وبناء السياسات ثانياً.

فالسكان متغيُّر كمي ونوعي، يؤثِّر ويتأثَّر بالتغييرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، ويجب النظر إليها مجتمعة، واعتماد نهج دورة الحياة في التخطيط الإنمائي بدلاً عن التخطيط التقليدي المتبع اليوم في العراق.

* أستاذ الديموغرافيا والدراسات السكانية، جامعة بغداد.

حجم السكان إلى أين؟ (تحديات متعددة واستجابات محدودة):

يتغيَّر حجم السكان في كل دقيقة، ويمثِّل مسار هذا التغيُّر الكمي في العقود القادمة تحولاً ديموغرافياً وسكانياً سينعكس على حياة الأفراد والدولة، فما هي طبيعة التغيرات الجديدة؟ وما تهديداتها، ومخاطرها، ومستلزماتها، وفرصها الضائعة فيما لو لم يخطط لها لتكون ذات أثر متعدد الأبعاد؟

يبلغ سكان العراق مع بداية عام 2022 (41 مليون نسمة)، مقابل (40 مليون نسمة) للعام الماضي، وبزيادة سنوية تقدَّر بـ(900 ألف نسمة) تقريباً، تضاعف سكان العراق بمقدار (3.5) ثلاث مرات ونصف منذ عام (1977)، إذ بلغ حينها (12 مليون) وسيتضاعف (6 مرات) حتى عام (2050)، وتميَّز في الربع الأخير من القرن العشرين بالزيادة بوتيرة عالية، وتكشف هذه الأعداد أنَّ الزيادة ستكون ما يقارب (8.5 مليون) كل عشر سنوات، وتشير التقديرات بحساب معدل النمو المتوسط إلى أنَّ حجم السكان سيبلغ في عام 2050 (71 مليون نسمة)، أي: ما يقارب ضعف سكان اليوم.

حجم سكان العراق للمدَّة (1977–2050)

السنة	مجموع السكان
1977	12000497
1987	16335000
1997	22046000
2007	29682000
2015	35212600
2019	39127900
2020	40150174
2021	41190658
2025	45520500

السنة	مجموع السكان
2030	51211700
2050	71341000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية، تقديرات السكان للجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات السكان من عمل الباحث باعتماد معدلات النمو السكاني المتغير.

هذا التضاعف في عدد السكان ناتج بالدرجة الأساس من استمرار معدلات الخصوبة بالارتفاع مع الانخفاض التدريجي، إذ يقابله انخفاض في معدل الوَفَيَات وارتفاع أمد الحياة، ويتميَّز سكان العراق في حالة الزيادة السكانية ليكون حالة شاذة في المنطقة، وسيكون في عام 2050 ثاني أكبر دولة عربية من حيث حجم السكان بعد مصر[1].

سينعكس هذا التغيُّر الديموغرافي على تغييرات سكانية يراد التعامل معها بصور مختلفة تتناسق مع تلك التغيرات، وبمعايير الحاجات السكانية المتباينة وَفْق الفئات العمرية أو الجنس. ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق، وغياب النمو الاقتصادي الملموس، فإنَّ ركوداً في مستويات المعيشة في أحسن الأحوال، أو تدهورها هي الحالة الملازمة والسائدة في العراق اليوم. يترتَّب، وسيترتَّب على هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تداعيات كبيرة، فتحسين مستويات المعيشة يتطلَّب أن تكون معدلات النمو الاقتصادي الإجمالية أعلى من معدلات النمو السكاني، وترتبط هذه المعادلة باستثمار نتائج تغيُّر معدلات النمو السكاني التي بدأت تحدث في العراق، وبدء دخول العراق النافذة الديموغرافية. يفوق معدل النمو السكاني في العراق مثيلاته الإقليمية والعالمية، إذ بلغ (2.4%) سنوياً في عام 2022 منخفضاً عن عام 1980 والذي كان يبلغ (3.1%) سنوياً. سيبقى معدل النمو السكاني يصنَّف بأنَّه الأعلى عالمياً، مع انخفاضه المستمر، ومن المتوقَّع أن يصل إلى (1.3%) سنوياً في عام 2050، وسيشكل حينها زيادة عددية تفوق الزيادة العددية المسجَّلة اليوم، وستبلغ (923000 نسمة)، ويوصف هذا المعدل بأنَّه الأسرع، مع انخفاضه البطيء، ويمثِّل تغيراً طبيعياً وحتمياً إلا أنَّ الزيادة المطلقة مستمرة في العقود المقبلة.

سيولِّد هذا التغيُّر في حجم النمو السكاني ومعدلاته تغييرات سكانية متعددة تترابط فيما بينها؛ لتشكِّل أوضاعاً سكانية جديدة، يجب أن تأخذ بالحسبان في بناء الإستراتيجيات والقرارات، ابتداءً من الآن، فهي تغيُّرات حتمية تستوجب استجابات حتمية أيضاً، ومع هذا التغيُّر أصبحت النظرة إلى السكان بوصفه جزءاً من القرارات التي تتخذها الحكومات؛ لأنَّها جزء من تحسين نوعية

حياتهم، فالخصائص الكمية والنوعية للسكان جزء أساسي في تحقيق التنمية، وإجراء تغيرات كمية ونوعية في السكان هو أفضل السبل في ذلك.

تطوُّر معدل النمو السكاني في العراق للمدَّة (1980–2050)

السنة	معدل النمو السكاني %
1980	3.1
1997	3.04
2007	3.02
2017	2.6
2022	2.4
2050	1.3

المصدر: من عمل الباحث.

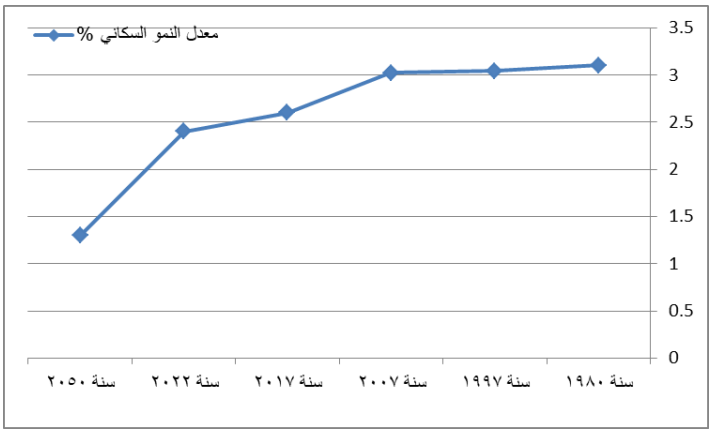

المصدر: باعتماد الجدول.

الخصوبة السكانية (التغيُّر البطيء، والتأثير المتعدِّد)

الخصوبة السكانية أكثر المتغيرات السكانية تأثُّراً وتأثيراً بالسكان، وأعمقها تفاعلاً، وهي أساس الانتقال الديمغرافي والكشف عنها وعن مسارها المستقبلي يكشف مسار التحولات الديموغرافية والسكانية.

ويلاحظ انخفاض معدل الخصوبة في العراق انخفاضاً أقل سرعة من معظم البلدان، وهذا التناسب في سرعة الانخفاض يجعل العراق صاحب أكبر زيادة سكانية في المنطقة، وسيشهد بسببها أكبر زيادة في السكان الشباب، والسكان الداخلين في سوق العمل، وستتأثَّر معها الوَفَيَات والهجرة والأسرة ونظامها، ونمط الحياة، وتتغيَّر أوضاع كبار السن في العقود المقبلة. ففي (20 سنة) المقبلة ستنخفض الخصوبة في عام 2050 إلى (2.5/ امرأة/ مولود) ليكون العراق من الدول التي تصل إلى مستوى الإحلال في حينها كآخر دولة في المنطقة بذلك، إذ ستسبقها بعقود أغلب دول المنطقة، وبدأت الخصوبة بالانخفاض انخفاضاً واضحاً منذ عام (1980)، إذ كانت معدلاتها تصل إلى (6.4/مولود/امرأة)، ثم إلى (5.3/مولود/امرأة) في عام (1995)، و(4.08/مولود/امرأة) في عام (2015)، ثم (3.8/مولود/امرأة) اليوم، ومن المتوقَّع أن تصل المعدلات إلى (2.5 / مولود / امرأة) في عام 2050، ومع أنَّه منخفض عن السنوات السابقة؛ إلا أنَّه سيصنَّف حينها بالمعدل الأعلى في العالم.

جدول تغيُّر معدلات الخصوبة السكانية في العراق حتى 2050

السنة	معدل الخصوبة مولود/ امرأة
1980	6,4
1995	5,3
2015	3,8
2021	3.6
2050	2,5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية، مسوحات السكان، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014.

ويعود هذا التناقص البطيء مقارنة بدول العالم حالة فريدة من نوعها، يكمن أحد أسبابها بطء التوسع في الاقتصاد وضعفه[2]، ويلاحظ أنَّ تغيُّراً كبيراً في أهم المتغيرات السكانية الكمية وأكثرها تأثيراً وهي الخصوبة ذات التأثير المباشر في المواليد ومعدلاتها والخصائص السكانية. يتمثَّل هذا التغيُّر بالهبوط، واستمراره، وستتزامن مع هذا التعقيد في معدلات الخصوبة تغيُّراً في معدلات المواليد يتصف بالانخفاض البطيء، والمتوافق مع انخفاض الخصوبة، فبعد أن كان معدل المواليد الخام في العراق (41 بالألف) انخفض إلى (28.1 بالألف) عام 2021، فلم تنخفض المعدلات في (25) سنة سوى (3 بالألف) تقريباً، ومقارنة بمعدل الوَفَيَات، فإنَّه يمثِّل أعلى زيادة طبيعية للسكان اليوم، أو من المتوقَّع أن يصل هذا المعدل إلى (19 بالألف) في عام 2050 مقارنة بارتفاع في معدلات الوَفَيَات في حينها؛ لتخفيف معدل الزيادة الطبيعية، وبسبب انخفاض في المعدل النمو السكاني يبلغ (21.3%) سنوياً.

تغيُّر معدلات المواليد في العراق حتى عام 2050

السنة	معدل المواليد (بالألف)
1977	46.1
1980	43.7
1995	32.1
2005	31.2
2015	30.1
2021	28.1
2050	19

المصدر: من عمل الباحث باعتماد نتائج التعدادات والمسوح السكانية في وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014.

شكل تطوُّر معدل الخصوبة والمواليد في العراق

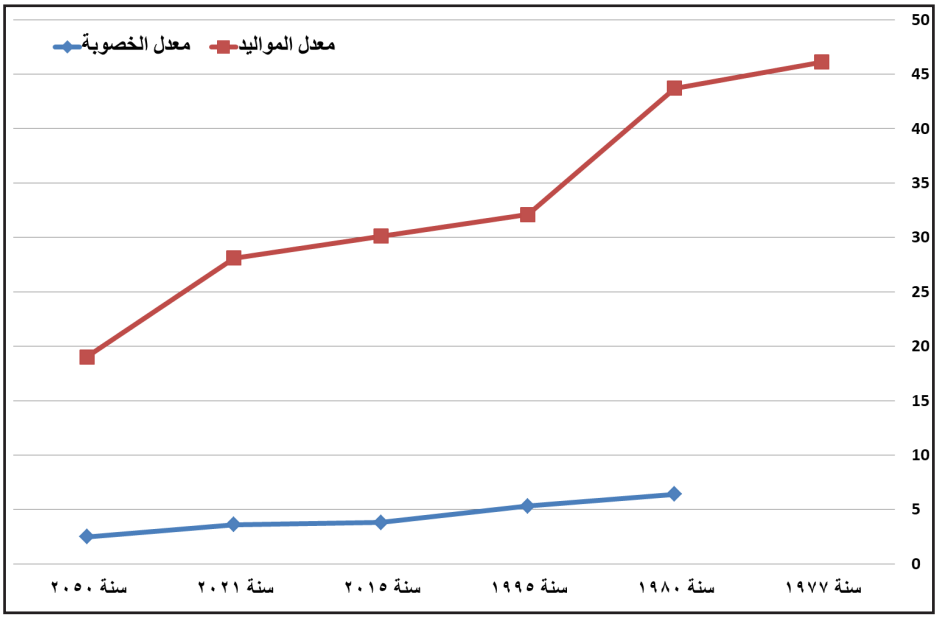

ستؤدِّي هذا العملية من التغيُّر في معدل الخصوبة والمواليد الناتج عن تغيُّر نمط الزواج وارتفاع متوسط عمر الزواج منها واستخدام وسائل تنظيم الأسرة وتغيُّر السلوك الإنجابي إلى ما يقارب (1.9 مليون) ولادة في 2050 مرتفعة بذلك عن عام 2030 (1.5 مليون) ولادة سنوياً، بعد أن بلغت اليوم (1.3 مليون) ولادة سنوياً.

ويلاحظ مع انخفاض هذه المعدلات من الخصوبة والمواليد؛ إلا أنَّها تؤدِّي إلى زيادة سكانية تفوق الزيادة السكانية الحالية، والتي لا تتعدَّى (1 مليون) سنوياً. وسيوصف العراق في حينها، أي: في عام (2050) بأنَّه يمثِّل أكبر عدد ولادات في المنطقة ككل ما عدا مصر. تحتاج هذه التغيرات التي تحدث تغيُّراً هيكلياً وتنظيمياً في السكان وأعداده إلى سياسات متعددة الأغراض، إذ إنَّ معدلات الخصوبة المتراجعة لا تقود إلى إبطاء النمو السكاني، وإنَّما إلى نقلة نوعية في الهيكلية العمرية للسكان[3]، وهذا التأثير المباشر في حجم الأسرة، ونظامها، والخصائص النوعية، والاجتماعية، والاقتصادية للسكان.

فمع الانخفاض في معدل الخصوبة والمواليد من (3.8/مولود/امرأة)، و (30بالألف/مولود/

سنوياً) في عام (2020) إلى (2.5 مولود/امرأة) و(19 بالألف/ مولود/سنوياً) في عام 2050، فإنَّ عدد المواليد في العام الأخير سيكون بواقع (1.349.000 مولود) مقابل (1.189.000 مولود اليوم)، فمع انخفاض الخصوبة السكانية الكبير والبطيء؛ إلا أنَّ أعداد المواليد ستكون أكبر في العقود المقبلة، وتفسِّر هذه الزيادة ارتفاع حجم السكان المستمر في المدة نفسها.

عدد الولادات السنوية في العراق حتى عام (2050)[4]

السنة	الولادات
2014	1120135
2015	1126993
2016	1152571
2017	1178819
2018	1205236
2019	1231697
2020	1258028
2021	1194529
2050	1355479

الوَفَيَات (التغيُّر المحدود، والتأثير غير المباشر):

توصف بأنَّها المتغيُّر الديموغرافي الأضعف من حيث تأثيرها المباشر في السكان، أمَّا تأثيرها غير المباشر فلا يقل أهمية عن المتغيِّرات الأخرى، فالتركيب العمري، والعمر الوسيط، وأمد الحياة، وأوضاع كبار السن، ترتبط بحياة السكان، ومتطلباتها، والتهيؤ لها متعلق بالكشف عن مسار التغيُّر في الوَفَيَات في العقود المقبلة، وكسائر المتغيرات، والخصائص السكانية، فإنَّ معدَّل الوَفَيَات –ومع اختلاف أصنافها– سيتغيَّر في العراق، ويرتبط بالوفاة وتغيرها تغيُّراً في أمد الحياة، والعمر الوسيط للسكان إنَّما هو اتجاه هذه الحالات في العراق حتى عام (2050)، وما التغيرات التي ستطرأ عليها، والتحديات الناتجة عنها، والاستجابات المطلوبة.

بلغ معدل الوَفيَات الخام (5.4 بالألف/ سنوياً) عام (2021)، ومقارنة بالسنوات السابقة فإنَّها انخفضت عن عام (1950)، إذ كانت (27.7 بالألف)، والتي كانت مرتفعة؛ بسبب الأوضاع الصحية، والمعيشية للسكان آنذاك، وأثَّرت تأثيراً كبيراً في انخفاض معدلات النمو السكاني، والزيادة الطبيعية قبل العقد السابع من القرن العشرين، إذِ انخفض معدل الوَفيَات فيه إلى (9.4بالألف/ سنوياً) في أقل من عشرين سنة، وأحدث حينها قفزةً في معدلات النمو السكاني في حينها مقارنة بمعدل المواليد والخصوبة المرتفع.

معدل الوَفيَات السنوي ومؤشراتها في العراق حتى عام (2030)[5]

السنة	معدل الوَفيَات الخام/ بالألف	معدل وَفيَات الرضع/ بالألف
1950	27.7	73.8
1977	9.4	83.3
2000	5.1	49.4
2015	4	29
2018	5.3	28
2020	5.4	
2021	5.5	
2030	6	

واستمر معدل الوَفيَات الخام بالانخفاض ليصل إلى (5.5 بالألف) في (2021)، وسوف يرتفع إلى (6 بالألف) في (2050)، وسيستمر بالارتفاع البطيء؛ بسبب تغيُّر الهيكل العمري للسكان، وارتفاع نسبة كبار السن، لارتفاع أمد الحياة، إذ بلغ (74.1 سنة) بعد أن كان (61.1 سنة) في عام 1980، وبتغيُّر بلغ (13 سنة) للمدَّة (2020-1980)، ومن المتوقَّع أن يرتفع في العقود المقبلة، ولو بصورة بطيئة في انتقال السكان إلى طور الشيخوخة حينها.

5. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014، ص88.

تطوُّر العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدَّة (1980–2020)[6]

السنة	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
1980	61.1
1987	62.5
1997	58.7
2007	58.5
2017	69.6
2018	73.4
2020	70.6
2050	74

وتغير معدل الوَفَيَات الرضع في الأربعة عقود الماضية بنسبة (55.3-) بالألف، وسيرتفع العمر المتوقع عند الولادة في العراق؛ نتيجة الانخفاض البطيء للخصوبة، والذي سيغيِّر حجم الأسرة نحو الانخفاض، وتحسين في مستوى المعيشة نسبياً مع زيادة احتمال دخول الأسرة، وفي الوقت نفسه تحسِّن في مجال الصحة.

شهد مؤشر توقع الحياة عند الميلاد تحسناً واضحاً في السبعينيات إذ قُدِّرَ بـ(61.2 سنة) بعد أن كان (44 سنة) في الخمسينيات[7]، وبسبب أوضاع العراق لم يستمر هذا التحسُّن فكان (62.5 سنة) في عام (1987)، وانخفض إلى (58.7 سنة) في عام (1997)، وانخفض عام (2007) إلى (58.5 سنة)؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية، والصحية.

وبعد هذا التاريخ بدأ العمر المتوقع للولادة بالارتفاع النسبي ارتفاعاً بطيئاً؛ ليصل إلى (70.6 سنة) في عام (2020)، وهو أقل من العمر المتوقع في سائر الدول النامية، والبالغ (80

6. الجهاز المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية وتقارير متعددة تقديرات سكانية، الأمم المتحدة، الاسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، 2005، ص66. الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014، ص 83.

7. تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدَّة (19902010) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص 82.

سنة)[8]. سوف ترتفع معدلات العمر المتوقع للسكان في العقود المقبلة –وهي قيم الاتجاه السابق– نحو الارتفاع، فبعد أن كان العمر المتوقع (62.3 سنة) في عام (1980)، ثم انخفاضه في عقد التسعينيات إلى (58.7 سنة)؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية؛ نتيجة آثار الحصار الاقتصادي، وحرب الخليج الثانية. بدأ العمر المتوقع بالارتفاع، واستمر بالارتفاع ليصل إلى (69.3 سنة)، وبزيادة مقدارها (8.6 سنة) للمدَّة (1980–2020).

ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التعمير؛ نتيجة ارتفاع معدل العمر المتوقع في عام (2050) ليتعدَّى (74 سنة)، ومقارنة مع الدول العربية يلاحظ أنَّ العراق سيكون أقل معدل للعمر المتوقع في حينها، ما عدا (اليمن، والسودان، وجيبوتي) وبفارق عن أعلى معدل للعمر المتوقع في (لبنان، وقطر) ليصل إلى (9 سنوات)[9].

سيولِّد هذا التغيُّر في أمد الحياة، وارتفاع معدل العمر المتوقع إلى ارتفاع عدد كبار السن، والهيكل العمري، وزيادة الطلب على حاجات السكان ومتطلباته المرتبطة بهذا التغيُّر من الخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي، والإعانات، ورعاية كبار السن، ويزيد من التحديات هذه، وتغيُّر الهيكل الذي ستتعرض له الأسرة ونظامها، وضعف إمكانيات كبار السن وخصائصهم.

ويتجه سكان العراق نحو النضج؛ نتيجة لارتفاع السكان في فئة العمر المتوسط. ولا شكَّ أنَّ للتغيرات الكمية وما سيرافقها من تغيرات نوعية التي حدثت وما زالت تحدث في السكان أثراً في تغيُّر العمر الوسيط للسكان، فقد شهد ارتفاعاً، وسيستمر بالارتفاع، وهو مؤشر على مغادرة المجتمع حالة الشباب للدخول في حالة النضج، ثم الانتقال للشيخوخة؛ ويعود السبب في ذلك إلى التغيُّر في الخصوبة، والوَفَيَات، والتحوُّل في الهيكل العمري، وما يرافقه من تغيير محدود في مستويات المعيشة، فقدِ ارتفع العمر الوسيط لسكان العراق للمدَّة (1950–2020) من (22 سنة) إلى (22.2 سنة)، ويشير هذا التقدُّم البطيء إلى الانخفاض البطيء في الخصوبة السكانية إلا أنَّه سيصل إلى (27.8 سنة) في عام (2050).

العمر الوسيط المقدَّر والمتوقَّع لمجموع السكان في البلدان العربية (1950–2050)[10]

8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، الجداول الإحصائية 2011، ص306.

البلد	1950	1975	2000	2010	2025	2050
الأردن	17.2	16.4	19.5	22.5	25.7	33.8
الإمارات العربية المتحدة	18.9	25.2	28.2	28.0	37.7	46.9
البحرين	18.9	19.3	26.5	30.0	34.3	45.1
تونس	19.3	17.6	24.6	29.0	35.6	43.4
الجزائر	19.4	16.6	21.6	26.0	30.5	36.3
جزر القمر	21.2	17.4	18.6	19.1	20.6	24.6
الجمهورية العربية السورية	20.3	15.9	18.8	21.9	26.4	35.3
جيبوتي	16.5	16.6	19.1	22.0	25.6	32.4
السودان	18.1	16.6	17.9	18.7	21.3	26.2
الصومال	19.5	18.2	16.4	16.1	17.4	21.3
العراق	22.0	17.0	18.3	19.1	22.2	27.8
عمان	18.8	17.1	20.8	25.1	34.2	50.8
فلسطين	17.3	14.9	16.2	18.2	22.4	29
قطر	18.9	23.2	30.3	31.6	38.5	55.8
الكويت	21.5	17.6	28.6	28.4	31.1	35.6
لبنان	23.2	19.5	26.3	28.5	36.7	48.8
ليبيا	21.0	17.0	22.2	25.6	30.7	40.6
مصر	20.4	19.3	22.0	24.4	28	34.6
المغرب	19.5	16.7	22.3	26.2	30.6	36.7
المملكة العربية السعودية	19.0	18.0	21.1	26.1	32.2	41.7
موريتانيا	17.9	17.0	18.4	19.5	21.4	25.7

البلد	1950	1975	2000	2010	2025	2050
اليمن	18.9	16.3	15.6	18.2	22.5	30.8
المنطقة العربية	19.8	17.6	20.6	23.2	27.2	33.4
العالم	23.5	21.9	26.3	28.5	32.2	36.1

سيكون العراق بحلول عام 2050 أقل البلدان من حيث العمر المتوقع في المنطقة، مع ارتفاعه، ويعود ذلك إلى أوضاعه الاقتصادية، والمعيشية التي من المتوقع أن تكون بطيئة التحسُّن حتى ذلك الوقت، إذ سيتجاوز العمر المتوقع عند الولادة في أغلب دول المنطقة (80 سنة).

لا شكَّ أنَّ للتغيرات الكمية والنوعية التي حدثت وما زالت تحدث في السكان أثراً في تغير العمر الوسيط للسكان، فقد شهد ارتفاعاً، وسيستمر بالارتفاع، وهو مؤشر على مغادرة المجتمع حالة الشباب للدخول في النضج السكاني ثم الشيخوخة بعد (2050)، ويعود ذلك إلى التغير في الخصوبة، والتحول في الهيكل العمري الناتج عنه، والتغير المحدود والنسبي لمستويات المعيشة.

ووَفْقاً للتقديرات، ومسار التغيُّر في العمر الوسيط، فقِد ارتفع العمر الوسيط لسكان العراق من (22 سنة) في عام (1950) إلى (22.2 سنة) في عام (2050). وتشير هذه المؤشرات إلى سيادة الشباب في المجتمع، إلا أنَّ مسار التغير مستمر بالارتفاع ليصل العمر الوسيط للسكان في عام (2050) (27.8 سنة)، ودخول المجتمع مرحلة النضج، وهذا يعني أنَّه في (30 عاماً) من الآن سيرتفع العمر الوسيط بما يقارب (5.6 سنة) فقط، وهو ارتفاع بطيء أيضاً يتناسب مع الانخفاض البطيء للخصوبة السكانية في المدة نفسها، واستمرار النافذة الديموغرافية لمدَّة أطول، مقارنة بمسار تغيُّر العمر الوسيط في عدد من دول المنطقة، فإنَّه التغيُّر الأبطأ في المدَّة نفسها، وسيرتفع العمر الوسيط في لبنان بمقدار (15 سنة)[11].

التحوُّل في حجم الأسرة في العراق وتركيبه:

تشكِّل تركيبة الأسرة نمط عيش أفرادها، وتوفر بعض الدلائل على مستوى رفاههم الاجتماعي والاقتصادي، وتعكس خصائص الأسرة، وأوضاعها المجتمع السكاني؛ لأنَّها المؤسسة

11. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليونيسيف 2019 مصدر سابق، ص23.

الأساسية في المجتمع، لذا فهي في دينامية مستمرة، وتحولات تتسع يوماً بعد آخر.

ويلاحظ أنَّ الاتجاه السائد في العراق هو التناقص المطرد في متوسط حجم الأسرة من (7.7 فرداً/عام 1997) إلى (5.7 فرداً/ أسرة عام 2021) في اتجاه يسوده الانخفاض في أكثر من عقدين من الزمن، وهو انخفاض بطيء يتبع اتجاه انخفاض الخصوبة السكانية وسرعته في المدة نفسها. إذ تقلِّل الخصوبة الآخذة بالانخفاض عدد الأطفال لكل أسرة، ولكنَّه يوصف بالمرتفع مقارنة بالدول العربية والإقليمية[12].

تغيُّر حجم الأسر في العراق[13]

السنة	متوسط حجم الأسرة/ فرد
1997	7.7
2005	6.8
2009	6.7
2011	6.4
2013	6.2
2018	6
2021	5.7

ومن التغييرات في هذا البعد هو بدء التحوُّل من الأسر الممتدة إلى الأسر النواة، حتى باتت الأكثر شيوعاً، وستتسع مستقبلاً، وفي الوقت نفسه فإنَّها ستكون أقل تعقيداً أيضاً؛ وسبب ذلك هو تغيُّر معايير اختيار الشريك بصورة فردية، وانخفاض الخصوبة، وتوفر فرص أكثر للنساء، وازدياد حالات الطلاق، وتأثير جميع ذلك على الهياكل الأسرية[14]. أثَّرت عملية التغيير الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي التي تحدث في العراق ليس على الهياكل الأسرية فحسب، بل تؤثِّر على

12. الأمم المتحدة، الاسكوا، المجتمع العربي الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، بيروت 2019، ص18.

13. الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير أحوال المعيشة جدول (22)، وجدول (4515)، المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021.

14. ينظر الأمم المتحدة، الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2013 ص 53.

أنماط تكوين الحياة الأسرية، فأحدثت تغييراً كبيراً في تكوين الأسرة وهيكلها[15]، وسيكون لهذا النوع من النمو علاقة إيجابية بنمو الدولة[16]، فسيؤدِّي هذا التحوُّل إلى زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال البشري لكل طفل، إذ إنَّ الموارد نفسها ستوزَّع على عدد أقل من الأطفال، وإلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل؛ نتيجة لتحسُّن نسبة منتجي القوة إلى مستهلكيها، ممَّا يسمح بزيادة الادخار والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، وفي الوقت نفسه سيخفِّف الضغط على الخدمات الاجتماعية مثل: (الرعاية الصحية، والتعليم)[17].

ويمثِّل هذا التغيُّر بداية العائد الديموغرافي في العراق وقاعدته، والملاحظ لأوضاع الأسر في العراق هو انخفاض دخولها، ليصل نصيب الفرد فيها إلى ما يقارب مستوى الفقر أو دونه، وتتعدَّى نسبة الأسر المصنَّفة بالفقر والهشاشة إلى (50%) من مجموع الأسر في العراق؛ ويرجع ذلك في أحد أسبابه إلى ارتفاع حجم الأسرة مقارنة بالدخول المحدودة التي تحصل عليها حتى مع زيادة عدد البالغين فيها.

إنَّ الأسر شديدة الشعور بالضغوط الناجمة عن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ومن الضروري منح مساعدة خاصة للأسر التي تعاني من شظف العيش، فقد ساءت الظروف لكثير من الأسر في السنوات الأخيرة؛ نتيجة للافتقار إلى وجود عمالة مربحة، وانخفاض النفقات الاجتماعية للدولة، وتراجع مستوى الخدمات، وبدأت الأسر المعرَّضة للخطر بالتزايد، وخاصة الأسر التي ترأسها امرأة، والأسر الفقيرة التي تحوي أفراداً مسنين، أو معاقين، أو أسر النازحين، أو التي يعاني بعض أفرادها من الأمراض المزمنة، وكمؤشر على ذلك فقد زادت نسبة الفقر في الثلاث سنوات الماضية لتتعدَّى (31%) عام 2021 من مجموع الأسر في العراق بعد أن كانت (21%) في عام 2014.

من مجموع ما يقارب (6,574,000) أسرة، ويرتفع العدد في قسم منها ليتعدى (10) أفراد، وبنسبة (42.9%) من الأسر فقيرة، والأفقر من حيث الإنفاق الاستهلاكي وهذان مؤشران معتمدان لقياس مستويات المعيشة، ونوعية الحياة، والتي تظهر منخفضة، وينخفض معها مستويات الإشباع، فبالكاد تستطيع هذه الأسر سد احتياجاتها من السلع الضرورية مبتعدة عن السلع

15. الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان القاهرة 1994، نيويورك 1995، ينظر ص 27 وما بعدها.
16. جون بونجارتس، حجم وتركيب الأسرة في العالم النامي، ص 21.
17. الأمم المتحدة، الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2013، ص 4.

الكمالية، ويتعدى عدد هذه الأسر (3,287,000) أسرة موزعة على محافظات العراق متركزة في وسطه وجنوبه وَفْق إحصائيات الرسمية.

والملاحظ اعتماد هذه الأسر في دخلها اعتماداً أساسياً على الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية كمصدر أساسي من مصادر الدخل، وبنسبة (58.1%) وتشمل العاملين في القطاع الرسمي وغير الرسمي، ويرتفع معدل البطالة فيها إلى (44.1%) في الأسر الفقيرة، و(29.1%) في الأسر الهشة، ويعني هذا انخفاض فرص الحصول على دخل إضافي لهذه الأسر، أمَّا العاملون فهم على الأغلب في القطاع غير الحكومي، ويعملون في الأعمال الهامشية، والأعمال اليومية، والتي تتميَّز بعدم الاستقرار، وانخفاض ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية والأجور، جعلت هذه الدخول مقارنة بعدد العاملين في الأسرة وعدد أفرادها من هذه الأسر غير قادرة على تأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وأصبح إنفاقهم مرتكزاً على المجاميع السلعية الضرورية فيلاحظ أنَّ (35.1%) من الإنفاق على المواد الغذائية، و(12.9%) على السكن والماء، والكهرباء، و(7.8%) على الصحة، أي: ما يقارب (54.8%) من الإنفاق العائلي على حاجات أساسية لا يمكن التفريط بها بأيِّ صورة من الصور، مع انخفاض الدخل انخفاضاً أكبر سيتأثَّر الإنفاق، ويتعمَّق الحرمان لسائر القطاعات.

ويزداد الأمر تعقيداً لدى الفئات الهشَّة من السكان، وهم الأيتام من الأطفال، والمعاقين، والمسنين، والأرامل، والمطلقات، والنساء المعيلات لأسرهن، والمهجرين قسراً، وهم السكان الفقراء والأفقر غالباً، ويعانون من فقدان الأمن الإنساني، وتزداد معاناتهم أكثر في أوقات الأزمات، وهذا ما سنلاحظه في الأزمة التي نعيشها اليوم، وتُشير الإحصائيات الرسمية لأعداد هذه الفئات إلى أنَّها تبلغ (8%) من الأطفال بعمر (17-0) سنة، وبعدد يصل إلى (6) ملايين طفل يتيم، وما يقارب (5.2%) من السكان معاقون، وبعدد (1357063) فرد مع اختلاف نوع الإعاقة، وشدتها وما يقارب (2600000) أرملة ومطلقة، فضلاً عن النساء المعيلات لأسرهنَّ، واللاتي ترتفع نسبتهن لتصل إلى (7.7%) من الإناث.

هذه الفئات السكانية بخصائصها هي أكثر الفئات تأثُّراً، وعرضةً للخطر، ويعيشون المعاناة اليومية بصورة أعمق من غيرها، فضلاً عن الأسر الفقيرة والأفقر، والتي يتعدَّى عدد الأفراد فيها (23000000) فرد. تواجه الحكومة صعوبة في الوصول إليهم، واستهداف المستحقين منهم، وتوفير تكلفة الدعم، والتخفيف من الأزمة لهذه الأسر، وسيواجه العراق مشكلة قدرته في التخفيف

من معاناة هذه الأسر، ووضع الحلول إزاء هذه التحديات، ومنها العجز عن تحديد هذه الفئات بصورة دقيقة؛ لعدم وجود قاعدة بيانات تتعلَّق بهم، وهي مشكلة تتعدَّى هذه الأزمة، إذ يفتقد العراق إلى توفير كثير من البيانات الخاصة بالسكان منذ أن توقَّف آخر تعداد عام للسكان في عام 1997، ويعتمد من حينها على المسوح، ومن هنا فعلى المدى المتوسط يجب القيام بمسح شامل للفئات الهشَّة، وإنشاء قاعدة بينات الأسرة، ومتابعة تغييراتها، ومن التحديات أيضاً إمكانية توفير تكاليف الاستجابة لهذه الأزمات ومعالجاتها على مستوى الأفراد أو المؤسسات بأنواعها، وهنا فعلى الحكومة اتباع عديد من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط؛ للحدِّ من آثارها النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وفي حال فشلها في ذلك فستتضاعف التكاليف، وتزداد الآثار السلبية في شتى مجالات الحياة[18].

وفي قبال هذا التغيُّر في الحجم التركيبة، فإنَّ زيادة عدد الأسر في ارتفاع مستمر وبمعدلات نمو مرتفعة، ففي العشر السنوات الماضية ارتفع عدد الأسر في العراق من (4696265) أسرة في عام 2012 إلى (6865109) أسرة في عام 2021، ويعود هذا الارتفاع في أعداد الأسر إلى الزيادة السكانية، وتغيُّر الهيكل العمري، والارتفاع في حالتي الزواج والطلاق، وتغيُّر الترتيبات المعيشية، ونمط الحياة.

تطوُّر أعداد الأسر في العراق (1997-2021)[19]

18. ينظر علي عبد الأمير ساجت: فايروس كورونا والفئات الهشة في العراق، الأبعاد السكانية والاستجابة الإنسانية، مقال منشور في موقع مركز سيبار للدراسات وإدارة التوقع، 2020.

19. نتائج التعداد لعام 1997 ما عدا إقليم كردستان، نتائج الحصر والترقيم لعام 2009 مسح رصد الفقر وتقويمه في العراق لعام 2018، تقديرات من عمل الباحث لعام 2021.

السنة	أعداد الأسر
1997	2494307
2009	4696265
2012	5083000
2018	6374000
2021	6865109

ويمثِّل هذا التغيُّر في أعداد الأسر تحدياً يتمثَّل في زيادة أعدادها مقابل ارتفاع حاجاتها المتعددة، وانخفاض قدرة الاستجابة؛ ممَّا سيضاعف من مشكلاتها ومعاناتها في المستقبل.

تغيُّر الهيكل العمري (فرص، وتحديات، وهدف واحد، وخيارات متعددة/ مسار حتمي، وطريق صعب):

يحدث التحول في الهيكل العمري مرة واحدة، ويكون محدوداً زمنيا، يمر الهيكل العمري بالعراق بتحولات كبيرة نتيجة بدء التباطؤ في النمو السكاني في العراق واتجاهه نحو الانخفاض من نهاية العقد الثامن من القرن الماضي وحتى الآن واستمرار الانخفاض إلى ما بعد عام (2050)، والناتج عن الانخفاض في معدل الخصوبة، وتغيُّر معدلات نمو الفئات السكانية الثلاث، وتستمر حينها الكتلة السكان في العمل بالتوسع بسرعة، ويتزايد عددها.

يشهد العراق تحولات ملحوظة في الهيكل العمري للسكان سيكون لها آثار كبيرة على أوضاع سكانه في المديينِ القريب والبعيد، هذا التغير الديموغرافي في كل مجتمع إلا أنَّ طبيعته وسرعته تختلف، فالعراق مشرف على تحوُّل ديموغرافي سيبلغ ذروته في أقل من (30 سنة)، ومن المتوقَّع أن ترتفع فيه نسبة السكان في سن العمل إلى (60%) مع حلول عام (2050)، في حين تنخفض نسبة صغار السن، وترتفع في الوقت نفسه نسبة كبار السن.

(تغيُّر هيكل التركيب العمري لسكان العراق، النافذة الديموغرافية: «تضخُّم الشباب، وضغط سوق العمل، ومستقبل الشيخوخة»)

تغييرات قد تكون غير منظورة لكثيرين، ولكنَّها تحدث الآن في بنية المجتمع السكاني، ولها تأثيراتها المباشرة، وغير المباشرة في حياتنا، وأبعاده الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ويُعدُّ هذا التغيير الناتج عن تغيُّر الخصوبة بالذات الأكثر قلقاً، ومتابعة للمختصين والمخططين، ويلاحظ في العراق أنَّ تطوُّر حجم السكان وَفْق الفئات العمرية للمدَّة (1997-2025) في إطار هذا التغيير فيتباين حجم السكان في كل فئة سنوياً، وعلى مستوى الفئات العمرية الثلاث، واختلاف معدل النمو، والزيادة السنوية في كلٍّ منها، كما تختلف نسبة كل فئة من مجموع السكان، ويلاحظ تغيُّر نسب هذه الفئات تدريجياً، فبعد أن كانت الفئة العمرية للسكان (0-14) تمثِّل (44.2%) من سكان العراق لعام (1997)، فإنَّه بدأت بالانخفاض لتصل إلى (42.4%) في عام (2007)، و(39.8%) لعام (2012) وصولاً إلى (36.7%) عام (2025)، و (26%) للعام (2041)، ويعود هذا الانخفاض في نسبة هذه الفئة من السكان إلى تغيُّر مسار الخصوبة واتجاهه نحو الانخفاض التدريجي، وانخفاض معدل نمو هذه الفئة كما يلاحظ في الجدول في أدناه، إذ بلغ المعدل ضمن المدة الأولى (1997-2007) (2.7%)، وانخفض إلى (1.7%) في (2005) مقابل ارتفاع في نسبة السكان للفئة العمرية (15-64 عاماً)، وهي فئة السكان في سن العمل، ويلاحظ من جدول الارتفاع التدريجي لهذه النسبة لتصل إلى (59.7%) من السكان لعام (2025) بعد أن كانت (52.4%) عام (1997)، وبمعدل نمو مرتفع عن معدل نمو الفئة السابقة بلغ (3.3%) للمدَّة (1997-2007)، و (4%) (2007-2012) ليصل إلى (2.5%) عام (2025)، وذلك الارتفاع في معدل النمو ناتج عن عملية انتقال السكان في الفئة العمرية الدنيا إلى هذه الفئة، وتراكم عملية الدخول تراكماً مستمراً.

جدول تغيُّر نسبة الفئات العمرية لسكان العراق للمدَّة 1950-2050 [20]

الفئة العمرية السنة	0– 14 سنة%	15–64 سنة%	أكثر من 64 سنة%
1950	37.4	59.8	2.8
1997	44.2	52.9	2.7
2010	41.2	55.4	2.4
2015	38.8	58.1	3.1
2025	36.7	59.7	3.6
2050	28.2	64.6	7.2

وممَّا سبق يظهر أنَّ أبرز التغيرات التي طرأت وستطرأ على الهيكل العمري للسكان في العراق هو تحوُّله من مجتمع فتي إلى مجتمع ناضج، تصل نسبة كبار السن فيه (7.2%) عام 2050، ويتوقع أن يتحوَّل إلى الشيخوخة بعد ذلك الوقت، ويلاحظ من الشكل الهرم السكاني وتقلُّص قاعدته العريضة، وهو تحوُّل حتمي سيحمل كثيراً من المخاطر والتهديدات.

شكل الهرم السكاني وتحولاته في العراق[21]

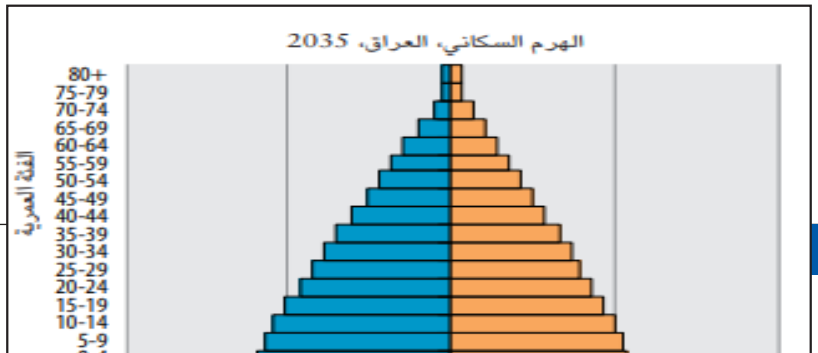

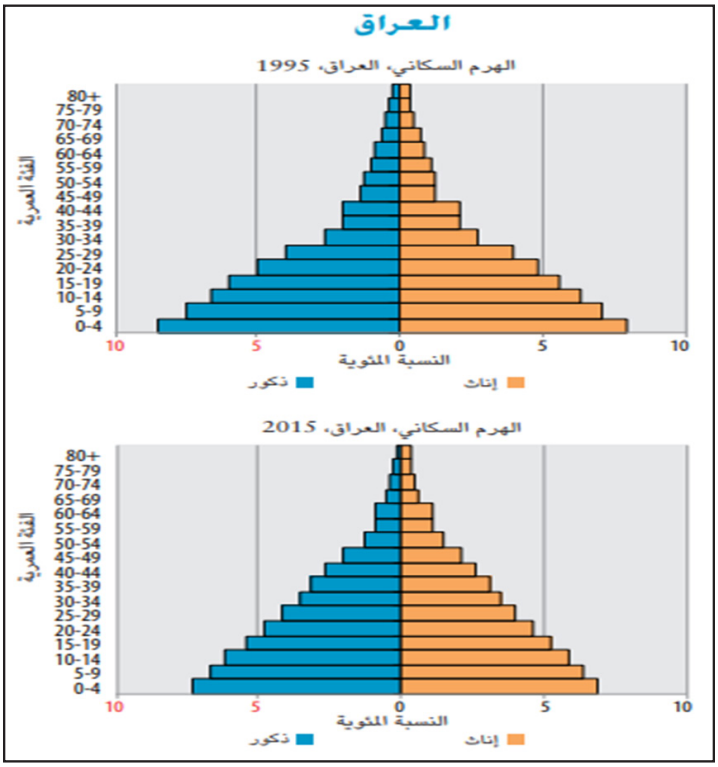

تطور أعداد السكان وَفْق الفئات العمرية والانتقال الديموغرافي من الفتوة إلى النضج[22]

22. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية، تقارير متعددة، مؤشرات إحصائية وتقديرات، الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014، ص86، ينظر أيضاً علي عبد الأمير ساجت: تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وإمكانية استثمارها، مجلة كلية التربية للبنات، وينظر أيضا اليونيسف منطقة شرق آسيا وشمال إفريقيا 2030، إصدار 2019.

الفئة العمرية السنة	0–14 سنة	15–64 سنة	أكثر من 64 سنة
1997	9744440	11552232	749572
2000	10648000	12621000	817000
2015	14333435	20321000	111000
2025	17417178	28252735	1686823
2030	17564500	31590000	1907000
2050	15894000	50088000	5018000

وستكون آثارها كبيرة على أوضاع سكانه في المديينِ القريب والبعيد، فعدد السكان في سن العمل (15–64 سنة) يتزايد مع معدل النمو بوتيرة أسرع من وتيرة زيادة فئة صغار السن (أقل من 15 سنة)، وفئة كبار السن (65 وأكثر)، وسيؤدِّي هذا التزايد إلى انخفاض نسب الإعالة العمرية، وجميع ذلك هو نتيجة للتراجع الملحوظ في معدلات الخصوبة، والوَفيَات، وسينتج عنه في المدن القريبة تضخُّماً للشباب.

وممَّا سبق فإنَّ هذه التوقعات سيتجاوز معدل نمو الفئة (15–64 سنة) –وهي فئة السكان النشطين اقتصادياً فئة السكان– أقل من (15 سنة) وأكثر من (64 سنة)، والوصول إلى نسبة (60–65%) من السكان، وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة للهِبَة الديموغرافية فسيتيح للعراق الدخول في النافذة الديموغرافية بحلول عام (2030–2035)، مع أنَّ هناك بوادر أولية للانتقال، إلا أنَّه لن يتحقق قبل هذه المدة.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة لتصل إلى (62%) عام (2031)، و (64%) عام (2041)، و (64%) في عام (2050)، ويلاحظ انخفاض معدل نمو السكان صغار السن وبصورة بطيئة جداً للمدَّة (2012–2025)، وسينعكس على استمرار النافذة لجيلينِ، وليس جيلاً واحداً كما في سائر الدول. يغذِّي هذا النمو الفئة الوسطى للسكان، إذ يرتفع معدل نموها إلى (4%)، ويبدأ بالانخفاض التدريجي؛ نتيجة انخفاض معدل نمو السكان صغار السن، والأمر

مختلف للسكان كبار السن، إذ سيرتفع نمو هذه الفئة، ويستمر بالارتفاع؛ لارتفاع نسبة الفئة العمرية الوسطى للسكان، وارتفاع أمد الحياة أيضاً. ويستمر معدل نموها بالارتفاع ليتجاوز معدل نمو الفئتين الأخيرتين في السنوات المقبلة؛ لتصل إلى أعلى معدل لها (4%) لعام (2025)؛ وذلك نتيجة لدخول السكان في فئة (64-15 عاماً) إلى هذه الفئة بوتيرة أعلى ومن المتوقَّع أن يبلغ حجم كبار السن في العراق (1.686.823 نسمة) عام (2025) ويرتفع إلى (5.7 مليون نسمة) عام (2050)، وبنسبة (6.8%) من السكان، بعد أن بلغت (989.698) نسمة حالياً[23].

وهذا الانخفاض نتيجة لتغيُّر ديموغرافي، وسينعكس على دخل الفرد والأسرة وقدرتهما على الادخار، وعلى طلب السلع، والخدمات، ونوعية التعليم، والصحة، والاستثمار، وبعبارة أخرى فإنَّ هذا الانخفاض في نسبة الإعالة سيخفِّف العبء، ممَّا سيتيح المجال أمام استثمارات إضافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ملاحظة أهميتها في إحداث تغيير في العراق يشبه ما أحدثته في هذه الدول، ويمكن أبرز آثارها في الآتي:

1. ساهمت في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان بعد أن أدركت أنَّه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر، وكان هذا بفعل التأثير المتعادل بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، وانخفاض نسبة الإعالة، وارتفاع معدل دخل الفرد، إذِ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم في هذه البلدان في المدَّة (1998-1987) بمعدل (37%)[24].
2. تغيُّر نسبة المشتغلين إلى المعالين ودوره في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل كان له الدور في تحسن نوعية نظم التعليم، وبصورة مرنة؛ ممَّا ساهم في زيادة إنتاج هذه البلدان.
3. ساهم التغيير الهيكلي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي، ودفع نمو إجمالي الناتج المحلي حجم السكان نحو الانخفاض ورفع الادخار ليصل إلى (70%-50%)[25].
4. عمل ارتفاع الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة وتغيُّر أنماطها؛ بسبب اتساع القطاع الصناعي، واستيعابه للسكان في سن العمل؛ إلا أنَّ هذا التغيُّر الديموغرافي لم يكن نتيجة النمو الاقتصادي بقدر ما كان سبباً في زيادة تراكم رأس المال عن طريق نمو السكان في سن العمل، وانخفاض نسبة المعالين.

23. أحمد قطيطات الهبة الديموغرافية في الوطن العربي المؤتمر الإحصائي العربي الأول عمان الأردن 2007 ص406.
24. أحمد قطيطات مصدر سابق ص 410.
25. تقرير السكان والتنمية العدد الثاني النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة نيويورك 2005 ص 36

5. زيادة تراكم رأس المال عن طريق نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين[26].
6. انخفاض عبء الإعالة، وانخفاض الاستهلاك على حساب الادخار.

وتُشيرُ الدراسات إلى دور هذه الهِبَة الديموغرافية في نمو اقتصاد دول جنوب شرق آسيا عبر قياسها بعدد من الإجراءات في المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكذلك مجموعة من السياسات العامة رافقت التحول الديموغرافي؛ لكي تتمكَّن من استثمار هذا التغيير فلولا إجراء هذه الدول تغييراً يتفاعل مع تغيُّر البنية العمرية للسكان لما حصدت نتائجها.

كما يُشير عدد آخر من الدراسات إلى أنَّ التغييرات السكانية المتمثلة بارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل ساهمت بمقدار (40%) في النمو الاقتصادي لبلدان جنوب شرق آسيا بين عامي (1970-1990)، ويكون نمو الاقتصاد بطيء حينما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضاً عن نمو إجمالي السكان، ويتحسَّن النمو الاقتصادي حينما يتعدَّى نمو السكان في سن العمل نمو إجمالي السكان. أصبح أثر التحوُّل السكاني في النمو والتنمية في هذه الدول نموذجاً عالمياً لا يمكن نكرانه أو تجاهله.

السؤال المهم: هل يستطيع العراق استثمار هذه الهِبَة الديموغرافية؟ إنَّ الجواب على هذا السؤال يعتمد على اتخاذ العراق للخطوات اللازمة لذلك، والإفادة من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال.

يتميَّز العراق بحجم سكاني كبير، ومعدلات دخول منخفضة، وفي الوقت نفسه يمتلك المؤهلات الأساسية للنهوض الاقتصادي في حالة ربط السكان بالتنمية والنمو الاقتصادي. فالهِبَة الديموغرافية مشروع تنموي ذو أبعاد متعددة، وأهم ما يجب القيام به هو تحويل هذا الارتفاع في حجم السكان، ولا سيَّما الفئة الوسطى إلى هِبَة ونافذة وفرصة ديموغرافية، ويرتبط هذا بقدرة العراق على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي عبر استيعاب سوق العمل للطلب المتزايد، مع ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة في العراق اليوم لتصل إلى (15%).

يواجه اقتصاد العراق اليوم تحديات هيكلية تحدُّ من نموه السريع مرتبطة بهيمنة النفط، وارتفاع تكلفة إدارة دولة الرفاه المبنية على توزيع الريوع النفطية، وتكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي، وتوفير الخدمات بتكاليف رمزية؛ ممَّا أدَّى إلى تضخُّم القطاع العام، وعزوف الناس عن العمل في القطاع الخاص، وإلى الآن يمكن القول إنَّ العراق لم يفلح في مواكبة نمو القوى العاملة

26. المصدر نفسه

مع معدل النمو الحالي، مع ارتفاع المعدلات إلى إضعاف في السنوات المقبلة.

التحدي الأكبر في التهيئة لاستثمار هذه الهِبَة هو التحدي السياسي، والذي يؤثِّر في بيئة رأس المال والاستثمار، والأخير هو الوحيد القادر على تلبية سوق العمل، وعرض فرص العمل بعيداً عن القطاع العام المتخم، وانعكاسات هذه العملية على تحسين نوعية الحياة.

يُشير بعضهم إلى أنَّ الهِبَة الديموغرافية تمثِّل الزخم، أو الإمكان لمكاسب إيجابية في النمو الاقتصادي، لكنَّها ليست ضمانة له، وأنَّ التغيُّرات الديموغرافية لن تؤدِّي إلى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادي تحدث تلقائياً، إذ يمرس العامل الديموغرافي دوره عن طريق تغيير التركيب العمري.

سيواجه العراق تحدياً كبيراً يزداد خطورة مع الابتعاد عن بداية دخوله للنافذة الديموغرافية وهو عام (2025) تقريباً، ويتمثَّل هذا التحدي في زيادة الطلب على العمل نتيجة؛ لارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وارتفاع معدلات نمو هذه الفئة بنسب أكبر من معدلات نمو الفئات الأخرى ستستمر هذه الزيادة بالتراكم في حالة عدم تلبيتها، إذ يتوقع أن يزداد إجمالي عدد القوى العاملة في العراق من (19579918) عام (2012) إلى (28252735) عام (2025)، ويجب على العراق استيعاب الداخلين إلى سوق العمل بعيداً عن القطاع العام المسيطر حالياً.

لذا فإنَّ مستقبل الحياة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، وآثاره الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والديموغرافية، إذ يرتبط بقدرة العراق على تطوير سوق العمل فيه كما أشرنا. وحتى يتوافق الطلب على العمل مع العرض على العراق أن يعمل على تحسين نوعية التعليم، وأن يؤمن التدريب المكثف في العمل، إذ تُشير آخر المسوح في العراق اليوم إلى أنَّ ما يقارب (84%) من سكان العراق من دون التعليم للشهادة المتوسطة، وهذا تحدٍّ في قبال فرص عمل يجب أن توفر لهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم، وشهاداتهم، ومهاراتهم.

على العراق تطوير الأسواق المالية والسياسات الكلية والضريبية التي تعطي أولوية للقطاع الخاص وتضمن إبرام العقود في بيئة مؤسساتية سلمية، فما زال الاستثمار في العراق ضعيفاً، مع وجود سبل النجاح والتطور؛ لذا يجب أن تحل المشكلات التي تعرقل الاستثمار؛ لأنَّه الوحيد القادر على امتصاص الطلب على العمل كما ذكرنا، وسينعكس أيضاً على نتائج ديموغرافية مستقبلية.

لا يؤثِّر انفتاح النافذة الديموغرافية في التنمية ما لم تتبع سياسات مؤسسية تحقِّق التكامل بين جانب العرض –الذي يقدمه انفتاح النافذة– وبين جانب الطلب –الذي يفترض أن تمثله حيوية

الأسواق والنمو الاقتصادي-.

فهي فرصة لن تتكرَّر، وستكون محدودة زمنياً لا تتاح إلا مرة واحدة على مدى (25-30 عاماً)، وفي العراق ستستمر أكثر من ذلك، ثم ما تلبث أن تتبدَّد حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، إذ تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوى البشرية إلى (المسنين) من السكان من دون أن يحلَّ محلها عدد مساوٍ، ممَّا يؤدِّي إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الكهلة من ضغوط على أنظمة الضمان الصحي، والخدمات الصحية، وانكماش نسبة السكان في سن العمل[27].

وتوصي تقارير الأمم المتحدة لاستثمار هذه النافذة؛ لتوسعة سوق العمل على تكثيف قوة العمل بدلاً من تكثيف رأس المال، عبر الصناعات الصغيرة كثيفة العمل، وقليلة رأس المال؛ للإفادة من التحوُّل الديموغرافي، وكذلك على ضوء تجارب عملية في عدد من بلدان شرق آسيا؛ لأهمية تأمين الدعم السياسي بوصفه أنَّ الهِبَة الديموغرافية مشروع تنموي يساعد في القضاء على الفقر، بما يعكس الأهمية القصوى للسكان ودورهم الفعال[28].

يعاني العراق من تضاعف معدلات البطالة، وسيطرة القطاع العام على سوق العمل، وكذلك بطء في خلق فرص العمل؛ نتيجة لاختلال سوق العمل، ومشكلات السكان من الفقر، والجوع، والأمية، والنمو السكاني، ويجب على العراق التهيئة للتحوُّل الديموغرافي المتمثِّل في ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، إذ يتضاعف الطلب على العمل من الآن حتى عام (2050)، ويتعيَّن على أسواق العمل التأقلُم مع هذه الأعداد المتزايدة من طالبي العمل لأول مرة، فضلاً عن العاطلين عن العمل والباحثين عنه.

لذا يجب أن نعمل على التوظيف الأمثل لفرصة الهِبَة الديموغرافية، والاستعداد لظاهرة الهِبَة؛ لأنَّنا ضمن نطاق دخولها، ومن أهم الإجراءات المرتبطة بالتغيير المتمثل بعملية التحول الديموغرافي هي السياسات الاقتصادية المواكبة لها، ومن سياسات تعظيم الإفادة من النافذة الديموغرافية خلق فرص العمل، والتشغيل لاستيعاب العمالة المتزايدة ومنها معالجة قضية الأمية المنتشرة.

ينبغي على العراق كخطوة في خلق الفرص إعادة بناء الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ لدورها في إحداث التنمية في عدد كبير من الدول. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة أكثر فعالية

27. ميثاء سالم الشامسي السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية 2004 ص 11.

28. الجهاز المركزي للإحصاء حالة سكان العراق 2010 اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق 2011 ص 27.

ممَّا يجري في العراق اليوم. والوصول إلى مبدأ الحكم السليم لما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي، وما يرافقه من سوق العمل، فيجب على الدولة أن توفِّر البيئة الملائمة على المستوى السياسي والقانوني للقطاع الخاص، والذي بدوره يولِّد الدخل، ويخلق فرصة العمل، ومنها تشجيع المشروعات الإنتاجية كثيفة العمالة، ومضاعفة نسبة الادخار المحلي، وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات واستثمارها، وتعزيز المناخ الاستثماري، ومن ضرورات ذلك جودة المؤسسات، ومرونة في الإجراءات، وفي إدارة التنمية، واستثمار القطاع الزراعي عبر سلسلة من الإجراءات؛ منها استصلاح الأراضي الصحراوية، وكذلك سياسات دعم الأنشطة ذات الميزة التنافسية.

كما يجب على العراق أن يتهيأ لما سيواجه مستقبلاً من ارتفاع نسبة السكان كبار السن وستصل نسبتهم إلى (6.8%) عام (2025)، وبحجم (5.7 مليون نسمة) تقريباً، إذِ التعمير سيبلغ ذروته؛ لذا يجب أن يخطَّط لما بعد انتهاء هذه الهِبَة، وتحوُّل هذه النسب الكبيرة من سكان للفئة (15-64) إلى كبار السن، وعليه يجب أن يطوَّر برامج الضمان الاجتماعي ذات الأرباح المستدامة، وليس الضمان الاجتماعي الفاقد لهذه الأرباح.

وممَّا سبق فإنَّ تغييراً ديموغرافياً سيخلف تغييرات كمية ونوعية في السكان، وعلى الحكومات أن تتهيأ لاستثماره عبر اتخاذها مجموعة من التدابير، والخُطُوات التي ستسهم في خلق نمو اقتصادي سريع وواسع؛ يحرِّر البلد من معظم مشكلاته السكانية والاقتصادية وعلى العكس من ذلك في حال عدم استثمارها فإنَّها ستتحوَّل إلى نقمة تُدْخِل البلد في دوامة من المشكلات السكانية والاقتصادية، بل حتى السياسية والاجتماعية على المدى الطويل، ليس أمامنا إلا أن نعمل على الخيار الأول، وهذا مرهون أولاً وأخيراً بالسياسات التي ستتبعها الحكومة تجاه هذا التغيير.

بعد تباطئ النمو السكاني في العراق واتجاهه نحو الانخفاض من (3.4) عام (1970) إلى (3.1%) عام (1980)، و (2.4%) عام (2021) ثم (1.3%) في عام (2050) سيستمر السكان بالتحول نحو الفئة الوسطى (الكتلة العمالية)، والتوسُّع بسرعة، ويزداد حجمهم ليصل إلى التضخُّم على حساب حجم السكان صغار السن، وسينتقل الضغط على الحكومة نحو إيجاد فرص العمل للبالغين من الشباب في محاولة لاستثمار العائد الديموغرافي، ويضعهم أمام تحدٍّ قد تكون عواقب الفشل أمامه وخيمة، تتمثَّل بالعنف والحروب، والصراعات البنيوية، وعدم الاستقرار، وغيرها.

العائد الديموغرافي في العراق (الفرص الضائعة):

سيولِّد هذا التغير في الهيكل العمري إمكانية الحصول على (العائد الديموغرافي) وتكون مرهونة باستيعاب الطلب المتزايد على العمل مما ينتج عنها زيادة في الأرباح والادخار وتغيرات نوعية في السكان وفرصة الحصول عليها محدودة زمنيا حتى تحول العدد الأكبر من السكان في سن العمل إلى شريحة كبار السن.

ستكون الفترة التي يمكن استثمار العائد الديموغرافي فيها في العراق أطول من غيرها، وتستمر إلى ما بعد (2050)، لذا يجب عليها مواجهة تحدي توفير فرص العمل للحصول على تلك العوائد الديموغرافية المتعددة الأبعاد، والمتعدية لأجيال. وفي الوقت نفسه يجب التهيئة للتغييرات الهيكلية العمرية التي ستحدث في فئة كبار السن، إذ سيبلغ حجمها في عام (2050) (7.2%) من السكان بعد أن كانت (3.3%) في عام (2020).

إنَّ أيَّ عائدٍ ديموغرافي هو عنصر للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن يعزى إلى التغيرات في التركيب الديموغرافي لأي كثافة سكانية[29]، ومن الشروط المتبعة التي يحتاجها أي اقتصاد لتحقيق أي عائد ديموغرافي هو الدخول في مدَّة من التحوُّل الديموغرافي ستؤدِّي إلى أن يكون هناك عدد أقل من السكان ممَّن يحتاجون إلى الإعالة، وتوظيف الربح الديموغرافي في معدلات ادخار أعلى، واستثمارات أكبر في البنى الأساسية المادية، وفي رأس المال البشري من الشباب، ويمكن أن يؤدِّي الارتفاع في معدلات الاستثمار وبدوره إلى تكثيف رأس المال ونمو الإنتاجية ويقدِّم الربح الديموغرافي زيادة في مشاركة النساء في العمل[30]، ووَفْق تجارب البلدان فإنَّ هذه التغييرات الديموغرافية أحدثت بما يتراوح ثلث نمو الدخل الفردي في فترة النمو السريع للقوى العاملة[31*] في بلدانهم، وهذا بدوره يتيح للدولة نافذة فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع المشروط، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أمكن خلق العمل الكافي لصالح العدد المتزايد من العمال بين السكان، فهنالك تحدي إيجاد الوظائف لائقة كافية لمواجهة الزيادة الهائلة في عدد الشباب الوافدين إلى سوق العمل[32]، فهو ربح غير مضمون، ويعتمد اعتماداً أساسياً على قدرة العراق على تهيئة القدر الكافي من رأس المال لاستخدام النسبة، والعدد المتزايد من العمال المحتملين استخداماً منتجاً.

العوائد الديموغرافية (نوافذ الفرص المؤكدة، والاستجابات المحدودة)

29. الأمم المتحدة اليونيسيف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2030 إصدار 2019 ص 11.
30. الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر، تحقيق العمل اللائق في آسيا، 2006 ص 19.
31.* استطاعت بلدان عديدة ضمان الربح الديموغرافي مثل: (كوريا، وسنغافورة، وتايلند بتحقيق نمو سريع في الاستثمار، والإنتاجية، والصحة، والتعليم، والعمالة، المصدر نفسه.
32. المصدر نفسه.

يُصنَّف العراق اليوم في مرحلة ما قبل العائد الديموغرافي كمرحلة ديموغرافية يكون فيها زيادة سريعة في كل من حجم القوى العاملة، ومعدلات البطالة، والتي ستتزامن مع التحوُّل لنمو التعليم النوعي، وتوقُّع المهارات سريعة التغيير التي يتطلبها سوق العمل[33]، وصُنِّفَ العراق ضمن هذه المرحلة قبل ست سنوات من الآن، إلا أنَّه بدأ فعلاً بدخول مرحلة العائد الديموغرافي؛ نتيجة انخفاض معدل الخصوبة أقل من أربع ولادات لكل امرأة، وما زال يسير نحو معدلات خصوبة أقل انخفاضاً ممَّا يجعله يشهد معدل إعالة أطفال أقل، ونسبة أعلى من عدد السكان في سن العمل، كما وُضِّحَ فيما سبق.

وتمثِّل النسبة المتناقصة للفئات السكانية الأصغر سناً مقترنة بتزايد عدد الفئات الشابة فرصة تاريخية للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تحسين مستوى الوصول إلى التعليم، والصحة، والحماية، وتعزيز فرص التوظيف المنتج، وهي صورة من صور تأثير المتغيرات الكمية بالمتغيرات النوعية للسكان، فمع بداية التغير في اتجاه المتغيرات الكمية السكانية في العراق، ومع النجاح في استثمار هذا العائد الديموغرافي الناتج عن اتجاه التغيُّر الديموغرافي، سيتغيَّر السلوك الاستهلاكي على المستويين الجزئي والكلي[34]، فعلى المستوى الجزئي سيؤدِّي انخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض نسب الوَفَيَات الرضع إلى انخفاض عدد الأطفال في الأسرة الواحدة، مع ارتفاع احتمالات بقاء هؤلاء الأطفال على قيد الحياة، وارتفاع قدرة الأسرة على تأمين نوعية حياة أفضل لهم، وسيؤدِّي هذا التحوُّل إلى زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال البشري لكل طفل، إذ إنَّ الموارد نفسها ستوزَّع على عدد أقل من الأطفال، وإلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل؛ لتحسُّن نسبة منتجي الثروة إلى مستهلكيها، أمَّا على المستوى الكلي فإنَّ هذه الاتجاهات مجتمعة ستؤدِّي إلى زيادة المصادر المحلية لرأس المال، وتخفيف الضغط على الخدمات الاجتماعية، مثل: الرعاية، والصحة، والتعليم.

فالعلاقة عكسية بين معدلات الإعالة والعائد الديموغرافي والتي انخفضت وستنخفض أكثر في العراق، إذ بدأت هذه المعدلات تنخفض من (91%) عام (1997) إلى (72%) في (2015)، وستستمر بالانخفاض لتصل إلى (67%) في عام (2025)، كما أنَّ انخفاضاً ملحوظاً في وَفَيَات الأطفال الرضع وصغار السن بدأ في العراق وما زال مستمراً بالانخفاض، وجاء ذلك كله نتيجة انخفاض حجم الأسرة من (7.7 فرداً/ أسرة) عام 1997 إلى (5.7 فرداً/ أسرة) عام 2021.

33. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2030 مصدر سابق ص 87.

34. الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014 ص 4.

وممَّا يزيد من قيم العائد الديموغرافي أنَّه يتعدَّى هذه التغيرات إلى تأثيرها في مشاركة المرأة في العمل، وتحسُّن مؤشرات النوع الاجتماعي تحسُّناً أوسع، وستكون نافذة أيضاً لتحسين حياة النساء، وتخفيف من مشكلاتهنَّ، ويساعد في ضمان حياة كريمة لهنَّ ولأسرهنَّ كما أنَّها جزء من معالجات لمشكلات السكان ككل، وتترابط مع سائر السياسات، ولا بدَّ من التدخُّل في ربط هذه التغييرات الكمية بإجراءات تستهدف تغييرات نوعية للسكان؛ لضمان استثمار هذا العائد، وجني ثماره، والذي سينعكس بالضرورة في تحسين رأس المال البشري، وأبعاده التي ذُكِرَت.

وسيتيح هذا الاستثمار إمكانية أن يصبحوا عناصر تغيير لمستقبل أكثر ازدهاراً عن طريق دور السكان أنفسهم في تحقيق التنمية، ولكي يتسنَّى هذا يجب النظر إليهم على أنَّهم موردٌ للحلول الممكنة[35]، والتركيز في الوقت الحاضر على تزويد السكان الشباب –خصوصاً– بالمهارات التي يحتاجونها؛ لضمان انتقالهم من مرحلة المدرسة إلى العمل بصورة فاعلة، واستحداث الوظائف.

والسؤال المهم ماذا سيحدث إذا لم ينجح العراق في توظيف نتائج العائد الديموغرافي واستثماره، والذي يحدث لمرة واحدة وبزمن محدود؟

تتصف سوق العمل في العراق –في قِبَال ذلك– بارتفاع معدلات البطالة، ولا سيَّما بين الشباب، ويتعدَّى توسُّع القطاع غير النظامي (60%) من قطاع العمل، وتدني الإنتاجية، وانخفاض الأجور، وخصائص طالبي العمل المتدنية، وضعف كفاءته التعليمية، وقدراتهم، ومهاراتهم.

لم يؤدِّ القطاع الخاص دوراً في تحفيز النمو، والتي أضعفته السياسات الاستثمارية غير الفعالة، والبيروقراطية الإداري، وهيمنة القطاع العام في مجالات عديدة، وتوسُّع الوظائف في القطاع غير النظامي ذات المهارات اليسيرة، وذات الحماية المتدنية.

وفي إطار استحالة استيعاب القطاع العام للطلب المتزايد والسريع على العمل؛ فإنَّ هذا الخيار أصبح غير معروضٍ للتعامل مع تحوُّل الهيكل العمري للسكان، واستثمار العائد الديموغرافي، ولا تتسع هذه الدراسة لبيان التفاصيل الإجرائية تجاه هذه التحديات الحتمية أو غير الحتمية، وذلك وَفْق الاستجابات الفعالة، وغير الفعالة تجاهها، والمطلوب الآن صياغة سياسات في مجالات عديدة، وبصورة مترابطة، منها:

1. سياسات التحضير لعملية التحوُّل الهيكلي العمري.

35. مبادرة (لا لضياع جيل) وشركاؤها ندوة الأدلة المتعلقة باليافعين والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نقلًا عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل 2030 مصدر سابق ص70.

2. سياسات التوسُّع في سوق العمل، وزيادة مرونتها، وتحسين بيئتها تحت مظلة سياسات التشغيل الوطنية.
3. سياسات لتقرير الحماية الاجتماعية، والتحضير لمرحلة ما بعد العائد الديموغرافي.

ومن المتطلبات الحالية لتحقيق المكاسب التنموية لهذه التغيرات الديموغرافية رصد حركة هذه التغيُّرات، ومتابعتها، وإدماجها في الإستراتيجيات، والخطط، والبرامج التنموية.

إلا أنَّ قراءة للوضع في العراق يُعدُّ أكبر معرقلاً لجميع هذه المتطلبات هو تأمين الدعم السياسي لاستثمار العائد الديموغرافي، وعدَّه مشروعاً تنموياً يعكس الأهمية القصوى للسكان، وتأمين أكبر قدراً من الاستخدام لقناعتنا باستحالة الوصول إلى الاستخدام الكامل، ويتطلب ذلك تحسين المتغيرات النوعية المتمثلة بالتعليم والمهارات، ويجب أن ينظر إلى السكان كهدف للإنتاج ووسيلته في آن واحد.

ومن المعالجات في هذا المجال تعزيز مكانة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة عن طريق زيادة الصادرات وعوائدها المادية والتقنية، والتوجُّه نحو قطاع الإسكان المعتمد على يد عاملة كثيفة بدلاً من التكنولوجيا، وهذا يمكن أن يحقِّق نمواً للتشغيل يفوق (4.3%) سنوياً، ونمواً اقتصادياً يفوق (6%)، ويجب أن تعرض –الآن– وضع قضية العمل على أرضية العقد الاجتماعي، مع وضوحٍ في الالتزامات المتبادلة المشروطة بأفق زمني؛ لاستمرار أيِّ نظام سياسي[36].

تزايد الشباب (تدفُّق سريع، وتحدٍّ مركَّب، وحاجات متعدِّدة، وفرص صعبة)

لن تقود معدلات الخصوبة المتراجعة إلى إبطاء النمو السكاني، وإنَّما تقول إلى نقله في الهيكلية العمرية للسكان. سيتمثَّل في تضخُّمٍ في عدد الشباب، فقد أدَّت معدلات الخصوبة العالية مقترنة بتناقص في الوَفَيَات بين المواليد الجُدُد والأطفال إلى حصول طفرة في عدد الأطفال في العراق، وبلغ قسم منهم فئة الشباب، فيما سيبلغ العدد الأكبر منهم هذه الفئة في السنوات المقبلة؛ ليؤدِّي إلى تدفُّق أعداد كبيرة من الشباب.

36. الأمم المتحدة المنتدى العربي للسكان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة بيروت 2004 ص 22.

بيَّن الجدول الزيادة المتوقعة في عدد الشباب في العراق من العقدين الماضي والعقد المقبل (2020-2030) كما هو ظاهر يتجاوز زمرة العام (2020) العام (2000) تقترب من (20%)، مع زيادة التدفُّق حتى عام (2030) ليصل العدد إلى (12) مليون شاب.

يُعدُّ سكان العراق من أصغر السكان سناً في العالم، إذ إنَّ حوالي (50%) من سكانه تقل أعمارهم عن (19 سنة)، وما يقارب الثلث بين (29-15 سنة)، وخمسه بين (24-15 سنة)، ويتصف بارتفاع شبابه وَفْق المعايير الدولية لتجاوز (60%) مَن هم دون (25 سنة)، مقابل نسبة أقل بكثير مقارنة بدول العالم[37]، ويُعدُّ العراق من الدول المحدودة جداً التي ستبقى ثابتة نسبياً حتى عام 2050، وسيتراوح متوسط عمر السكان فيه (29-25 سنة) في وقت انتهت مرحلة الشباب فيه لدى جميع دول المنطقة، والعالم العربي، ما عدا أربع منها، ومن ضمنها العراق.

فمع انخفاض نسبة الشباب بعد عام (2030)، وتستمر بالانخفاض فبعد أن كانت تمثِّل ما يقارب (20%) من السكان ستكون (16.3%) في عام (2050)، ويعود هذا الانخفاض إلى التحوُّل نحو مرحلة النضج السكاني، ودخول طور الشيخوخة؛ لانخفاضٍ في الخصوبة السكانية.

في هذه المرحلة المصيرية في الانتقال من الطفولة إلى البلوغ تؤثِّر في الحاضر وفي المستقبل ويحتاج الشباب إلى الدعم على مستويات متعددة للانتقال الطبيعي والتلقائي إلى مرحلة البلوغ، وفي هذه المرحلة يتحوَّل الشاب من المدرسة إلى سوق العمل[38]، إذ سيزداد أعداد الشباب في العراق ليصل إلى ما يقارب (12 مليون) نسمة عام (2050) بعد أن كان (8.2 مليون نسمة) عام (2021). وبزيادة إجمالية ما يزيد عن (3.4 مليون نسمة)، وبزيادة سنوية تصل إلى (320 الف نسمة)، وتُعدُّ الأعلى في العالم، وستكون الزيادة في القوى العاملة هي العليا في العالم أيضاً بعددٍ يصل إلى أكثر من (1.3 مليون) في المدة (2030-2015)، في وقتٍ سينخفض فيه عدد الشباب في القوى العاملة في معظم دول المنطقة؛ لتتجاوز في بعضها (0.6- مليون)[39].

يُعدُّ الشباب الفئة الأكثر عرضةً لمشكلة البطالة دون غيرهم، وتتوفَّر دلائل على أنَّهم يلتحقون -بالضرورة لا بالاختيار- بالقطاع غير المنتظم؛ لكسب قوتهم، وتتسم أعمال ذلك القطاع بأنَّها عرضية في الغالب، ولا تتطلَّب تفرُّغاً كاملاً، ولا يتمتع مزاولوها بمزايا العمل الدائم، والأسوأ من ذلك أنَّها تضم العاملين لحسابهم عند حدِّ الكفاف، فبدافع الفقر، أو لعدم إمكانية الحصول

37. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل 2030 مصدر سابق ص 35 وما بعدها.
38. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل 2030 ص61.
39. ينظر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل 2030 مصدر سابق ص 65.

على فرص عمل أفضل، لا يجد كثير من الشباب مناصاً من التحوُّل إلى الأنشطة غير الرسمية؛ لكسب الدخل.

تطور نسب السكان الشباب وأعدادهم في العراق حتى عام 2050[40]

السنة	النسبة%	الأعداد
2000	20.3	4879080
2005	20.2	5610160
2012	20	6346573
2015	20.4	7195860
2021	19.9	8229410
2030	18.4	9419241
2050	16.3	11664888

ويعاني هذا القطاع من مشكلات وأزمات تمثِّل تحدياً في ذاتها. كلُّ هذا يجعلهم عاملين في فرص عمل غير لائقة حتى فقد التميز بين العمالة والبطالة معناه، ولم يَعُد لأيٍّ منها أهمية حقيقية، وتخلق أزمة الوظائف عجزاً في العمل اللائق[41]، ويضطر معظمهم إلى العمل الشاق، وساعات طويلة، لكن في وظائف هشَّة ذات إنتاجية ضعيفة، ولا يحصلون فيها على أجرٍ كافٍ؛ لإعالة أنفسهم وعائلاتهم، أمام نظم حماية اجتماعية عاجز. نلاحظ هذه الصور بقوة في العراق.

إنَّ مستوى انعدام الأمن في الوظائف، والشكوك بشأنها قد تزايد اليوم، فحتى حينما يكون لدى الأشخاص وظائف فهم يشعرون بالقلق بشأن عملهم، وقدرتهم على جلب القوت لأسرهم في الغد[42]. خصوصاً مع محدودية الحماية الاجتماعية الفعالة أو انعدامها، ويزيد من أهمية البطالة اقترانها بضعف الإنتاجية، وهبوط الأجور.

40. علي عبد الأمير ساجت، شاكر محمود عيال، بطالة الشباب في العراق التفاوت والتحليل مجلة البحوث الجغرافية كلية التربية جامعة الكوفة العدد (27) 2018، الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014 .

41. الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر، تحقيق العمل اللائق في آسيا،2006 ص3.

42. الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر، تحقيق العمل اللائق في آسيا،2006 ص2.

ولم يتمكنِ العراق من ضمان عملٍ مجزٍ للسكان المتزايد تزايداً سريعاً، ولا سيَّما الشباب، ومن المتوقَّع أن تتفاقم الصعوبات السياسية الكبيرة الناشئة من سيِّئ إلى أسوأ، مع ما قد يترتَّب عليها من عواقب اقتصادية، وسياسية غير محدودة. ولم يكنِ الأداء الاقتصادي في العراق مقترناً بأداء في مجال خلق الوظائف. ولم ينجح في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية في مسايرة النمو الاقتصادي لنمو القوى العاملة. والشباب هم الأكثر تضرراً في هذا النقص، وهنا فإنَّنا في خطر جسيم في أن يخيِّب آمالهم، ولا يمكن أن يكون العقد المقبل لهم من دون أن نلبِّيَ حاجتهم من العمل، ففي عام 2012 بلغ النشطون اقتصادياً منهم (1887770)، وارتفع ليصل إلى (3044881) في عام (2020)، ثم إلى (2662000) عام 2025، وبمعدل بطالة (37%) كحدٍّ أدنى، ويرتبط ارتفاع الطلب والمشاركة بارتفاع حجم الشباب[43]. وتتناقص معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة بسرعة أكبر من البالغين، وانخفض معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (64%) عام (2005) إلى (49%) عام (2017)، والشابات من (18%) إلى (5%) للمدة نفسها.[44] وتصل نسبة الزيادة في بطالة الشباب إلى (35%) في السنوات المقبلة، وبإضافة العاطلين ستبلغ (450000) شاب وشابة سنوياً.

ومع بلوغ بطالة الشباب مستويات قياسية تعاظم الإدراك بضرورة عمل على تمكينهم، ومعالجة الفجوة التي تتسع يومياً بين طلب سوق العمل وعرض القوى العاملة، مع ما يتميز به الاقتصاد العراقي من خصائص تتسم بخصال الاقتصاد الريعي ذلك أنَّ ما يقارب (95%) من موارده المالية هي من ثرواته الطبيعية المتمثلة بالنفط، ومع دخل أسري منخفض جداً، إذ يتعدَّى (50%) من أسر صفة الدخل الفقيرة والهشة[45]، مع زيادة نسب هذه الطبقة في السنوات الثلاث الماضية؛ بسبب تأثير جائحة (كورونا) على الأعمال، والدخول ارتفع فيها الفقر إلى (31%) من السكان أي: (1) من كل (3) من السكان يعاني من الفقر.

يخلق عدد الشباب الكبير فرصاً وتحديات للتنمية الاقتصادية في العراق، إذ يمكن للشباب أن يضيفوا حيوية وابتكار إلى الاقتصاد العراقي، ولكن إن لم يُدْمَجوا إدماجاً صحيحاً، فقد يشكِّلون استنزافاً للموارد الوطنية المحدودة، كما أنَّ انخفاض مستويات التعليم لدى الشباب يصعب عليهم

43. علي عبد الأمير البطالة والشباب حتى عام 2025 بحث وقائع المؤتمر العلمي لوزارة الشباب والرياضة سنة 2012 ص 38.
44. علي عبد الأمير ساجت البطالة والشباب حتى عام 2025 بحث وقائع المؤتمر العلمي لوزارة الشباب والرياضة سنة 2012 ص57.
45. ينظر شاكر محمود عيال التحليلُ الجُغرافي لدخْلِ الأسر في العِراقِ وعلاقته بخصائِصها السُكانية للعامِ 2012، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآدب، قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية سنة 2016.

تحقيق النجاح المطلوب، فهناك (3.4 مليون) شاب خارج المدرسة[46]. ولعلَّ من أهم الحاجات التي ينبغي توفيرها للشباب هي العمل، والتعليم، والزواج، وفي استطلاع شمل عديد من الشباب الدول العربية جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية كانت قضية فرص العمل على رأس اهتمامات الشباب الأكبر سناً، وبنسبة (45%)، وفي المرتبة الثانية للشباب الأصغر سناً بعد التعليم، ومع تحوُّل الهيكل العمري ستتحوَّل الأولويات للسكان بعد سنوات، فهي التعليم للأصغر سناً، ثم العمل للأكبر منهم، والزواج، وتكوين الأسرة، والصحة، وغيرها، ويكشف هذا التقرير حجم أهمية البطالة لدى الشباب.

ومن التحديات في هذا المجال هو انخفاض نسبة مَن حصلوا على تعليم، أو قدرات ومهارات فما يقارب (18%) من الشباب لم يحصلوا على أيّ تعليم، أو فرصة عمل، أو تدريب، وهنا ستواجه الحكومة تحدياً مركباً اتجاه توفير فرص العمل الأول يتمثَّل في قدرة الاقتصاد على توفير عرض العمل، وتوسعة سوقه في القطاع الخاص، والثاني خصائص السكان الشباب النوعية خاصة في مجال التعليم، والقدرات، والمهارات.

فلا يكمن تحدي عمالة الشباب بالعمر، بل تتعلق بكمية العمالة، ونوعيتها، فمع التغيير الكمي الكبير الذي ما زال يتمثَّل في دخول أفواج واسعة في العمل، وما زال التغيُّر النوعي محدوداً، في حين يستطيع بعض الشباب الحصول على وظائف لائقة بعد إتمام تعليمهم، لكن كثيرين غيرهم يواجهون صعوبات عند الانتقال من نظام التعليم والتدريب إلى سوق العمل، يتمثَّل في التأثير المحدود للتعليم في العمل، وجميع هذه الحالات لها تمثلاتها في العراق[47]، ومنها أيضاً الافتقار إلى الخبرة في ميدان العمل، فأصحاب العمل يفضِّلون العمال ذوي الخبرة، وكثيراً ما يجد الشباب أنفسهم في آخر الصف للحصول على الوظائف.

1. ضعف التنافسية مع البالغين الذين هم بالفعل في سوق العمل، ويتمتعون بأفضلية على الشباب الذين يحاولون دخول سوق العمل.
2. تحفظات الشباب تجاه الأجر والوظيفة فيما يخص دخول سوق العمل (كمستوى الراتب، ونوع الوظيفة الذين على استعداد لقبولهما)، وهناك عدم تكافؤ في أحيان كثيرة بين تطلعات الشباب وخصائص سوق العمل.

46. مجموعة البنك الدولي، العراق الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق 2017 ص 38، كما يشير آخر مسوح وزارة التخطيط أنَّ ما يقارب (49%) من الشباب بعمر (17) سنة خارج المدرسة الآن (وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018، سنة 2019 ص 332.

47. مسح الفتوة 2020 مؤشرات.

3. القيود المفروضة على قيمة العمل للحساب الخاص وتنظيم المشاريع.
4. الافتقار إلى التنظيم والتعبير عن الرأي؛ لأنَّ الشباب في أغلب الأحيان لا يحظون بالتمثيل في نقابات العمال، أو منظمات أصحاب العمل، ولا تتوفر لديهم سوى قلة من القنوات التي يمكنهم عبرها الإعراب عن شواغلهم واحتياجاتهم[48].

سيكون هناك اتساع متزايد للقطاع غير الرسمي بصورة حتمية، ويمثِّل في أحد جوانبه أبرز ملامح أزمة العمل، ومنها العمل المقبول، ويتأثر السكان بهذه الأوضاع إلا أنَّ الأكثر تأثُّراً هم الشباب، ويشكلون (40%) من العاطلين، وهي ضعفي أو ثلاثة أضعاف النسبة الكلية، وكثيراً منهم لا يجدون سوى أعمال مؤقتة محدودة الأجر، وبِلا ضمانات، وعلاقات عمل تفتقر إلى الصبغة التعاقدية.

ومع الانتقال من هيمنة القطاع العام إلى هيئة القطاع الخاص الحتمية والتدريجية، فيجب أن يُحسَّن الأخير، فهو قطاع غير نامٍ، اجتمعَ على تكوينه إرث من الاستبداد، وسوء الحكم، والصراعات، والاعتماد على النفط، وسندات من التهميش لفئة لا تملك فرصاً لإسماع صوتها للحكومة؛ ممَّا يحدُّ بصورة كبيرة من مدى تأثيرها في السياسات والأنظمة التي تؤثر فيها، وخلق –جميع ذلك وغيرها– بيئة غير مؤاتية للقطاع الخاص، ولا سيَّما المؤسسات الصغيرة، وفي بيئة كان لها تأثير المباشر على الاستثمار الخاص تقلصت فيها ثقة المستثمرين[49]. ونتيجة لذلك، أصبح خلق فرص العمل أحد أكبر التحديات في العراق؛ لعدم استطاعة القطاع الخاص بالقيام بدوره كمنشئ لفرص العمل.

وتعالج الدول العربية –ومنها العراق– موضوع تشغيل الشباب بسياسات التدخُّل في سوق العمل عن طريق خدمات التشغيل في القطاع العام، وبرامج التدريب، والتعليم المهني والتقني وإعانات التشغيل، وبرامج الأشغال العامة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكنما يزال تأثير هذه السياسات محدوداً، إذ لا يستفيد منها سوى شريحة محدودة من الأفراد كما أنَّ هذه السياسات غير مدمجة على النحو المطلوب في الإستراتيجيات ذات قدرة محدودة على التنسيق المنتظم، والمنهجي بين مقدمي الخدمات، وعلى تجنُّب تجزئة الخدمات المقدمة[50].

ينبغي على الحكومة هنا تكثيف الجهود؛ لوضع السياسات التي تستهدف الغياب وتنفيذها، إذ يجب أن يستفيد التخطيط التنموي من فرصة تحسين نوعية التعليم، والتدريب، وتأمين فرص

48. الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر، تحقيق العمل اللائق في آسيا، 2006، ص 55.
49. ينظر للمزيد: المصدر نفسه ص 6263.
50. الأمم المتحدة، الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2013 ص 43.

عمل منتجة للشباب، وهي استجابة لا بدَّ منها تجاه التحدي المركب الذي سيواجه العراق، والمتمثِّل في التزايد الكمي، وتدنِّي المستوى النوعي للسكان الشباب خصوصاً.

عملت بعض الدول العربية على تفعيل برامج خاصة بتشغيل الشباب مثل برنامج إنجاز في الأردن، ومشروع سند في عمان، ووالداكم في الكويت، والحريري في لبنان، والبرنامج الوطني للتوظيف والتدريب في البحرين[51]، وعلى العراق أن يشرع في برنامج خاص مستقل في إدارته ويوفر له الدعم القانوني والمالي.

التعليم والمهارات (مواجهة اليوم، وتحديات المستقبل، والاستجابات السريعة)

يتحدَّث الجميع بأنَّ التعليم أداة مؤثرة في الحد من الفقر، وتمكين الناس، وزيادة الدخل الخاص، وتعزيز بيئة صحية، وإيجاد اقتصاد تنافسي، وهو يؤدِّي دوراً حاسماً في تعلُّم الأجيال المقبلة، وكيفية التعامل مع التعقيدات[52]، وأمام هذه العوائد فإنَّ من الطبيعي أن يعاني العراق من ارتفاع الفقر، وضعف خيارات الناس في الحياة، وانخفاض الدخل الخاص، وتدهور البيئة الصحية، وضعف الأداء الاقتصادي، وتحدي الأجيال المقبلة، لانخفاض مؤشرات التعليم لدى سكانه، وبصورة قد لا يتوقعه بعضهم، ومراجعة لعدد من المؤشرات التعليمية، وعلاقاتها يمكن ملاحظة ذلك. ففي مجال المستوى التعليمي للسكان تشير الإحصائيات الرسمية إلى أنَّ ما يقارب (80%) من السكان هم من دون الدراسة المتوسطة، ويتوزعون في الحالة التعليمية الأمية، والقراءة، والكتابة، والابتدائية، والمتوسطة[53].

وما زال ضياع الفرص التعليمية مستمرة، ففي عام 2015 بلغ عدد غير الملتحقين في الدراسة الابتدائية والثانوية (3741066)[54]، و (3507714) لعام 2018[55]، ومع إضافة مؤشرات الهدر الأخرى فالتسرُّب، وترك المدرسة في السادس الابتدائي –على سبيل المثال لا الحصر– بلغ في عام 2019 (111280) تلميذ، و(266406) طالب في الثالث المتوسط للعام نفسه[56]،

51. المصدر نفسه ص 49.
52. الأمم المتحدة، الاسكوا، أقل البلدان العربية نمواً تحديات وفرص التنمية 2020 ص44.
53. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات 2019.
54. علي عبد الأمير ساجت، تحليل مكاني لالتحاق السكان في التعليم قبل الجامعي، حوليات عين شمس المجلد 46 القاهرة 2018.
55. جاسم جبار شريف مشتت الغريباوي تحليل العلاقات المكانية لمؤشرات التحاق السكان في الدراسة قبل الجامعية في العراق للعام الدراسي 20172018 رسالة ماجستير جامعة بغداد كلية الآداب قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية 2021 ص 152.
56. المصدر نفسه ص 220 221.

وهي أعداد كبيرة ستفقد، مع وجود حالات أخرى كالرسوب وطول سنوات التدريس، وتتعمق الفجوة بين الجنسين لتزداد حدَّة لدى الإناث ممَّا يضعف أدوار المرأة المتعددة، منها ما يرتبط بالدور الأسري، وأهمه تعليم الأجيال المقبلة.

ساهمت هذه الأوضاع في تدني مستوى المهارات، والقدرات لدى السكان حتى المتعلمين منهم، والذين يفتقرون أيضاً إلى تلك المهارات والقدرات، وبعد التدريب المهني الجزء الأضعف في نظام التعليم في العراق، في حين يتعيَّن أن تكون مناهج التدريب المهني المطورة والمشتملة على التدريب عن طريق ممارسة العمل، والتعلُّم المستمر من المكونات الأساسية.

ويعاني طالبي العمل خاصة من الداخلين الجدد للسوق العمل من عدم التوافق بين المهارات التي يتطلبها سوق العمل، ومهارات المتعلمين في أنظمة التعليم الحالية، والتي تسهم مساهمة أساسية في البطالة، ويكون لها الأثر السلبي نفسه في التعليم، وحتى المتعلمين منهم، والذين يدخلون إلى سوق العمل غالباً ما يفتقرون إلى المؤهلات التي تلبي متطلبات هذا السوق، وتضعف فرصهم في الحصول على وظائف لائقة؛ بسبب عدم امتلاكهم مهارات تمكِّنهم من التنقل في مجموع الفرص التي تظهر في سوق العمل، أو في هذه الحالة أنَّ قابلية التدريب، والقدرة الفردية على الاستيعاب عاملاً أهم بكثير من مؤهلات العمل الأساسية، ومهاراته المهنية.

إذ يقلِّل التركيز الحاصل اليوم على مهارات خاصة بعمل محدد من قدراتهم على التكيُّف مع الطلبات السريعة لسوق العمل، لذا يجب إجادة مهارات خاصة بأعمال محددة، والتشديد على تنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية القابلة للنقل[57]، إذ يواجه كثير منهم صعوبات لإيجاد وظيفة؛ لعدم تكافؤ النتائج التعليمية، وسوق العمل.

ولم يعد مستوى التعليم والتدريب بمفرده مهماً، بل يساويه في الأهمية جودتهما، وملاءمتهما، والذي حدث في العراق أنَّه نتيجة رداءة نوعية التعليم، وعدم فائدة التعليم النظامي في الغالب، وخصوصاً ما يتعلَّق بالتكاليف المرتبطة به، فقد توقف الشباب المنتمون للأسر الفقيرة الهشة عن الدراسة، وبدأوا بالدخول إلى سوق العمل بوقت مبكر مقارنة بما كانوا سيفعلونه في حال التحاقهم بالتعليم.

في قبال هذه الخصائص النوعية التي عمَّقت من تحدي التغيرات الكمية، وهي من نواتجها، فلا بدَّ من اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز نوعية عرض رأس المال البشري، وهو أمر أساسي قائمة على

57. الأمم المتحدة، الاسكوا، أقل البلدان العربية نمواً تحديات وفرص التنمية 2020ص43.

التوسُّع في إمكانيات الانتفاع المنصف بالتعليم والتدريب التقني والمهني وَفْق الربط مع عالم العمل، ويجب أن يعتمد تقييم آثار تلك التدابير ونتائجها مع تطوير آليات جمع البيانات عن الانتقال من عالم التعلُّم إلى عالم العمل.

ومن التحديات التي يواجهها العراق هو توفير برامج التدريب المرنة، والموجهة نحو العمالة، وتكون واسعة النطاق، وقائمة على الكفاءة، وقابلة للتكيُّف والمرونة في أسواق العمل المتسمة بالتغيُّر، ومنها اتخاذ تدابير تقليص التوقف عن الدراسة، وتوسعة التعليم غير النظامي مع إدخال تحسينات في التعليم النظامي. ولا يمكن أن تنجح هذه التدابير من دون إقامة العلاقة بين هذه البرامج والقطاعات الاقتصادية في سوق العمل.

الانتقال نحو الشيخوخة (التحوُّل المعتدل، والخطر المقبل والوقت المتاح)

للتغيير في الخصوبة السكانية نحو الانخفاض، واستمرار هذا الاتجاه في العقود المقبلة بدأ النمو السكاني في الانخفاض أيضاً، وأحدث هذا الوضع السكاني اختلافاً في معدلات نمو الفئات العمرية، بدأ معه تغيراً هيكلياً في الهيكل العمري، وسيتمثَّل في المرحلة الحالية في تضخُّم الشباب، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (64-15) سنة، وفي الوقت نفسه ستبدأ مرحلة ثانية من التحوُّل تتمثَّل في ارتفاع نسبة كبار السن، وأعدادهم حتى الدخول في طور الشيخوخة، وتمثِّل هذه الانتقالة الناتجة من عملية ديموغرافية يزداد فيها عدد كبار السن، ونسبتهم من السكان؛ لانخفاض الخصوبة انخفاضاً رئيساً[58]، وتحسن في العمل المتوقع، ويلاحظ أنَّ في (75) سنة للمدَّة (1950-2025) ستتراوح نسب كبار السن من (3.6%-2.8)، وبتغير نسبي (0.8%) فقط، في حين سترتفع النسبة إلى (7.2%) من السكان في عام (2050) بتغير نسبي بلغ (3.6%) في (25 سنة) فقط، ويشير هذا التغير إلى سرعة نمو هذه الفئة العمرية؛ لارتفاع أمد الحياة، وانخفاض الخصوبة، وبدأ تحول السكان نحو هذه الفئة، ويمثِّل هذا التغيُّر الكمي تحدياً للعراق في المستقبل القريب، ليس من جانبه الكمي الذي يتمثل في تضخم كبار السن ليتجاوز عددهم (5 مليون) في ثلاثة عقود من الآن، وضرورة توفير الاحتياجات الخاصة لهم من الرعاية الصحية والاجتماعية، وتحسين نوعية حياتهم، ممَّا يعني بالتأكيد زيادة كبيرة في الطلب على تلك الحاجات، إذ يجب أن تتوافق مع نمو من العرض سيواجه العراق تحدي رعاية كبار السن؛ بسبب التحوُّل من رعاية الأسرة إلى الرعاية المؤسساتية، وهذا الأخير ناتج من تغيُّر حجم الأسرة في العراق وتركيبها في العقود المقبلة.

58. (الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017 ص 22)

تطور نسب كبار السن في العراق وأعدادهم للمدَّة 1950–2050[59]

السنة	النسبة%	الأعداد
1950	2.8	160192
1997	2.7	749572
2010	3.4	1104660
2015	3.1	1110000
2025	3.6	1686823
2050	7.2	5018000

سيكون عام (2050) بداية الانتقال نحو الشيخوخة[60]* في العراق، ويصنَّف هذا الانتقال بالمعتدل[61]، إذ سيتيح هذا المستوى من السرعة في الانتقال المجال للتهيُّؤ والاستعداد لهذا التغير، ولكن من المؤسف أنَّ هذه الانتقالة لا تلقى الانتباه الذي تستحقه في العراق، إذ إنَّ المتوقَّع أن تكون النتائج الاجتماعية والاقتصادية للشيخوخة نتائج حادة، ممَّا يستدعي سياسات جوهرية أمام (المنحدر الديموغرافي) –الذي وإن كان بطيئاً إلَّا أنَّه مستمر–، ومن المتوقع أن يستمر ليصل ذروته في عام 2100، ممَّا يعوِّق من تحدي هذا التغير الديموغرافي هو تغيُّر مسؤوليات الرعاية والعلاقات بين الجنسين له آثار على الهياكل الأسرية، حيث إنَّ الاتجاه نحو الأسر النواتية بدلاً من الأسر الممتدة التي تتعايش فيها أجيال عديدة، ومن المرجَّح أن يعطِّل هذا الاتجاه الوسائل التقليدية لتوفير الرعاية الأسرية، والدعم لأفراد الأسرة الأكبر سناً في المنزل نفسه، وهو ما يحدث اليوم في الغالب، ولن يكون متاحاً في المستقبل القريب، وسيكون لعامل تقلُّص حجم الأسرة نفسها وتغيُّر الترتيبات المعيشية وتزايد مشاركة المرأة في سوق العمل وتزايد حركة الهجرة وانخفاض الخصوبة وارتفاع معدلات بطالة الشباب تغيُّراً هيكلياً في المجتمع، وسيكون الدعم الأسري محدوداً، أو معدماً لكبار السن[62].

59. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية وتقديرات السكان، الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017، الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014.

60.* تحسب مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة بالاستناد إلى نسبة السكان من الفئة العمرية (65 سنة فأكثر) من مجموع السكان، ويُعدُّ سكان بلد ما في طور الشيخوخة حينما تتراوح نسبة كبار السن منهم (14.7%)، وهي بداية الانتقال إلى الشيخوخة.

61. الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017ص13.

62. ينظر الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017ص ص7.

إذ تقدِّم الأسرة الدعم الأسري للمسن من العزلة والإهمال والعوز عن طريق تأمين الدعم المالي والعملي والعاطفي له، ولكن قدرة الأسرة على توفير الرعاية لكبير السن تضعف، وستضعف أكثر في المستقبل القريب[63].

ويجب هنا تأمين وسائل جديدة لضمان الرعاية، ومنها خدمات التمريض، وبيوت الشيخوخة، والتدخُّل بشأن أدوار الرعاية داخل الأسرة[64]، فهو تغيير كمي سيرافقه تغيير نوعي يعمِّق من المشكلات الناجمة عنهما.

وتزداد مهمة الاستجابة لاحتياجات كبار السن تعقيداً، بفعل ما يشهده العراق من أوضاع وضعف كفاءة الخدمات الصحية والاجتماعية وكفايتها أمام زيادة الأعباء، يجب الإسراع في وضع إستراتيجيات متماسكة، وإجراءات شاملة حول هذا التغير على مستوى السياسات العامة؛ لتلبية الاحتياجات الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والاستجابة للمطالب التي ستزداد مستقبلاً؛ بفعل زيادة أعدادهم، ولا بدَّ من تحوُّل جوهري في كيفية النظر لهذه المسألة وفهمها، وتتعلَّق هذه الإجراءات في إصلاح المنظومة الصحية والاجتماعية والقدرة على أن تقدِّم للمسنين دخلاً يسمح لهم العيش بكرامة بعد التقاعد، والذي يستمر لأكثر من عقد من الزمن في المتوسط وسيزداد مستقبلاً، بدأً ممَّن هم اليوم، ومَن سيكونون غداً في سن الشيخوخة.

إنَّ لتحديد مدة الانتقال إلى الشيخوخة أهمية بالغة لصانعي السياسات، وعليهم أن يدركوا أنَّ الفترة التي تسبق مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة، ويقصد بها الآن هي فترة مفصلية للشروع في وضع الخطط والسياسات وتنفيذهما اللتان تعالجان احتياجات كبار السن[65]، أمَّا في العراق فإنَّها متاحة حتى هذا الوقت، لكنَّها لن تكون كذلك في السنوات المقبلة، فالزمن المتبقي لاستحداث برامج فعالة ومستدامة تتناسب مع التغيير في السكان نحو الشيخوخة، سيصبح قصيراً مع التأخير في البدء بالعمل.

فمن القضايا التي ينبغي أن تعالج على المستوى القصير هو معالجة تدنِّي الإنفاق على القطاعات ذات الصلة بهذه البرامج؛ لرفع نطاق تغطيتها، والتي يعاني منها اليوم نسبة كبيرة من كبار

63. الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017 ص6.
64. ينظر الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017ص ص53.
65. الأمم المتحدة الاسكوا السكان والتنمية الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية 2017ص33.

السن في العراق، إذ يقتصر الضمان الاجتماعي على المتقاعدين من العاملين في القطاع العام، وهو دخل يقترب من الحد الأدنى للمعيشة، ويجب هنا أن تتخذ الحكومة تدابير تضمن شيخوخة لائقة لسكانها الذين هم في سن العمل اليوم.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى انعكاس أوضاع السكان في سن العمل (64-15) انعكاساً مؤثراً على أوضاعهم ككبار في السن، فإنَّ الترابط بين السياسات تجاه السكان في سن العمل اليوم، وتلبية احتياجاتهم، خصوصاً العمل والاستثمار الأمثل لرأس المال البشري، وتحسين نوعيته سيحقِّق عوائد على المدى البعيد في مجال تحسين نوعية حياة كبار السن ستوفِّر عوائد متعددة الأبعاد منها تخفيف الكلف للرعاية الاجتماعية والصحية، فهي مساهمة للسكان في هذه السياسات يجب أن يجدوا فرصة عمل لفعاليتها.

وفي ظل ارتفاع متوسط العمر المتوقع، إذ سيرتفع مؤشر التعمير من (8.2) إلى (25.7) كما تشير التقارير الدولية، وستبرز الصحة هما أولي لكبار السن؛ لأنَّهم أكثر عرضة للمرض، والعجز، والزيادة المتوقعة في عدد كبار السن، ستقابلها زيادة في الطلب على الخدمات الصحية، والرعاية طويلة الأجل، غير أنَّها لا تتوفر حالياً في العراق، وسيزداد الطلب على المتخصصين في علم طب الشيخوخة، والتي لا يعمل العراق على تدريب عددٍ كافٍ من المتخصصين فيه أو توظيفهم.

ومن الصعوبات التي يجب معالجتها توفير البيانات الكمية والنوعية المطلوبة لهذه السياسات، والاهتمام برصد تحقيق أهدافها المنشودة وتقييمها، ومراقبة التقدُّم المحرز، ويفتقر العراق لمسوح خاصة بأوضاع كبار السن تمكِّن من بناء تلك السياسات بناءً منتجاً على بيانات موثوقة.

ممَّا سبق فإنَّ تحقيق إمكانيات وتلبية احتياجات الفئات العمرية المختلفة (الأطفال، والشباب، والسكان في سن العمل، وكبار السن) مع الفروقات الجنسانية، أصبح ضرورة؛ لأنَّها تمثِّل تحديات متعددة ستلقي بظلالها على حياة السكان، والبلد، وهي في مسار حتمي يمكن تحويلها إلى فرص ممكنة باتجاه إيجابي يعالج تلقائياً مشكلات حالية ومستقبلية. وحتى الآن توصف الاستجابات بالمعدومة، أو الضعيفة في العراق.

مؤشرات الشيخوخة في العراق والبلدان العربية [66] 2010-2050

66. الأمم المتحدة الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2014 ص47.

البلد	2010			2050		
	نسبة إعالة كبار السن (65+)	نسبة إعالة الأكبر سناً (80+)	مؤشر التعمير	نسبة إعالة كبار السن (65+)	نسبة إعالة الأكبر سناً (80+)	مؤشر التعمير
الأردن	5.5	0.6	9.7	19.5	3.4	56.9
الإمارات العربية المتحدة	0.4	0.1	2.5	38.3	1.9	219.3
البحرين	2.7	0.4	10.4	26.7	4.7	135.6
تونس	10.0	1.7	29.5	37.7	10.0	141.3
الجزائر	6.9	1.0	17.5	21.8	3.3	70.8
جزر القمر	5.3	0.8	6.9	8.5	0.9	16.4
الجمهورية العربية السورية	6.2	0.9	10.4	19.4	4.0	62.9
جيبوتي	6.0	0.8	10.9	15.8	2.7	44.2
السودان	5.7	0.7	7.5	9.3	1.2	19.9
الصومال	5.7	0.7	5.9	5.7	0.7	9.1
العراق	6.1	0.9	8.2	11.2	1.6	25.7
عمان	3.6	0.7	9.1	32.4	3.9	141.7
فلسطين	5.1	0.6	6.6	11.9	2.1	29.3
قطر	1.2	0.1	7.5	47.5	6.2	304.9
الكويت	2.9	0.3	8.5	15.9	1.8	57.3
لبنان	12.5	1.9	35.6	42.2	13.3	192.0
ليبيا	6.9	1.1	15.5	28.9	6.0	110.4

البلد	2010			2050		
	نسبة إعالة كبار السن (65+)	نسبة إعالة الأكبر سناً (80+)	مؤشر التعمير	نسبة إعالة كبار السن (65+)	نسبة إعالة الأكبر سناً (80+)	مؤشر التعمير
مصر	8.7	1.3	17.4	18.7	3.5	56.3
المغرب	7.5	1.2	17.8	23.5	4.6	75.5
المملكة العربية السعودية	4.5	0.9	9.7	28.0	5.5	115.9
موريتانيا	5.5	0.6	7.7	9.6	1.1	19.6
اليمن	4.9	0.6	6.5	9.0	0.9	26.7
المنطقة العربية	6.6	1.0	12.4	17.9	3.1	50.2
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	5.8	0.7	7.1	8.0	1.0	14.5
شرق آسيا	13.3	2.6	54.5	41.8	12.4	174.0
أوروبا	23.9	6.2	106.1	46.6	16.4	174.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	10.4	2.2	24.1	30.5	9.0	109.5
أمريكا الشمالية	19.6	5.4	67.6	36.2	13.4	121.1
العالم	11.7	2.4	22.6	24.7	6.5	73.2

التغير السكاني الحلول الممكنة والطريق الوعر:

في إطار ما يحدث، وسيحدث من تغييرات سكانية كمية ونوعية وحتمية تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة لا بدَّ من الحاجة إلى التوجيه والتخطيط لعدد منها، والتهيؤ والاستعداد واستثمار عدد آخر؛ للتخفيف من آثارها، أو تحقيق الرفاه مقابل معاناة السكان وحرمانهم في مجتمعنا السكاني،

ولكل من هذه التغييرات مسار للعمل له خصوصيته، وفي الوقت نفسه، فإنَّه مترابط مع المسارات الأخرى، فقضايا السكان مترابطة لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى في المشكلات والحلول، وفي تشابكها هذا فهي جزء من حياة السكان ومعيشتهم، وهو المبدأ المتفق عليه عالمياً من ربط قضايا السكان بالتنمية.

فيجب على صانعي السياسات من تقييم إمكانات كل فئة عمرية، وتحديد التدخُّلات المطلوبة؛ لمساعدتها على تحقيق تلك الإمكانيات، ومن هذا المنطلق ينبغي التخطيط لتحقيق الإمكانيات الاقتصادية التي تتميَّز بها كل فئة عمرية كما ينبغي تأمين الخدمات الكافية، وعالية الجودة؛ لتلبية احتياجات السكان في انتقالهم من مرحلة إلى أخرى على مدى دورة الحياة والبحث في كيفية تأثير التغيرات الديموغرافية وغيرها من العوامل على مصادر تمويل هذه الخدمات، ومن الجدير بالذكر أنَّ السياسات الحالية -إنْ وُجِدَت- فإنَّها منفصلة عن الوقائع الديموغرافية المستجدة في العراق، فلا بدَّ من المباشرة بتلك السياسات منطلقة من البعد الديموغرافي الجديد، والمتغيِّر، والتخلِّي عن النهج الإنمائي التقليدي، إذ يجب في العراق تأمين الدعم السياسي لهذه التغييرات، وعدّها مشروعاً تنموياً، واعتمادها في تحسين الكفاءة الاقتصادية.

واعتماد نهج دورة الحياة في التخطيط الإنمائي؛ لأنَّه يتيح رصد إمكانيات جميع الفئات العمرية، وتحديد التدخُّلات المطلوبة لمساعدتها على تحقيق إمكانياتها كاملة بمختلف مراحل التحول في الهيكل العمري، فهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد من التغييرات الديموغرافية عبر التخطيط لتحقيق الإمكانات الاقتصادية للسكان في كل فئة عمرية، وتلبية الخدمات الكافية، وعالية الجودة؛ لتلبية احتياجات كلٍّ منها، وتأثير التغييرات الديموغرافية على وسائل تمويلها[67].

67. ينظر للمزيد الأمم المتحدة، الاسكوا، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية 2013.

الأمن الصحي والتنمية في العراق .. مخاضات الأمن الإنساني لعقد مستدام

عدنان ياسين مصطفى*

مقدمة:

داهمتِ التحديات الصحية الكبرى على امتداد حقب التاريخ البنى المجتمعية والمؤسسية، وتسبَّبت بخسائر اجتماعية، واقتصادية، وبيئية، وسياسية، وشملت بتهديدها جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية، وطالت جميع الفئات (الكبار والشباب والصغار) والتجمعات البشرية-ريفها وحضرها-.

وقد تباين تأثير التهديد الصحي على العراق؛ بسبب المضاعفات التي رافقت انتشار وباء «كورونا»؛ لما تحصده من الأرواح للكائنات الحية، فضلاً عن الآثار النفسية لما تسبِّبه من حالات القلق والذعر والخوف، إلى جانب الآثار الناجمة عن خسائر اقتصادية هدَّدت خطط التنمية، إذ رافقتها أزمة اقتصادية كبيرة، وشلل تام في معظم النشاطات الاقتصادية.

ومن البداهة القول إنَّ الوقاية الصحية قضية مجتمعية، فالوقاية بمعنى توقِّي حدوث الأسباب والظواهر المهيئة للمرض وتجنُّبها، كوسيلة فعَّالة لوقف حدوث المرض وتوقِّي أضراره ومضاعفاته، وما يترتب عليها من إنفاق مالي من موازنة الأسرة والمجتمع. ولا يمكن أن يتحقَّقَ ذلك إلا بتغيير سلوك الأفراد والمجتمع.

لقد أصبحت المشكلة الصحية الأولى خارج نطاق تحكم الأجهزة الصحية، وتلك المشكلة تخص نظم إدارة الدولة والمجتمع، والتي يتوجب أن تتمَّ بأساليب لا مركزية، بالاستناد إلى المجتمعات المحلية، وإسهام جميع أفراد المجتمع ومشاركتهم في تبنِّي السياسات الصحية الملائمة لهم، وإحداث التغييرات السلوكية المطلوبة، في الغذاء والممارسات الرياضية، ووقف التدخين، والسلوك الإنجابي، بما يترتب على ذلك من توفير إنفاقي قد يصل إلى نصف الموازنات المخصصة للإنفاق على الأمراض ومضاعفاتها.

* أستاذ علم اجتماع التنمية، جامعة بغداد.

ينتقل مركز الثقل في مجال الصحة –الآن– من المؤسسات الصحية إلى السلوك المجتمعي، والبيئي، والتعليمي، والمعلوماتية. كما ينتقل الدور المحوري فيها إلى مقدمي الخدمة الطبية كمعالجين إلى مقدمي الخدمة الصحية كوقائيين ومدربين، ومعلمين، ومديرين، ومنظمين. وأصبح توثيق المعلومات الميسَّرة، ونشرها على أوسع نطاق، وتدريب المواطنين عليها، هو الهدف الأساس للممارسات الصحية. إذ انتقلتِ الرعاية الوقائية لتحتل فعلياً المركز الأول، لإمكان إحداث تطوير صحي حقيقي ملموس للأفراد وللمجتمع، لتعليم المواطنين وتقديم الوقاية.

أولاً– العراق في الأدلة والمؤشرات الدولية

1. دليل التنمية البشرية HDI

كشفت الجائحة عن أزمة إنمائية غير مسبوقة فمعدلات التنمية البشرية تتراجع لأول مرة منذ 1990 وكما في الشكل (1).

شكل (1) التغير في قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) للمدة 2020–1990

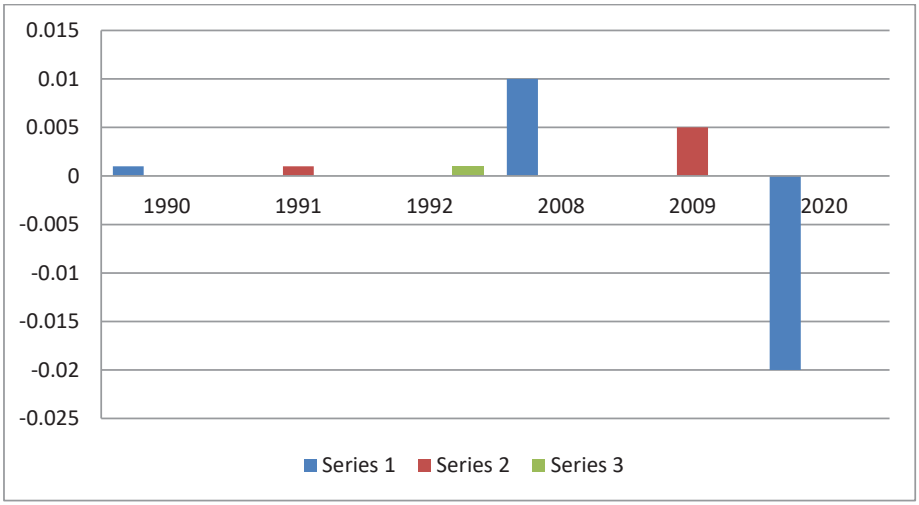

إذ أطلقتِ الجائحة العنانَ لأزمة في أبعاد التنمية البشرية، وهي قريبة بظروفها الحالية من مستويات الحرمان التي شُوهِدَت لآخر مرة في منتصف الثمانينيات، إذ تضرب وبشدة جميع العناصر المكوِّنة للتنمية البشرية : (الدخل مع أكبر انكماش في النشاط الاقتصادي منذ الكساد الأكبر،

الصحة (تسبَّبت بصورة مباشرة في وفاة أكثر من مليون ونصف إنسان في العالم)، التعليم (إذ تخلَّف أكثر من 60% من أطفال العالم عن التعليم؛ لعدم قدرة وصول معظمهم إلى الإنترنيت).

ولَّدت هذه الآثار آثاراً غير مباشرة على مستويات العنف وأنواعه، وعمَّقت أوجه عدم المساواة، وزادت من حدة التفاوتات في مستويات التنمية البشرية.

وعليه، تبدو الخطط والسياسات والبرامج المستجيبة لتحسين حال التنمية البشرية في العراق خاوية الأثر والتأثير؛ بفعل إذكاء هذه الأزمات، وانتشار الأوبئة وتجدُّدِها، وطول امتداداتها الزمنية والمكانية، وقوة أثرها فاقتنصت من قوة الأثر الإيجابي لإنجازات الأداء التنموي المتحقق ومستوى التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، وكبحت الأزمة المركبة الاقتصادية – الصحية تطلعاتنا نحو مستقبل أفضل.

ولا يختلف العراق عن سائر الدول المتأثرة بالأزمات، فحال التنمية البشرية في ظل التحديات الكبرى وعقود من الصراع والنزاعات التي طالت آمادها، وتداخلت مسبباتها، وتوسعت تأثيراتها نجده احتل المرتبة (105) في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة عام 2020، فيظهر لنا أنَّ العراق لم يتعافَ بعد أكثر من أربعة عقود من عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، وما تزال البيئة العراقية تزدحم بالمخاطر وهي بين أقل البيئات أمناً واستقراراً بين دول العالم. وجاءت جائحة «كورونا» لتضاف مع الأزمة الاقتصادية (انخفاض أسعار نفط الخام عالمياً) في ضرب جودة نوعية الحياة واستدامتها تاركة آثاراً بنيوية على الفرد والمجتمع والاقتصاد والمؤسسات، فغيَّبت معها الإنجازات المتحققة في إبعاد التنمية البشرية، ورفعت من معدلات الفقر والهشاشة متعددة الأبعاد وفكَّكتِ التماسك المجتمعي بدلالة تراجع ترتيب العراق في دليل التنمية البشرية إلى (123) من مجموع (189) دولة في عام 2020، وكانت قيمة المؤشر 0.674)) وَفْق التقرير العالمي للتنمية البشرية 2020[1].

1. UNDP، International Human Development Report, 2020.

2. مؤشر التنمية المستدامة 2020

حقَّق العراق على الصعيد العالمي المرتبة (113) في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2020 من بين (166) دولة وبرصيد نقط (63.1) نقطة. في حين حقَّق المرتبة (12) عربياً من مجموع (18) دولة كما في الشكل (2).

شكل (2) ترتيب البلدان العربية في مؤشر التنمية المستدامة 2020

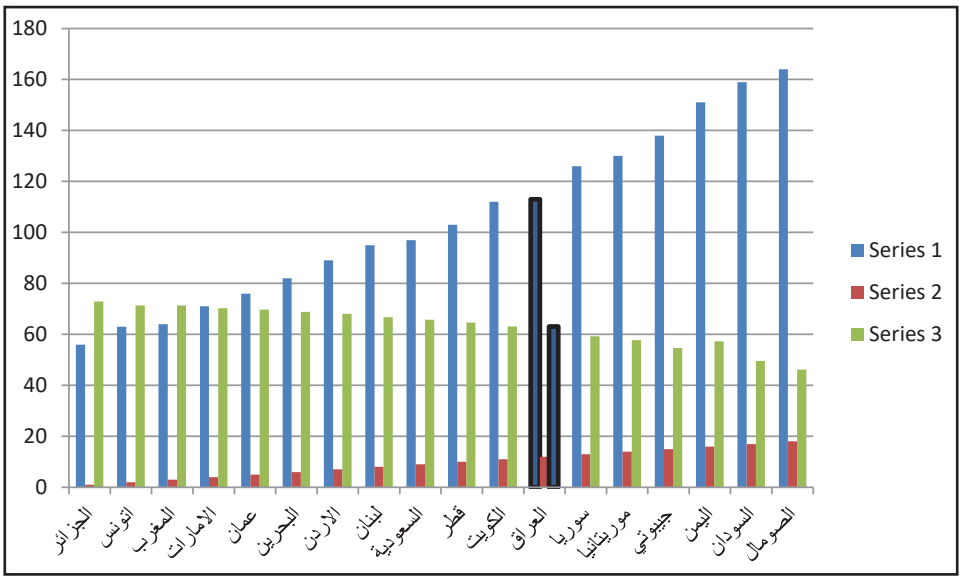

في حين بلغت فجوة الأداء التنموي في تحقيق الأهداف بالمقارنة مع مملكة السويد الأولى عالمياً التي حققت (84.6) نقطة بنحو (34.1%)، وما تزال هناك تحديات تواجهه في تحقيق (12) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

أمَّا عربياً فبلغت فجوة الأداء في تحقيق الأهداف مقارنة مع الجزائر الأولى عربياً والتي حققت (72.3) نقطة حوالي (14.6%) وكما موضحة في الشكل الآتي:

تخلَّف العراق مع سائر البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات والاضطرابات عن الركب؛ إذ حصل العراق وسوريا على درجات حمراء في أكثر من (10) أهداف من أهداف التنمية المستدامة في لوحة متابعة الأهداف؛ ممَّا يجعلها بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف عام 2019، واستمرَّ هذا

التراجع مع الجائحة لا بل تعمَّق ممَّا يجعل من جهودها في مرحلة التعافي التحويلي مضاعفة مع ضرورة المساندة من الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

3. مؤشر جودة الحياة

يحقِّق هذا المؤشر تراتبية في البلدان وَفْق درجة «ملاءَمة العيش» فيها حيث يتمتع المواطنون بحياة أطول وصحة أفضل وأمن مجتمعي يدعمه هيكل مجتمعي متماسك وقوي وفرص اقتصادية متنوعة وتعليم للجميع وأنظمة تعليمية مستجيبة لسوق العمل، وتغطي الطلب على قوة العمل المهارة مع كفاءة في أجهزة إنفاذ القانون ناهيك عن توفيرها مستويات عالية من الرخاء والرفاهية لكافة مواطنيها وبنية تحتية قوية تمكن من الابتكار وخيارات «نمط الحياة». حقَّق العراق المرتبة (14) من بين (19) دولة عربية في مؤشر جودة الحياة لعام 2019.

شكل (3) مؤشرات جودة الحياة

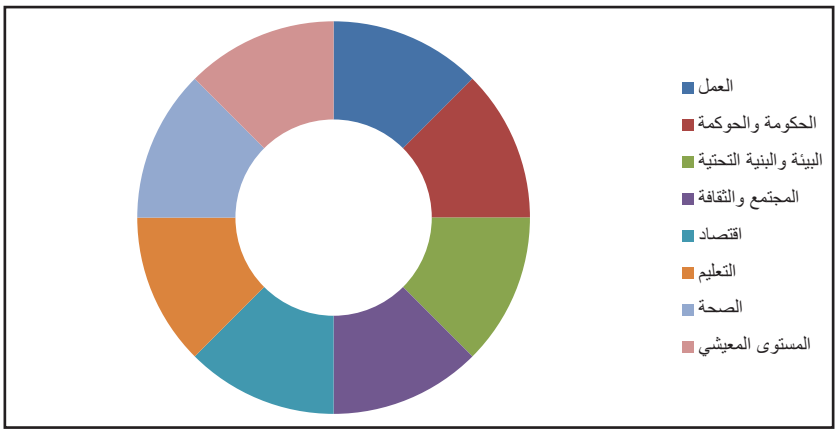

ثانياً– التحديات:

1. زيادة تعداد السكان زيادة مستمرة، وهذا يعني أنَّ العبء الوارد على قطاع الصحة مستقبلاً سيتزايد، فالدول المتقدمة لا تزيد كثيراً، والوَفَيَات تماثل المواليد، لكن البلدان النامية مثل العراق، يرتفع فيه معدلات الزيادة ارتفاعاً ملحوظاً، ويتضاعف عدد السكان تضاعفاً سريعاً، فإذا كنَّا نفكِّر للمستقبل، في العشرين سنة المقبلة بدلاً من أنَّنا حالياً أكثر من (04) مليون سنكون

(05) مليون بعد عشر سنوات[2]، وهذا يلقي بظلاله على الخدمات الصحية ويؤدي إلى صعوبة تطوير الخدمة الصحية والإضافة إليها من إمكانات تحقق التوازن في المستقبل.

2. يؤدِّي استمرار الأزمة المالية إلى تعميق التحديات التي تواجهها المؤسسات الصحية في مجال التمويل ممَّا يجعله قيداً ضاغطاً على كفاءتها وقدراتها في فرض الإجراءات المستجيبة للحد من أثر فايروس «كورونا» على العملية الصحية.

3. مع ارتفاع معدلات الفقر في ظل الجائحة فمن المتوقَّع ارتفاع المشكلات الصحية، وهو ما يعمِّق حدة التفاوتات، ويجعل من هدف الصحة حق للجميع صعب المنال.

4. ازدياد الهوة بين الريف والمدينة ممَّا يعمِّق من حدة التفاوت المكاني بينهما ويرحل مبدأ العدالة المكانية إلى أجل غير مسمى.

5. عبء المرض: بمعنى أنَّ لدينا مشاكل كثيرة في المجتمع العراقي، سواءً أكانت أمراضاً متوطنة، أم أمراضاً معدية أم أمراضاً مزمنة ... مع وجود برامج كثيرة وُضِعَت لها. إذ مع التطور الذي تشهده الإنسانية، ونحن جزء من هذا العالم، والاتجاهات نحو التغيير في البنية، كل ذلك سيرتب أعباء كبيرة للمرض، وهو تحدٍّ يتطلَّب أخذه بنظر الاعتبار من الآن.

6. التطورات العالمية السريعة في الميدان الطبي وما يرافقها من ارتفاع في سقف الطموحات للمواطن العراقي، إذ إنَّ التطورات الكبرى في ميدان المعرفة، وما تنقله من تطورات في الخدمات في دول العالم المتقدم والطرائق التي يتم فيها العلاج عن بعد، وكيف يتم الإسعاف بسرعة، والناس أصبحت غير مقتنعة بمستوى الخدمة المقدَّمة من قطاع الصحة في العراق. ستمثِّل هذه الطموحات وأثرها مع التطورات العلمية والمعرفية المتسارعة عنصر ضغط على أي واضع للسياسة الصحية في العراق.

7. مشكلات التخلُّف الثقافي والاجتماعي، وارتفاع مستويات الأمية بالمجتمع، وانتشار سلوكيات سلبية كثيرة مضرة بالصحة العامة، ممَّا يضع أعباءً كبيرةً على الدولة، وهي مسؤولية كل الأجهزة للارتقاء بمستوى الخدمة، مع وجود رغبة حقيقية في تطوير قطاع الصحة، وقد أظهرت معطيات خطة التنمية الوطنية (8102-2202) وجود مشكلات بنيوية تواجه القطاع الصحي.

8. مشاكل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتقدم، بناء مجمعات سكنية، وتصنيع، وتضخم حضري، العشوائيات، كل ذلك يترتب عليه تلوث البيئة، وخدمات وقائية مطلوبة

2. وزارة التخطيط، تقديرات السكان عام 2020.

بدرجة أكبر، وربط الناس بنظام صحي متسلسل طبيب أسرة ثم أخصائيين ثم استشاريين ثم مستشفى. لا بدَّ أن تؤخذ هذه المنظومة في الاعتبار أيضاً كأحد التحديات التي تواجه الرعاية الصحية في العراق.

9. العلاج والبعد الاقتصادي: هناك مشكلات ترتبط بقدرة المواطن العراقي الشرائية وتركيبتهم النفسية في تغطية المتطلبات المتصاعدة للعلاج. إذ إنَّ العلاج لا يمكن أن ينفصل عن البعد الاقتصادي، وهو ما يجب مراعاته لا سيَّما الظروف المأزومة للمجتمع، وعدم وجود نظام تأمين صحي يغطي كل شيء.

10. المشكلات المتعلقة بنقص الملاكات الطبية ولا سيَّما مشكلات التمريض.

11. مشكلات الصحة الإنجابية.

ثالثاً– الإطار المرجعي:

أطلقت الأمم المتحدة –في عام 1994– التقريرَ العالمي للتنمية البشرية[3]، وقد جاء التقرير بعنوان الأمن الإنساني (Human security) الذي تضمن سبعة أنواع من الأمن في مقدمتها الأمن الصحي (Health) Security، بوصفه يمثِّل أحد مكونات الأمن الإنساني السبعة والتي تشمل: الأمن الاقتصادي (الدخل الأساسي المضمون)، والأمن الغذائي (توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء)، والأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض والعدوى)، والأمن البيئي (توفير فرص الحصول على مياه–هواء–بنية تحتية)، والأمن الشخصي (الأمن من العنف البدني والتهديدات البدنية)، والأمن السياسي (حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية)، والأمن التعليمي (الأمن من الهدر المعرفي والتسرب المدرسي والجهل والأمية).

وكما جاء في التقرير العالمي يهدف الأمن الصحي إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية. ويركز الأمن الصحي العالمي[4] على تنسيق الجهود الدولية التي تبذلها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الشركاء المعنيين بالأمن الدولي بصفة عامة، والصحي بصفة خاصة على مستوى الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية. وذلك بهدف توسيع خيارات الناس وحسين جودة نوعية حياتهم واستدامتها. وذلك عبر سلسلة من

3. UNDP، World Human Development Report, 1994.

4. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الصحة والأمن الإنساني، الدورة (49)، البند (9) من جدول الأعمال، 2002.

الحملات الوطنية والدولية التي تعنى بقضايا صحية محددة يكون الأمن الصحي أحد أبرز اهتماماتها.

أمَّا الأمن الصحي الوطني (National Health Security) فيركز على الإستراتيجيات والسياسات الوطنية الصحية التي تضع في قائمة أولوياتها التغطية الصحية الشاملة، وتنتهج منهج الرعاية الصحية الأولية لرفع مستوى الصحة العامة للمجتمع مع تخطيط للبرامج المتخصصة للمشكلات الصحية ذات الأولوية المجتمعية، ومنها السلوكيات والممارسات الصحية الضارة.

وفي هذا المسار يذهب البنك الدولي إلى تأكيد أهمية تحقيق الأمن الصحي الشامل الذي يحمي الجميع ويؤمن الحماية للناس من أي تهديد لأوضاعهم الصحية ويعدُّه مكوناً أساسياً لتوفير الرعاية الصحية الشاملة؛ لأنَّه لا يمكن تحقيق الأمن الصحي في ظل وجود أمراض معدية إلا إذا كانت هناك حماية شاملة للجميع.

وقد لفتت منظمة الصحة العالمية الانتباه مبكراً إلى أهمية الأمن الصحي، إذ أشار التقرير الخاص بالصحة عام (2007)، والذي جاء بعنوان «مستقبل أكثر أمناً»، إلى أنَّ التغيرات الجذرية في الجوانب الديمغرافية، واتساع الرقعة السكنية، والزراعات الكثيفة، والتدهور البيئي، وإساءة استخدام مضادات الميكروبات، كل ذلك أدَّى إلى خلل في توازن عالم الميكروبات، فظهرت أمراض جديدة بمعدل غير مسبوق وبواقع مرض لكل عام[5].

كشف مؤشر الأمن الصحي العالمي في ظل جائحة «كورونا» هشاشة النظم الصحية في العالم، ممَّا يشير إلى ضعف قدرة الدول على منع أو مواجهة الأخطار والتهديدات الصحية واكتشافها، وسرعة الاستجابة لها، فضلاً عن هشاشة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في آليات الاستجابة السريعة للمعايير الصحية الدولية ذات الشأن.

كما أكد التقرير أنَّ العالم ليس مستعداً لمواجهة الكوارث البيولوجية العالمية سواءً أكانت بسبب انتشار وبائي عابر للحدود (دولي) لمسببات أمراض جديدة ناشئة عن قصد (حرب بايولوجية)، أم عن غير قصد (خطأ علمي بالمعامل).

لقد جاءت جائحة «كورونا» على صورة زلزال تسونامي صدمت الحياة الاجتماعية، وتختلف

5. منظمة الصحة العالمية، «مستقبل أكثر أمناً» أمن الصحة العمومي في القرن الحادي والعشرين، تقرير الصحة في العالم، 2007، نبذة عامة، ص56

هذه الجائحة عن جميع التحولات التي تشهدها بلدان العالم. إذ كشفت عن تجليات وتأثيرات واسعة وخطيرة على مجمل الأنساق المجتمعية، وكانت الجائحة أكثر من أنَّها قضية بايولوجية، إذ يتجلَّى تأثيرها في مختلف الفنون والعلوم، وأصبحت الشغل الشاغل للرأي العام، وللإنسانية جمعاء. إذ شكلت الجائحة صدمة علمية مفاجئة للمجتمع الإنساني بكل أطيافه ومكوناته، ويعود السبب إلى أنَّ الإنسان المعاصر قد استكان كلياً إلى القدرة العبقرية للعلوم والمعارف في إيجاد الحلول لكل الملمات والجوارح. وجاءت الصدمة حينما وقف العلم عاجزاً عن تقديم الحلول والعلاج المناسب في المدَّة المنصرمة، وكانت كافية لتدمير عدد كبير من الدول والشركات وأحدثت بلبلة بين أوساطها، وعرضت تساؤلات منهجية، حول طبيعة الفضاءات الاجتماعية لهذه الأزمة التي هزت بعمق الكيان الاجتماعي والوجدان الجمعي للمجتمع، إذ يكره فيها الناس على ملازمة مساكنهم.

لقد مثَّلت جائحة «كورونا» استهدافاً لخلخلة المصداقية الراسخة في إدراك المجتمع الإنساني لكفاءة منظوماته الصحية وخدماته الطبية التي تقف أمام امتحان صعب، وتحدٍّ شرس لم تشهده الإنسانية في العقود الماضية.

رابعاً– بعض ملامح الأمن الصحي في العراق:

مع الاهتمام والاستعداد الحكومية بهدف الارتقاء بالوضع الصحي للفرد والمجتمع في العراق، ما يزال النظام الصحي يعاني من اختلالات بنيوية ذات امتدادات اقتصادية واجتماعية إلى جانب التحديات التي تواجه السياسات الصحية العامة. وقد اتخذت الدولة العديد من القرارات والقوانين وخطت العديد من الخطوات لضمان التغطية الشاملة لجميع العراقيين، وبما يكفل ويضمن الرعاية لغير القادرين مادياً. وقد تزامن هذا المسار مع الاستحقاقات الدستورية التي تنص في عديد من المواد على تحقيق مبادئ الحق في الصحة، والحق في العلاج، مع التزام الدولة بتوفير التمويل اللازم ليصل إلى المعدلات العالمية.

وفي هذا الإطار صدرت وثيقة رؤية العراق 2030 للتنمية المستدامة التي جاء فيها المحور الأول (بناء الإنسان) والذي نص فيه الهدف (4–1) على بناء نظام صحي ذو كفاءة وتغطية عن طريق:

- توسيع نطاق الخدمات الصحية مكانياً وفئوياً وتحسين جودتها.
- تطبيق نظام التأمين الصحي وتوفير آلياته.
- تبني نظام رقابة صارم للحد من انتشار المخدِّرات والإيدز وغيرهما.

- رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها التمويلية لمعالجة مشكلات الإدمان.

وهذه الحقيقة تكشف اتساق أهداف رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، مع أهداف التنمية المستدامة الأممية 2030. إذ يسعى الهدف الخاص بالمحور الاجتماعي إلى رفع ترتيب العراق في محور التنمية البشرية وكذلك رفع ترتيب العراق في الحد من التلوث البيئي.

وتأسيساً على ما تقدَّم، فإنَّ أهم عناصر تحقيق الأمن الصحي الوطني يتطلب تحقيق الرعاية الصحية الشاملة وتوفير الرعاية الصحية الأولية، وإتاحة الخدمات الصحية الأساسية.

نعرض فيما يلي بعض جوانب النظام الصحي في العراق ومؤشراته عن طريق استعراض بعض القضايا الحاكمة بما فيها نظرة وثائق التنمية لهذا القطاع الحيوي:

تحقيق التغطية الصحية الكاملة:

يُعدُّ تحقيق التغطية الصحية الكاملة ركيزة أساسية لمزيد من العدالة والإنصاف في القطاع الصحي، فهي ضمان حصول الجميع على ما يلزمهم من الخدمات الصحية وتحقيق هذا يتطلب:

- وجود نظام رعاية صحية فعَّال يلبِّي جميع احتياجات المجتمع.
- ضمان استدامة التمويل.
- توفير الأدوية والأجهزة الحديثة لتشخيص الحالات الصحية وعلاجها.
- تحسين قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي لتلبية الاحتياجات الصحية.
- بناء قاعدة بيانات ومعلومات وتطويرها وتحديثها دورياً.
- تعزيز العلاقات مع القطاعات المؤثرة في قطاع الصحة والتي توفر الأسس الجوهرية لمجتمع معافًى، وسكان أصحاء.

وقد رصدت مجموعة البنك الدولي ثلاثة أهداف رئيسة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وهي:

- أن تتوافر الفرص للجميع للوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة وبأسعار مناسبة.
- ضمان عدم وقوع أي شخص في براثن الفقر، لضمان دفع نفقات الرعاية الصحية التي يحتاجها.
- تحفيز الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج قطاع الصحة والتي توفر الأسس الجوهرية لمجتمع معافى.

ثمة قضية أخرى تجدر الإشارة إليها، هو أنَّ تحقيق الأهداف أعلاه يتطلب اتخاذ سلسلة من الإجراءات خارج نطاق القطاع الصحي بما في ذلك قطاع التعليم، والحماية الاجتماعية، والاقتصاد، والبنى التحتية ،والتكنولوجيا، والمعلومات. يظهر الجدول التالي موقع العراق في مؤشر التغطية الصحية مقارنة ببعض البلدان العربية:

جدول (1) مقارنة بين العراق وبعض الدول العربية في مؤشر التغطية الصحية الشاملة

ت	الدولة	مؤشر التغطية %
1	العراق	61
2	مصر	68
3	الأردن	76
4	الكويت	76
5	لبنان	73
6	المغرب	70
7	عمان	69
8	فلسطين	64
9	قطر	68
10	السعودية	74
11	السودان	44
12	تونس	70
13	الإمارات	76
14	البحرين	77

Source: Monitoring Health and Health System Performance in the Eastern Mediterranean Region،2019 ، P. 16.

2- الرعاية الصحية الأولية:

تمثِّل الرعاية الصحية الأولية مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية التي تتاح على نحو شامل للأفراد والأسر في المجتمع المحلية عبر وسائل مقبولة وبمشاركتهم الكاملة، وبكلفة ميسرة للجميع[6]. وتمثِّل هذه الخدمات نواة للنظام الصحي وتضم العناصر الأساسية لتحقيق الأمن الصحي ومواجهة التهديدات الصحية مثل الأوبئة، هي جزء أصيل من التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، كما أنَّها تركِّز على توفير الاحتياجات الصحية طول حياة الشخص، وهي لا تقتصر على أمراض بعينها، بل تضمن الرعاية الشاملة بعناصرها الكاملة بما فيها العلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة. ويركز مفهوم الرعاية الصحية الأولية على:

- تلبية احتياجات المجتمع الصحية عن طريق رعاية شاملة إرشادية (توعية)، وحمائية (وقائية)، وعلاجية وتأهيلية طوال حياة الإنسان.
- التعامل مع المحددات الأوسع للصحة (بما في ذلك الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وخصائص المجتمع وسلوكياته).
- تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من تحسين صحتهم على النحو الأمثل كمدافعين عن سياسات تعزز الصحة والرفاه وتحميهما، وكمشاركين في تطوير الخدمات الصحية، وكمقدمين للرعاية الصحية لأنفسهم وللآخرين.

تظهر المعطيات في الفِقْرَات التالية موقفَ العراق مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية لكل (100000) ألف نسمة.

6. منظمة الصحة العالمية، الرعاية الصحية الأولية، تم التصفح بتاريخ شباط 2021، WWW. WHO. Int/topics/primary_healthcare/ar .

الجدول (2) موقف العراق مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية لكل 100000 ألف نسمة

ت	الدولة	مؤشر التغطية %
1	العراق	0.7
2	مصر	0.6
3	الأردن	7
4	الكويت	0.2
5	لبنان	0.5
6	المغرب	0.8
7	عمان	0.5
8	فلسطين	1.6
9	قطر	3.2
10	السعودية	0.7
11	السودان	1.5
12	تونس	1.9
13	الإمارات	3.8
14	البحرين	0.2

Source: Monitoring Health and Health System Performance in the Eastern Mediterranean Region،2019 ، P. 16.

أ- مؤشرات الرعاية الصحية الأولية:

- **معدلات الوَفيَات:**

يشير الجدول (3) إلى أنَّ مؤشرات وَفيَات الأمهات ووَفيَات الأطفال أقل من خمس سنوات ووَفيَات حديثي الولادة وكذلك الوَفيَات الناجمة عن تلوث هواء المنزل ومياه شرب وصرف صحي غير آمن في العراق هي الأفضل مقارنة بالمستوى العالمي وكذلك أقاليم إفريقيا وجنوب شرق آسيا، وهي أقاليم تضم دولاً نامية (معظمها مؤشراتها ضعيفة)، ولكنَّها هي الأضعف مقارنة بأقاليم الأمريكيتين (ما عدا مؤشرات وَفيَات الأمهات) والأوروبي والباسفك، وهذه الأقاليم تضم دولاً متقدمة (غالباً مؤشراتها مرتفعة).

جدول (3) بعض مؤشرات الرعاية الصحية الأولية في العراق والعالم وأقاليم منظمة الصحة العالمية

المؤشرات	العراق	العالم	إفريقيا	الأميركتان	جنوب شرق آسيا	الأوروبي	شرق المتوسط	الباسفيك
معدل وَفيَات الأمهات لكل 100000 ألف مولود حي	31.5	211	525	57	152	13	164	41
معدل وَفيَات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 مولود حي (2018)	24.3	39	76	14	34	9	47	12
معدل وَفيَات حديثي الولادة لكل ألف مولود حي (2018)	13.9	18	27	7	20	5	26	6
معدل الوَفيَات نتيجة تلوث هواء المنزل لكل 100000 نسمة (2016)	35	114.1	180.9	29.7	165.8	36.3	125	12.8

المؤشرات	العراق	العالم	إفريقيا	الأميركتان	جنوب شرق آسيا	الأوروبي	شرق المتوسط	الباسفيك
معدل الوَفَيَات نتيجة مياه وصرف صحي غير آمن لكل 100000 نسمة (2016)	3.0	11.7	45.8	1.1	15.4	0.3	10.6	1.0

Source: Monitoring Health and Health system Performance in the Eastern Mediterranean Region، p. 8، P. 10.

- **التغطية الصحية لبعض التدخلات العلاجية:**

يقارن الجدول (3) بين العراق وبعض الدول العربية فيما يتعلق ببعض التدخلات العلاجية التي تقدم عن طريق الرعاية الصحية الأولية، إذ يشير إلى أنَّ الخدمات التي الصحية التي تحصل عليها الأمهات قبل الولادة وأثنائها وبعدها في العراق متوسطة، إذ جاء العراق فيما يتعلق بنسبة السيدات اللاتي حصلنَ على وسائل حديثة لتنظيم الأسرة بنسبة (61.8%). أمَّا ما يتعلَّق بمؤشر الأمهات اللاتي حصلنَ على أربع زيارات لرعاية الحمل أو أكثر فقد انخفض المؤشر إلى (35.0%)، وكان أعلى نسبة من نصيب دولة البحرين (99.1%)، في حين حصل العراق على نسبة (91.1%) فيما يتعلق بالولادات التي تمت بواسطة عاملين صحيين مهرة، وكانت أعلى نسية (100.0%) للكويت والإمارات وفلسطين وقطر ، في حين بلغت أدنى نسبة للسودان (77.0%).

جدول (4) مقارنة بين العراق وبعض الدول العربية (إقليم شرق المتوسط) لبعض التدخلات العلاجية

الدولة	% السيدات اللاتي حصلنَ على وسائل حديثة لتنظيم الأسرة	% الأمهات اللاتي حصلنَ على أربع زيارات لرعاية حمل أو أكثر أثناء الحمل	% الولادات التي تمت بواسطة عاملين صحيين مهرة
العراق	61.8	35.0	91.1
الأردن	61.9	83.3	99.6
مصر	81.0	87.8	91.5
الكويت	54.6	59.8	100.0
لبنان	61.8	90.0	-----
المغرب	78.5	60.9	86.6
عمان	38.0	76.3	98.6
فلسطين	----	95.5	100.0
قطر	61.9	85.0	100.0
السعودية	73.2	98.0	99.4
السودان	33.3	50.7	77.0
تونس	74.7	86.4	98.6
الإمارات	60.9	97.3	100.0
البحرين	61.6	99.1	100.0

Source: Monitoring Health and Health system Performance in the Eastern Mediterranean Region،2019 ، P. 16.

- **المنشآت العلاجية:**

يقارن الجدول (5) بين العراق وبعض الدول العربية لمؤشر عدد الأسرة لكل (100) ألف من السكان، إذ يأتي المعدل منخفضاً (13.2/100 ألف نسمة) مقارنة بأعلى مستوى في دولة لبنان (27.3/100 ألف نسمة)، في حين بلغ أقل مستوى في دولة السودان (6.6/ 100 ألف نسمة).

جدول (5) مقارنة بين العراق وبعض الدول العربية من حيث عدد الأسرة لكل (100) ألف نسمة من السكان

الدولة	عدد الأسرة لكل 100 ألف نسمة
العراق	13.2
مصر	14.3
الأردن	13.2
الكويت	19.3
لبنان	27.3
المغرب	10
عمان	14.8
فلسطين	13.3
قطر	12.3
السعودية	22.5
السودان	6.6
تونس	21.8
الإمارات	14.4
البحرين	17.2

Source: Monitoring Health and Health system Performance in the Eastern Mediterranean Region،2019 ، PP. 1718 ،.

ب- الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل للمدة 2013-2017

جاءت هذه الإستراتيجية لتؤكد اهتمام الدولة وعنايتها بحقوق الصحة العامة والإنجابية للمرأة بصورة رئيسة، وحقوق الصحة الجنسية للمرأة بصورة أقل، وتشمل -أيضاً- تعزيز مفهوم أنماط الحياة الصحية للمرأة؛ من أجل خفض معدل الإصابة بالأمراض المزمنة، وتوفير الرعاية ،والحماية للطفولة ،والأمومة.

انطلق بناء هذه الإستراتيجية من رؤية إطارها (نظام صحي معتمد على الرعاية الصحية الأولية لمرتكز أساس يضمن خدمات صحية يلبي احتياج الفرد والمجتمع وَفْق المعايير الصحية العالمية وبمواصفات نوعية والعمل على تقديم الخدمات من قبل القطاعين العام والخاص).

- **المرأة والصحة:**

يعكس لنا مؤشر نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة تذبذباً ملحوظاً طيلة المدَّة الممتدة من 2009-2018. علماً أنَّ هذا المؤشر قد حافظ على مستوياته للمدة 2009-2012 وعند مستوى (89%)؛ لينخفض عام 2013 ويصل إلى (87%)، ثم يعاود للارتفاع ليصل أعلى مستوياته (95%)، إلا أنَّ هذه النسبة لم تحافظ على مستوياتها فانخفضت إلى (91.1%) عام 2018، كما موضحة في الشكل (4).

شكل (4) نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة

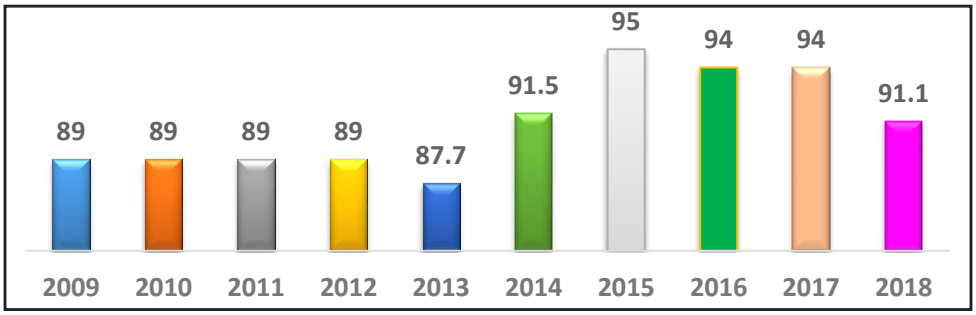

شكل (5) نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثالثة فأكثر

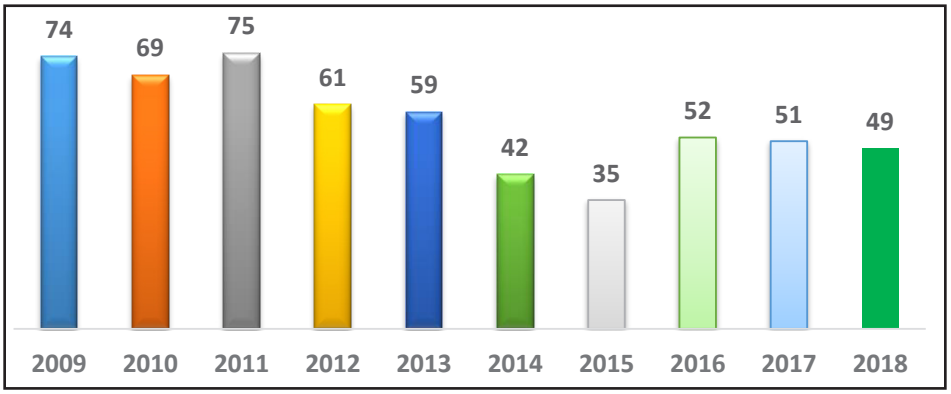

وإذا ما تابعنا مؤشر نسبة التغطية التحصينية للحوامل (الجرعة الثانية فأكثر) والتي تُعدُّ من العوامل المهمة لحماية المرأة في مدَّة الحمل فنجدها متذبذبة طيلة المدة من 2009-2018 متأثرة بالوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن القيود المالية التي تفسرها الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العراق وكما موضح في الشكل أعلاه.

شكل (6) نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فأكثر

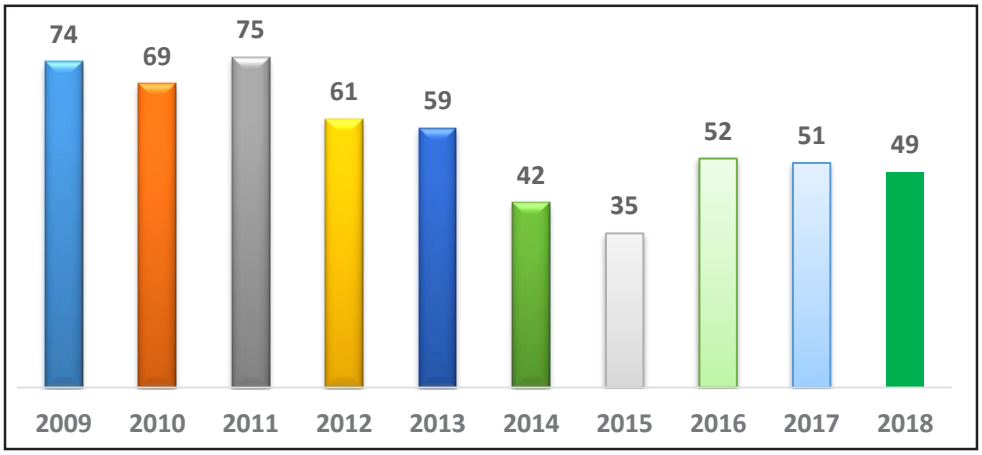

خامساً– فجوات النظام الصحي في العراق:

ليس هنالك من شكٍّ أنَّ الحروب والأزمات وما صاحبها من مظاهر العنف أسهمت إسهاماً مباشراً وغير مباشر في تدهور متصاعد في أداء النظام البيئي وبنيته التحتية، مع تراجع خطير في الأمن الصحي ومؤشرات الرعاية الصحية، ممَّا عمَّق الفجوات، ووسَّع مساحة المعاناة وفاقم التراكمات. إذ يمكن القول إنَّ استثمار الحكومة في الصحة والبيئة لا يتماشى مع التحديات المركبة ومتطلبات إصلاح النظام الصحي وتضميد جراحه. ولعلَّ في مقدمة التحديات عدم اتفاق حصة الصحة من الموازنة الحكومية مع احتياجات السكان المتصاعدة والتوجهات العالمية، إذ يُعدُّ إنفاق العراق على الصحة من المستويات الواطئة في العالم[7].

يشكِّل التفاوت الكبير وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية عقبةً كبيرةً يؤدِّي إلى تدني مستوي الخدمات الصحية ممَّا يرفع الضغوط المفروضة على الشرائح الفقيرة في المجتمع، ويزيد من إنفاقهم على الخدمات الصحية ممَّا يسهم في تعزيز ثقافة الفقر، وإلى نتائج سلبية خطيرة على ظروف معيشتهم وفرص تحسين جودة حياتهم.

كما يعاني القطاع الصحي من تحديات كبيرة مجال القوى الصحية العاملة حيث النقص الكبير في أعداد العاملين من الأطباء والملاكات التمريضية وسوء توزيع الملاكات وعدم كفاية التدريب، فضلاً عن ظروف عمل غير ملائمة للحفاظ على الكفاءات؛ ممَّا يزيد من أعداد المهاجرين منهم.

7. وزارة الصحة، استراتيجية موازنة القطاع الصحي الحكومي في العراق للأعوام 20212023

يبيّن جدول (6) عدد الأطباء والملاكات التمريضية لكل (1000) من السكان (2007-2016) في بلدان مختارة

ت	الدولة	عدد الأطباء لكل 1000 عدد الملاكات في التمريض من السكان والقبالة لكل 1000 من السكان
1	الأردن	3.4 3.1
2	الكويت	2.6 7.0
3	العربية السعودية	2.6 5.2
4	لبنان	2.4 2.6
5	ليبيا	2.1 6.9
6	قطر	2.0 5.7
7	عمان	1.9 4.2
8	الإمارات العربية المتحدة	1.6 3.1
9	إيران	1.5 1.6
10	سوريا	1.5 2.3

ت	الدولة	عدد الأطباء لكل 1000 عدد الملاكات في التمريض من السكان والقبالة لكل 1000 من السكان
11	تونس	1.3 2.6
12	الباكستان	1.0 0.4
13	البحرين	0.9 2.5
14	العراق	0.9 1.8
15	مصر	0.8 1.4
16	المغرب	0.6 0.9
17	أفغانستان	0.3 0.4
18	السودان	0.3 1.2
19	اليمن	0.3 0.8
20	جيبوتي	0.2 0.6

Source: WHO.، Health Statistics 2018.

تتركَّز الفجوات التي يعاني منه النظام الصحي العام في العراق بصورة أساسية في التدهور المستمر في بنيته التحتية وغياب إدامة أبنيتها، ومرافقها وتطويرها، فضلاً عن نقص الأدوية والمستلزمات الطبية. على صعيد آخر يشهد القطاع الصحي تعثر كبير في بناء مستشفيات جديدة في السنوات الماضية، فضلاً عن النقص الكبير في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية الرئيسة التي لا يتجاوز عددها (1400) مركز في حين يحتاج العراق إلى نحو (3000) مركز[8].

ومع مساندة الحكومات المتعاقبة في تحويل معظم الأنشطة الصحية المتعلقة بتعزيز الصحة العامة إلى موازنة البرامج إلا أنَّ تذبذب التمويل والافتقار إلى خبرات الإدارة المالية للبرامج الصحية قيد كفاءة أداء الكثير من البرامج الصحية الوقائية. فضلاً عن عدم وجود تحسن في التغطية باللقاحات الأساسية ومكافحة الأمراض المعدية في الأطفال إذ ما تزال نسبة التغطية تتراوح بين (60%-70%) في عام 2019 مقارنة بأكثر من (90%) في الأردن وإيران. كما أنَّ تفشي وباء (كوفيد-19)، وتوقُّف تمويل البرامج الخاصة وبضمنها برنامج التحصين، أدَّى إلى إيقاف حملات التحصين وتدهور نسبة التغطية بين الفئات المستهدفة مقارنة بالأعوام السابقة.

من جانب آخر، لم يتمكن العراق -حتى الآن- من تحقيق المتطلبات اللازمة لتطبيق اللوائح الصحية الدولية الخاصة بالوقاية والكشف المبكر والاستجابة للمخاطر الصحية، وتتركَّز مواطن الضعف في كثير من المجالات مثل قدرات المختبرات الوطنية وإمكاناتها، ورصد المخاطر الصحية الكيمياوية والبايولوجية والإشعاعية؛ وضعف السيطرة على المنافذ الحدودية؛ وضعف السيطرة على الأمراض الحيوانية المنشأ وسلامة الغذاء[9].

1. الإنفاق على الصحة:

تؤكد أدبيات البنك الدولي أنَّ تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وزيادة الإنصاف بحلول عام 2030 لن يتحققا في ظل معاناة الملايين سنوياً؛ بسبب ارتفاع كلف الحياة ومستويات الإنفاق على الرعاية الصحية، إذ إنَّ هناك علاقة طردية بين الفقر ومعدلات الإصابة بالأمراض. إذ ما تزال هناك ثغرات كبيرة في التغطية في عديد من البلدان، لا سيَّما في المجتمعات الفقيرة والمهمشة. وتشير المعطيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أيضاً إلى أنَّ الأفراد في البلدان النامية يدفعون في كل عام أكثر من نصف تريليون دولار من أموالهم الخاصة لتغطية تكاليف الرعاية

8. وزارة الصحة، استراتيجية موازنة القطاع الصحي الحكومي في العراق للأعوام 2021 - 2023.
9. المصدر نفسه.

الصحية. فضلاً عمَّا يتسبَّب من مصاعب وأعباء مالية لأكثر من (900) مليون شخص، ويدفع نحو (90) مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع سنوياً. وفي هذا السياق تبدو أنَّ الخدمات الصحية متفاوتة وغير متاحة لدى الجميع، فالبلدان على جميع مستويات الدخل كثيراً ما تعاني تأمين ضمان مستدام للجودة ويسر تكلفة الخدمات الصحية[10].

مثَّلت الامتدادات الواسعة لمساحة العراق والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، تحدياً أمام تضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى في ظل محدودية وتراجع التمويل الحكومي، إذ تشمل تخصيصات وزارة الصحة موازنة المؤسسات والمراكز والدوائر الصحية المرتبطة بالوزارة، فضلاً عن توفير الخدمات الوقائية والعلاجية والصحية للمواطنين، إلى جانب تخصيصات الأدوية والمستلزمات الطبية. يؤدِّي تآكل التمويل الحكومي لسلة الخدمات الصحية إلى ازدياد العبء على مستهلكي الخدمات الصحية مقابل الارتفاع المتزايد بأسعار الأدوية والعلاجات. فضلاً عن أنَّ اتساع الفجوة بين التمويل المرجو للخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة وواقع الحاجة الفعلية لنمو القطاع الصحي يؤدِّي إلى تقديم خدمات دون مستوى المعايير المعتمدة. في الوقت الذي تعاني تواجه فرص توفير الخدمات الصحية الأساسية عن طريق المراكز الصحية الأولية، لا سيَّما في المناطق الريفية تحديات كبيرة، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية الصحية، والخدمات الوقائية ،وغيرها. ذلك أنَّ المناطق الريفية لا توفِّر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتي توفرها المناطق الحضرية، ممَّا يبقيها معتمدة إلى حدٍّ كبير على الخدمات الصحية الحكومية.

تشير إستراتيجية موازنة القطاع الصحي الحكومي في العراق 2023-2021 إلى انخفاض مؤشر رأس المال البشري في العراق، إذ تشكل الأمراض الانتقالية والاضطرابات الغذائية ما نسبته (17%) من إجمالي الوَفَيَات في العراق؛ فضلاً عن ارتفاع نسب وَفَيَات الأمهات، والأطفال؛ بسبب تدهور الرعاية الصحية الأولية[11]. كما أنَّ الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق، والعنف، والإرهاب، مسؤولة عن حوالي (20%) من الوَفَيَات. كما تتفاقم مستويات المعاناة الناجم عن العبء الأكبر من المعاقين الذين يشكِّلون (10%-5) من السكان، كما تتصاعد حالات الوفاة بسبب العبء الناجم عن التلوث بما يزيد عن (35.000) ألف حالة[12].

10. www.albankaldawli.org/ar/topic/health/overview تم التصفح بتاريخ كانون الثاني/ يناير 2022

11. وزارة الصحة، استراتيجية موازنة القطاع الصحي الحكومي في العراق 20212023.

12. وزارة الصحة، استراتيجية موازنة القطاع الصحي الحكومي في العراق 20212023.

ومع أنَّ الدستور العراقي لعام 2005 كفل الرعاية الصحية بوصفها حقاً أساسياً لجميع المواطنين، إلا أنَّ عدم اعتماد الصحة والبيئة أولويات أساسية في برامج الحكومات المتعاقبة أسهم إلى حدٍّ كبير في تدهور الوضع الصحي في العراق. إذ إنَّ التمويل المتدني في السنوات الماضية إلى عدم إدامة البنية التحتية للمؤسسات الصحية، فضلاً عن قلَّة الكوادر البشرية، وسوء توزيعها، نجم عن كلِّ ذلك أعباءً وفجوات كبرى في الخدمات الصحية الوقائية، والعلاجية تتفاقم حدتها عند الفئات الفقيرة، إذ يزداد معدل الإنفاق الشخصي للفرد العراقي على الصحة إلى ما يزيد عن (70%) من كلف الرعاية الصحية، يتحملها المريض العراقي أو ذووه[13]. وهذا ما أراد العراق أن ينتشل النظام الصحي من تراجعه وإخفاقاته، إذ لا بدَّ من إعادة النظر بمستويات التمويل المخصصة للصحة، في الوقت الذي يتطلب التزام السلطات التشريعية والتنفيذية باعتماد أولويات وإجراءات فعالة لتحسين أداء نظام التمويل الصحي. فعلى سبيل المثال تشكِّل المبالغ المخصصة للأدوية والمستلزمات الطبية في موازنة عام 2020 نسبة (12/1) الحالية وهي لا تكفي لتغطية الاحتياج الكلي حتى من الأدوية الأساسية[14].

تُظهر المعطيات في الجدول (7) بصورة واضحة تطوُّر نسبة الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق العام للدولة في العام 2019/2020، إذ يلاحظ عن طريق المقارنة مع بعض البلدان العربية، ووَفْقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية تدنِّي مستوى الإنفاق العام على الصحة (1.7%) مقارنة بسائر الدول العربية، إذ يأتي ترتيب العراق في المستوى الأدنى، كما يشير الجدول إلى احتلال العراق المرتبة قبل مصر والسودان فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق الصحي (153دولار)، وقد ترتب على تدني المؤشرين السابقين ارتفاع نسبة الإنفاق من الجيب (78%) كنسبة من الإنفاق على الصحة؛ إذ يأتي العراق بالمرتبة الأولى. تليها مصر (62%) والسودان (73.9%).

13. المصدر نفسه.
14. المصدر نفسه.

جدول (7) مؤشرات الإنفاق على الصحة لدول عربية مختارة 2019

الدولة	نصيب الفرد من الإنفاق الصحي	الإنفاق من الجيب كنسبة من الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق العام للدول
العراق	131	62.0	4.2
مصر	153	78.5	1.7
الأردن	224	28.0	12.0
الكويت	1068	16.1	6.2
لبنان	662	32.1	14.3
المغرب	171	48.6	9.1
عمان	648	5.9	7.6
فلسطين	329	41.9	13.7
قطر	1827	6.2	6.3
السعودية	1147	14.3	10.1
السودان	152	73.9	10.7
تونس	257	39.9	13.7
الإمارات	1323	18.6	7.9
البحرين	1099	28.0	7.4

Source: WHO، Monitoring Health and HealthSystem Performance in the Eastern Mediterrean Region،2019 ، P. 13.

2. الصحة في خطة التنمية الوطنية 2022–2018

لعلَّه بات من المعلوم جداً أنَّ خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 قد تأثَّرت؛ بسبب الأزمة المزدوجة (وتداعيات فيروس كورونا المستجد، وانخفاض أسعار النفط، إذ تغيرت الأولويات وأصبح القطاع الصحي يحتل قمة الأولويات، وبات يحظى باهتمام الطبقة السياسية وراسمي السياسات وصانعي القرارات).

لقد ركَّزت رؤية العرق للتنمية المستدامة 2030 في أول أهدافها على بناء الإنسان لهدف إستراتيجي فاعل؛ بهدف تجاوز الأزمة عبر التركيز على تمكين الإنسان بتطوير منظومتي الصحة والتعليم؛ بهدف تمكين المواطن لمواجهة تحديات الجائحة.

لقد أعطت خطة التنمية 2022–2018 مساحةً واسعةً لتمكين المواطن، وأصبحت الصحة تحتلُّ أولوية حيث استهدفت الحفاظ على حياة المواطن العراقي لهدف إستراتيجي فاعل لتجاوز الأزمة، والحد من تداعياتها، وبناء المناعة.

لقد شخصت الخطة أهم التحديات التي تواجه القطاع الصحي، في مقدمتها: تقادم البنى التحتية للمؤسسات الصحية؛ ومحدودية تحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية؛ وضعف تنمية الموارد البشرية؛ وتراجع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية الصحية؛ وتدني مستوى تمويل القطاع الخاص؛ ومحدودية تحديث نظام إدارة الأدوية والتقنيات الطبية؛ ومحدودية تحديث إدارة المعلومات الصحية؛ وضعف آلية تقديم الخدمة؛ وازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية في العمل بسن القطاعين العام والخاص؛ وضعف الخدمات الصحية التخصصية؛ وضعف الحوكمة الإدارية والشراكة مع القطاع الخاص؛ وضعف تحديث معايير الجودة الصحية[15].

من جانب آخر، ركَّزتِ الخطة على التحديات الناجمة عن ارتفاع معدلات الأمراض الانتقالية الناجمة عن ضعف نظام الوقاية الصحية وتدني الوعي الصحي في المجتمع، فضلاً عن تقادم البنى الصحية لخدمات الماء والصرف الصحي وعدم الاستقرار السكاني. كما أشارت الخطة إلى تدني مؤشرات التنمية البشرية؛ بسبب ارتفاع نسبة الفقر وتدني مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة فضلاً عن هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية البالية[16].

15. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 20182022. (فصل التنمية البشرية والاجتماعية).
16. المصدر نفسه.

كما أولتِ الخطة اهتماماً بالمتغيرات الديمغرافية وارتفاع معدلات نمو السكان والحراك السكاني الداخلي الناجم عن تفاقم مشكلات النزوح وتدني مستويات الخدمات الصحية في المناطق المتأثرة بالعمليات الإرهابية، وضعف الشمول في برامج تنظيم الأسرة، وتدني مستويات الوعي بقضايا الصحة الإنجابية[17].

وفي إطار خطة التنمية 2018-2022 تتبلور الرؤية التنموية لقطاع الصحة، وتتمحور حول ضرورة تمتع العراقيُّون بخيارات واسعة لتأمين حياة طويلة وصحية وخلَّاقة، عن طريق تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة والكفاءة وعدم التمييز، وقادر على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما يعزِّز فرص الرخاء والرفاه والتنمية ويكفلها.

ولتحقيق الرؤية التنموية لقطاع الصحة سعت الخطة إلى تحديد مجموعة أهداف في مقدمتها، تحسين النظام الصحي وتحديثه عبر تطوير البنى التحتية للمؤسسات الصحية؛ وتطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية وتحديثها؛ وتحسين آلية تقديم الخدمات الصحية، ورفع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية والصحية؛ وازدياد مستوى تمويل القطاع الصحي، وزيادة التخصيصات المالية، وتطوير الإدارة المالية؛ وتحسين نظام الأدوية والتقنيات الطبية وتحديثهما؛ وتحسين إدارة الأجهزة والتقنيات الطبية؛ وزيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الدوائية.

وفي هذا المسار أكَّدت الخطة أهمية تحسين نظام الوقاية الصحية عن طريق تأكيد السيطرة على نواقل الأمراض؛ وتنفيذ برامج التحدي الوبائي عند ظهور «البلهارزيا»، وخفض معدل الإصابات، وانتشار الطفيليات المعدية، وفحص نماذج الإدرار لمراجعي المراكز الصحية؛ وإنشاء مختبرات متكاملة في مراكز المحافظات الحدودية، وتزويد المختبرات بالمعدات والأجهزة اللازمة؛ والتشديد على الإجراءات الرقابية في المنافذ الحدودية لفحص المواد الغذائية.

كما لم تغفل الخطة ضرورة تطبيق الحوكمة الإدارية عبر تحسين فرص تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي؛ وأهمية تطور الشراكة مع القطاع الخاص، فضلاً عن التطوير في تحديث التشريعات، وتحديث معايير الجودة الصحية وصولاً إلى تطوير أنظمة المراقبة والتقييم.

17. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 20182022. (فصل التنمية البشرية والاجتماعية).

وفيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة فقد استهدفت خطة 2018-2022[18]:

- رفع مؤشر طبيب/ سكان لكل (1000) نسمة من (0.89) عام 2018 إلى (1) عام 2022.
- رفع مؤشر طبيب أسنان/ سكان لكل (1000) نسمة من (0.28) عام 2018 إلى (0.4) عام 2022.
- معدل إشغال الأسرة من (68) عام 2018 إلى (76) عام 2022.
- خفض معدلات وَفَيَات الأطفال الرضَّع لكل (1000) ولادة حية من (17) وفاة عام 2018 إلى (14) عام 2022.
- خفض معدلات وَفَيَات الأطفال دون الخامسة لكل (1000) ولادة حية من (25) وفاة عام 2018 إلى (24) عام 2022.
- خفض معدلات وَفَيَات الأمهات من (33) وفاة عام 2018 إلى (32) عام 2022.

سادساً- الأمن الصحي في العراق: خيارات السياسة

لا شكَّ أنَّ جائحة «كورونا» هزَّت أركان الحياة الإنسانية في المجتمعات الغنية والفقيرة على حدٍّ سواء، وكشفتِ الجائحة عن تجليات وتأثيرات واسعة وخطيرة على مجمل الأوضاع المجتمعية، وأصبحت الشغل الشاغل للرأي العام، وللإنسانية جمعاء.

لقد جاءت هذه الجائحة لتشكِّل صدمةً؛ حينما وقف العلم عاجزاً عن تقديم الحلول والعلاج المناسب في المدة المنصرمة، وكانت كافية لتدمير عدد كبير من الدول والشركات وأحدثت بلبلة بين أوساطها، وعرضت تساؤلات منهجية، حول طبيعة الفضاءات العلمية والاجتماعية لهذه الأزمة التي هزَّت بعمق الكيان الاجتماعي والوجدان الجمعي للمجتمع، إذ يُكْرَه فيها الناس على ملازمة مساكنهم. إذ مثلت جائحة «كورونا» استهدافاً لخلخلة المصداقية الراسخة في إدراك المجتمع الإنساني لكفاءة منظوماته الصحية وخدماته الطبية التي تقف أمام امتحان صعب وتحدٍّ شرس لم تشهده الإنسانية في العقود الماضية.

كان هذا الأمر بكل أبعاده وتجلياته مفاجئاً لكافة الاختصاصات العلمية، ولا سيَّما الاختصاصات الطبية إلى جانب الاختصاصات الإنسانية ضمن حقل جديد لم يألفوه، ووجدوا أنفسهم في فضاء جديد لم يعطهم الفرصة. وهذه الصدمة وضعت الجائحة الأنظمة الصحية على المحك، ليهز أوصال الأنظمة التقليدية، وتهدد أنماط التنشئة والتربية التقليدية، مقابل ذلك

18. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 20182022، ص233.

إدراك العالم أجمع، وعلى جميع مستوياته بأهمية الأمن الصحي كجزء أصيل من الأمن العالمي، وأنَّ التهديدات الصحية[19] يمكنها أن تكبِّد العالم خسائر أكثر من التهديدات الاقتصادية، والبيئية، والعسكري، والاجتماعية.

كما كشفت الجائحة مدى هشاشة النظم الصحية في العالم، وهو ما يلفت الانتباه إلى إعادة النظر في النظم الصحية وعدِّ أنَّ (الأمن الصحي) جزء أصيل من إستراتيجيات التنمية الصحية، لا سيَّما أنَّ العالم سوف يشهد موجات من جوائح أخرى.

وفي إطار هذه المعطيات والحقائق تؤكِّد هذه الدراسة على أهمية الخبرات والسياسات الآتية:

- عدُّ الأمن الصحي العالمي والأمن الصحي الوطني وجهين لعملة واحدة، إذ إنَّ كلاهما مترابط طردياً بالآخر، وصلاح الأمن الصحي الوطني يعني صلاح الأمن الصحي العالمي.
- إيلاء الاهتمام بالبعد الوقائي، وتعزيز الرعاية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية التي تأخذ بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية بوصفها محددات مهمة تعيق فرص تحقيق الأمن الصحي في الدولة.
- تطوير النظام الصحي في العراق ووضع أبعاد الأمن الصحي ومتطلباته في صلب عملية التخطيط للتنمية، وزيادة الإنفاق الصحي وترشيد استخدامه وتوزيعه المتوازن مكانياً وفق ما ورد بالدستور العراقي لعام 2005.
- حوكمة النظام الصحي وإعلاء مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والمساواة.
- حوكمة إدارية للقطاع الصحي عن طريق تحديث نظم تطبيق اللامركزية الإدارية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام الخاص، وتعديل التشريعات الإدارية والقانونية ذات الصلة بالقطاع الصحي وتفعيلهما، إلى جانب تحديث معايير الجودة الصحية وَفْق المعايير العالمي، فضلاً عن تحديث أنظمة المراقبة والتقييم وتفعيلها.
- تطوير الملاكات الصحية والإدارية وتحسين إدارة المعلومات الصحية عن طريق تطوير وتحديث آلية الرصد في الإحصاءات الصحية تحسين الجاهزية الإلكترونية؛ وتحسين آلية تقديم الخدمة؛ وتحسين الخدمات الصحية التشخيصية؛ وتقليل ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية بين القطاعين العام والخاص؛ وتطبيق أدلة العمل والالتزام بالوصف الوظيفي للملاكات الصحية والإدارية؛ ورفع قدرات الفرق الطبية.

19. أشار الى ذلك تقرير الأمم المتحدة، المهددات الجديدة للأمن الإنساني في زمن الأنثروبوسين: الدعوة الى تضامن إنساني أكبر، الذي أكد على خطورة التهديدات الجديدة وفي مقدمتها التهديدات الصحية. أنظر:
UNDP, New Threats to Human Security in the Anthropocen: Demandind Great solidarity, 2022

- تحسين آليات تقديم الخدمات الصحية كتحسين الخدمات الصحية التشخيصية، وحل ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية بين القطاعين العام والخاص، ورفع مستوى تطبيق أدلة العمل والالتزام بالوصف الوظيفي للملاكات الصحية والإدارية.**التنمية**

- الحد من انتشار المحددات الاجتماعية، كخفض نسبة الفقر، ورفع مستوى التعليم؛ وخفض معدلات البطالة؛ والحد من انتشار العادات والممارسات الاجتماعية البالية.

- ضبط سوق الخدمات الصحية ومراقبته، مثل: (المستشفيات؛ والعيادات خاصة؛ والمراكز صحية؛ والمختبرات، وأماكن التحليل، والأشعة، والصيدليات؛ والمصانع والشركات ومكاتب الأدوية) لا سيَّما فيما يتعلق باستيراد الأدوية، والمستلزمات الطبية ،وتداولهما، وتصديرهما.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي الخاص، وبما يتضامن ويتكامل مع القطاع العام.
- إتاحة المرافق والبنية التحتية الآمنة (مياه/ صرف صحي) للجميع، لا سيَّما في المراكز الحضرية الكثيفة، من دون إغفال التوعية لترشيد استخدام المياه. إذ نبَّهت تداعيات جائحة «كورونا» على أهمية ضمان البنية التحتية من المياه الآمنة للاستخدام البشري، والصرف الصحي وإتاحتهما.
- معالجة مواطن الخلل والفجوات في الخدمات الوقائية والحد من المخاطر الصحية.
- متابعة الإجراءات الاحترازية وتعزيزها؛ لمواجهة المخاطر الصحية العابرة للحدود.
- توظيف الإعلام وتكنولوجيا الاتصال؛ لتعزيز الإجراءات والإرشادات للوقاية من انتشار الأمراض، لا سيَّما في فترات انتشارها. ونشر الوعي الصحي حول الجوائح وفي جميع المستويات الاجتماعية.
- حماية الفئات الأكثر هشاشة، وتأمين وصول الأدوية إليهم، وحمايتهم من عواقب الانتشار للأمراض.

- تعزيز الخدمات الصحية عن بعد، وذلك لضمان استمرار تقديم الخدمات الطبية لهم، لا سيَّما المصابين بالأمراض المزمنة.

النوع الاجتماعي في العراق المؤشرات والفجوات

مريم عبدالهادي*

يُعدُّ النوع الاجتماعي من القضايا الملحة التي شغلت الاهتمام العالمي والوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بوصفه الأدوار والعلاقات المحدَّدة اجتماعياً لكلٍّ من الذكور والإناث، والتي تُكتسب بالتعليم، وتتباين من ثقافة إلى أخرى، وأن مصطلح (النوع الاجتماعي) لا يُعدُّ بديلاً لمصطلح (الجنس)، إذ إنَّ النوع الاجتماعي يُستخدم في تحليل الأدوار والعلاقات بين الجنسين، ويتغيَّر بمرور الزمن، أمَّا الجنس فإنَّه يُشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث، والذي يُمكن استخدامه في الدراسات الإحصائية.

وتتجه الجهود في وقتنا الحالي إلى السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتفعيل دور المرأة ومشاركتها بوصفها ركناً أساسياً في المجتمع؛ بسبب طبيعة الأدوار التي تقوم بها وعلاقتها بالتنمية، وانطلاقاً من أهمية وقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل في ميادين الحياة كلها، لأنَّها تشكِّل نصف المجتمع، ومع التقدُّم الكبير الذي حقَّقته المرأة في العراق إلى جانب الرجل، لكن ما يزال هناك كثير من التحديات التي تواجهها، إذ تعاني المرأة حتى اليوم من انتشار التمييز على أساس النوع بوصولها إلى الموارد والفرص ومراكز صنع القرار، بوصفها العنصر المهمَّش في المجتمع؛ لأنَّ ما تُعانيه المرأة في بلداننا هو تراكم للعادات والتقاليد والثقافة المتوارثة التي تحدُّ من مشاركتها ومساواتها مع الرجل.

ويكون هذا الموضوع ذات أهمية في الكشف عن البعد الجغرافي لواقع النوع الاجتماعي وفجوته، باعتماد مؤشراته المعتمدة، واختلافها المكاني في العراق، وهو الذي شكَّل تباينه المكاني بناءً على مؤشرات النوع الاجتماعي التي حددتها أهداف التنمية المستدامة في أبعادها المتعددة كالتعليم والصحة والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، ومقياس دليل فجوة النوع الاجتماعي في العراق وَفْق المحافظات، وما العلاقات المكانية لهذهِ التباينات، ومحصلته النهائية، وهو الدليل.

* باحثة.

النوع الاجتماعي (Gender)

النوع في اللغة عبارة عن توزيع الناس أو تحديدهم؛ طبقاً للتصنيفات السيكولوجية (المذكر، والمؤنث)، والبناء والهياكل الاجتماعية الخاصة بكل من الذكورة والأنوثة[1].

ويُعدُّ مفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر مفهوماً حديثاً من حيث اللفظة، وقديماً من حيث الفحوى -غربي الجنسية وشرقي الملامح-، وقد ظهر على الساحة الدولية منذُ الإعلان العام الدولي للمرأة عام (1975)، وترسَّخ في العقد الدولي للمرأة (1985_1976)، فبرزت الاهتمامات بضرورة معالجة الفجوات النوعية القائمة بين الرجال والنساء في كثير من المجالات التشريعية والصحية والتعليمية والمهنية والحياة السياسية وغيرها؛ لتحقيق عدالة النوع الاجتماعي[2]، واستخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل الباحثة (Oakley) وزملائها من الكُتاب في سبعينيات القرن الماضي؛ لوصف خصائص النساء والرجال المحدَّدة اجتماعياً مقابل الخصائص المحددة بيولوجياً[3].

وعموماً فـ(الجندر) لفظة إنكليزية مأخوذة من أصل لاتيني، ومعناها في الإطار اللغوي اللفظي (Genus) أو (sex) بمعنى الجنس البشري الذي يتحدَّد على وَفْق التقسيم البيولوجي إلى الذكر والأنثى، ممَّا يسهم في التحوُّل إلى مفهوم النوع الذي يُلفت الانتباه إلى المسائل ذات الأساس الاجتماعي؛ لحسم الفروقات بين الرجل والمرأة، وهكذا ظهر مفهوم النوع الاجتماعي في الدلالة الاصطلاحية للفظة الجندر (Gender) الإنكليزية والذي صار مضمونه التعبيري هو دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع[4].

وقد وردت كثير من المفاهيم للنوع الاجتماعي، ومنها ما عرَّفه صندوق الأمم المتحدة على أنَّه عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمَّى هذهِ العلاقة (علاقة النوع الاجتماعي) (Gender Relationship) وتُحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، وبيئية عن طريق تأثيرها في قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في

1. اربارا سميث، سيكولوجية الجنس والنوع، ترجمة سامح ويع الخفش، محمد صبري سليط، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009، ص74.
2. عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق، عمان، 2009، ص13.
3. Oakley، Ann، Sex، Gender and Society، England: Temple smith 1972، P. 99.
4. نظله أحمد الجبوري، مفهوم الجندر ودوره في تمكين المرأة العراقية، الجمهورية العراقية، مجلس النواب الدائرة الإعلامية، بغداد، 2008، ص7.

توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، في حين تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع.

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي

المؤشر هو تعبير عن هيئة رقم مطلق، أو نسبي، أو تعبير لفظي عن وضع سائد، أو عن حالة معينة، ويقيس المؤشر التغيير الحاصل في ظاهرة معينة عبر الزمن كما يُستخدم لمقارنة الظاهرة في المناطق الجغرافية المختلفة[5].

وتُحتسب مؤشرات النوع الاجتماعي البيانات المصنفة وَفْق الجنس، والتي هي عبارة عن مشاهدات تجمع ترددا‌تها، وتُحلَّل بطريقة مفصَّلة وَفْق الجنس، أي: عن طريق تخصيص جانبٍ لقضايا المرأة، وجانب آخر لقضايا الرجل. وتُعدُّ المؤشرات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي استناداً إلى هذهِ البيانات[6]، وقد اسْتُخْدِمَت مؤشرات النوع الاجتماعي؛ لأنَّ المؤشرات الرئيسة الشائعة تُستخدم بطريقة تحجب أو على الأقل تبخس من قيمة مساهمة النساء في المجتمع الذي يعشنَ فيه، على سبيل المثال الناتج القومي، ومؤشرات العمل، ففي عديد من المجتمعات تُسْتَثْنَى عادةً مجالات العمل (التي غالباً ما تقوم بها النساء) كالعمل غير مدفوع الأجر، وتربية الأطفال، والأعمال المنزلية، ولا تُجْعَل كأنشطة عمل ضمن أنظمة الحسابات الوطنية، وأنَّ الإستراتيجية المتبعة مع المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي هي استخدام المنهج (الكمي) و(النوعي) معاً؛ لقياس التغيرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجتمع بمرور الوقت[7].

ويجب أن نفرِّق بين مفهوم كلٍّ من المؤشرات والإحصاءات على أنَّه أمر بالغ الأهمية لدى المخطط، إذ يُعبِّر المؤشِّر عن مقياس كمي، أو نوعي يُستخدم لقياس ظاهرة معينة، أو أداء محدَّد في مدَّة معينة، أمَّا الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد في صورة رقمية، وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاءات في أنَّ الأول لا يكتفي بالعرض فقط، بل يمتد لتفسيره وتحليله، في حين أنَّ الثاني يعرض الواقع فقط[8].

5. اليونيفيم، مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله، فلسطين، 2006، ص9.

6. منال سويدان، المادة التدريبية للحلقة النقاشية حول إحصاءات الجندر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2014، ص5.

7. Penelop and McConnell Ginet، Sally، Language and Gender، Second Edition، Cambridge University Press، New York، P2.

8. نظله أحمد الجبوري، مصدر سابق، ص10_12.

جدول (1) قائمة المؤشرات المُستخدمة في النوع الاجتماعي

ت	المؤشِّرات
1	نسبة الجنس في الفئة العمرية (20-39) سنة وَفْق النوع
2	نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى نسبة الرجال.
3	معدل الالتحاق الصافي في التعليم (الابتدائي) للسكان بعمر (6-11) سنة وَفْق النوع.
4	معدل الالتحاق الصافي في التعليم (المتوسط) للسكان بعمر (12-14) سنة وَفْق النوع.
5	معدل الالتحاق الصافي في التعليم (الإعدادي) للسكان بعمر (15-17) سنة وَفْق النوع.
6	نسبة الالتحاق في التعليم الجامعي وَفْق النوع.
7	الملتحقين في مراكز محو الأمية وَفْق النوع.
8	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب بعمر (15-24) سنة وَفْق النوع.
9	التباين المكاني لمديري المدارس وَفْق النوع.
10	التباين المكاني لرؤساء الأقسام في الكليات والجامعات وَفْق النوع.
11	متوسط العمر المتوقع للجنسين.
12	نسبة الجنس عند الولادة.
13	المتزوجين دون سن (18) عاماً، (زواج الأطفال) وَفْق النوع.
14	عدد الإصابات بمرض فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وَفْق النوع.
15	عدد المصابين بمرض التهاب الكبد الفيروسي (B) وَفْق النوع.
16	عدد المصابين بمرض السل (التدرن) وَفْق النوع.
17	عدد الوَفَيَات المترتبة عن الإصابات القاتلة لحوادث المرور وَفْق النوع.
18	التباين المكاني للسكان النشطين اقتصادياً بعمر(15) سنة فأكثر وَفْق النوع.

ت	المؤشِّرات
19	التباين المكاني لمعدل البطالة بين السكان بعمر(15) سنة فأكثر وَفْق النوع.
20	التباين المكاني لعمالة الأطفال وَفْق النوع.
21	متوسط الأجر الشهري للعاملين بعمر (15) سنة فأكثر وَفْق النوع.
22	عدد مقاعد مجلس النواب العراقي وَفْق النوع.
23	عدد مقاعد مجالس المحافظات وَفْق النوع.
24	المشاركة في الانتخابات العامة للشباب بعمر (18-29) سنة وَفْق النوع.
25	التباين المكاني للسكان الشباب بعمر (15-29) الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً وَفْق النوع.
26	التباين المكاني للسكان الشباب مُستخدمي الإنترنت في الفئة العمرية (15-29) سنة وَفْق النوع.

المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية الألفية، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، دليل النوع الاجتماعي العالمي، الدليل المناطقي للمساواة وَفْق النوع.

الفوارق المكانية لمؤشرات فجوات النوع الاجتماعي في العراق

الفجوة النوعية هي حجم الفوارق بين المرأة والرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلها، وفي ظل هذهِ الفوارق لا يُمكن لأي مجتمع أن يحقِّق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية، ومن أهم المجالات التي تتضح فيها هذهِ الفجوة هي: (التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية)[9] ، كما يُمكن القول إنَّ تقدُّم المجتمعات يقاس بدرجة تقدُّم المرأة فيها بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وكذلك الثقافية، إلا أنَّ الوضع في العراق بقي بعيداً عن المساواة بين المرأة والرجل؛ بسبب الأعراف السائدة في المجتمع، والتي تُعدُّ من أهم العوائق التي تعرقل مطالبة المرأة بأخذ دورها الحقيقي في المجتمع المتغيِّر[10].

المؤشرات التعليمية للنوع الاجتماعي في العراق

يُعدُّ التعليم ضمن أولويات أهداف التنمية المستدامة، إذ يُعدُّ الحصول على تعليم جيد

الأساس الذي ترتكز إليه تحسين حياة الناس، وتحقيق التنمية المستدامة، ويسعى (الهدف الرابع) من أهداف التنمية المستدامة إلى انتفاع جميع البنات والبنين بالتعليم الجيد، وتعزيز فرص التعليم لجميع المستويات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وأنَّ إدماج التنمية المستدامة في برامج التعليم وخططها هي في صلب هذا الهدف[11]، ومن أهم مؤشرات النوع الاجتماعي لرصد الأوضاع التعليمية في العراق هي:

1- معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي بعمر (6_11) سنة وَفْق النوع والمحافظة:

يُعرف هذا المؤشر بأنَّه عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية الذين ينتمون إلى الفئة العمرية التي تتوافق مع مرحلة التعليم الابتدائي بعمر (6_11) سنة مقسومة على مجموع عدد الأطفال من الفئة العمرية نفسها وَفْق تعريف منظمة اليونسكو واليونيسف[12].

ويُلاحظ من الجدول (3) والشكل (1) أنَّ حجم الفتيات الملتحقات في التعليم الابتدائي على مستوى العراق بلغ (2584123) فتاة، وبمعدَّل التحاق (93%)، مقابل حجم التحاق للفتيان بلغ (2853460) فتى، وبمعدل (96%)، وبفجوة نوعية موجبة بلغت (3%) لصالح الفتيان بصورة إيجابية، ويعني هذا أنَّ ردم الفجوة النوعية بين الجنسين يستدعي رفع النسبة المئوية للفتيات الملتحقات على مستوى العراق في مرحلة التعليم الابتدائي بمقدار (3%)، وقد كان مستوى التكافؤ أو المساواة بين الجنسين يميل لصالح الفتيان أيضاً، إذ بلغ قيمة مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين في العراق (0.968).

وقد سجلت محافظة صلاح الدين أدنى قيمة للفجوة النوعية بلغت(1%) لصالح الفتيان، وبحجم التحاق للفتيات (124183) فتاة، وبمعدل (93%)، مقابل حجم التحاق للفتيان (135272) فتى وبمعدل (94%)، أمَّا أعلى قيمة للفجوة النوعية فقد كانت من نصيب محافظة واسط (6%) لصالح الفتيان، وبحجم التحاق للفتيات (108178) وبمعدل (93%)، مقابل حجم التحاق للفتيان (123843) وبمعدل (99%) للفتيان.

إنَّ كلاً من محافظات (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة)، سجَّلت مستوى تكافؤ

11. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقرير مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، قسم إحصاءات البيئة، 2016، ص3.

12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، دليل عملي حول إحصاءات النوع الاجتماعي، ص132_133.

بين الجنسين بلغ (0.941، 0.967، 0.966، 0.966، 0.979، 0.958، 0.979، 0.939، 0.989، 0.969، 0.958، 0.979، 0.959، 0.978، 0.969) لكلٍّ منهم على التوالي، وهذا يُشير إلى عدم وجود تكافؤ للفرص التعليمية بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والسبب في ذلك هو النوع الاجتماعي، وما يؤمن بهِ المجتمع من أدوار وعلاقات للمرأة مقارنة مع الرجل؛ ممَّا يدفع منعها، أو عدم الاهتمام بتعليمها، فيرى بعضهم أنَّ دور المرأة هو في تربية الأولاد، ومسؤوليتها الأسرة فقط[13].

جدول (2) مؤشر النوع الاجتماعي (معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي بعمر (6 – 11 سنة) وَفْق المحافظات للعام الدراسي (2017–2018)

المحافظة	التحاق الفتيات		التحاق الفتيان		الفجوة النوعية*	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين*
	الحجم	المعدل%	الحجم	المعدل%		
نينوى	201889	80	225357	85	5	0.941
كركوك	96553	90	102551	93	3	0.967
ديالى	129630	87	139331	90	3	0.966
الأنبار	130200	86	145868	89	3	0.966
بغداد	697264	97	747508	99	2	0.979
بابل	164711	93	184971	97	4	0.958
كربلاء	111588	96	121326	98	2	0.979
واسط	108178	93	123843	99	6	0.939
صلاح الدين	124183	93	135272	94	1	0.989
النجف	134335	94	147387	97	3	0.969
القادسية	105229	93	120276	97	4	0.958

المحافظة	التحاق الفتيات		التحاق الفتيان		الفجوة النوعية*	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين*
	الحجم	المعدل%	الحجم	المعدل%		
المثنى	67052	96	76785	98	2	0.979
ذي قار	165872	94	186648	98	4	0.959
ميسان	90315	93	119574	95	2	0.978
البصرة	257124	95	276763	98	3	0.969
العراق	2584123	93	2853460	96	3	0.968

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء، شعبة الإحصاءات التخطيطية للمتابعة، 2018.

شكل (1) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي (معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي بعمر (6 – 11 سنة) وَفْق المحافظات للعام الدراسي (2017–2018).

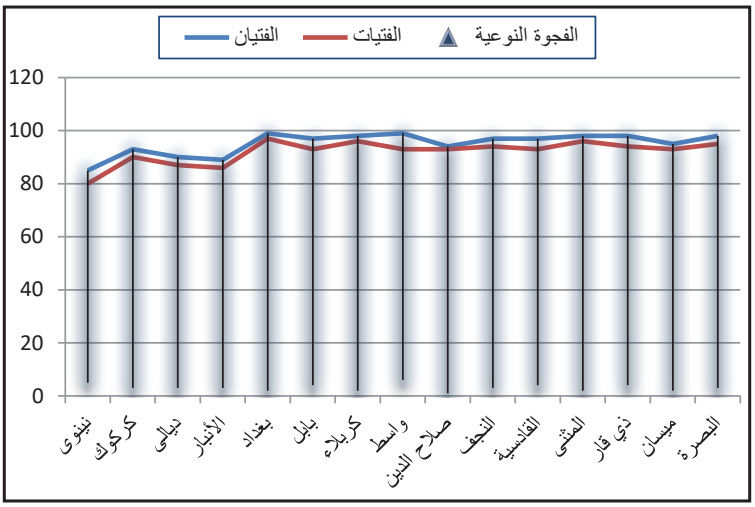

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3).

2- معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم المتوسطة بعمر (12_14) سنة وَفْق النوع والمحافظة:

يُعرف هذا المؤشر بأنَّه عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس المتوسطة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية التي تتوافق مع مرحلة التعليم المتوسط بعمر (12_14) سنة، مقسومة على مجموع عدد السكان من الفئة العمرية نفسها[14].

ويُلاحظ من الجدول (4) والشكل (2) أنَّ حجم الفجوة النوعية في العراق لهذا المؤشر بلغت (2%) لصالح الفتيان بصورة إيجابية، وبلغ حجم التحاق للفتيات (593127) فتاة بمعدل التحاق (54%)، مقابل حجم التحاق للفتيان بلغ (652652) فتى بمعدل التحاق (56%)، وهذا يعني أنَّ القضاء على الفجوة بين الجنسين يتطلَّب رفع النسبة المئوية للفتيات الملتحقات بمرحلة التعليم المتوسط بمقدار (2%)؛ لردم الفجوة بينهن وبين الفتيان، وقد كان مستوى التكافؤ يميل لصالح الفتيان أيضاً، إذ بلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (0.964)، وهذا يُشير إلى عدم وجود تكافؤ للفرص التعليمية في الالتحاق بالتعليم المتوسط، وأنَّ معدلات الالتحاق في الدراسة المتوسطة أدنى بكثير من معدلات الالتحاق في الدراسة الابتدائية للعام الدراسي (2017_2018)؛ لأنَّ التعليم في المرحلة الابتدائية هو إلزامياً، فضلاً عن العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة التي تُعدُّ من أهم العقبات التي تقف أمام تعليم الإناث في المجتمع العراقي، مع نظرة المجتمع التقليدية إلى الفتاة بأنَّها أقل مكانة من الفتى؛ لأنَّها تمثِّل عبئاً اقتصادياً، لذا يُلْجَأ في هذهِ المرحلة إلى زواج الأطفال، ويُعدُّ هذا معوِّقاً اجتماعياً مهماً من معوقات تسرُّب الفتيات[15].

وقد تقلَّصت الفجوة النوعية في محافظة كربلاء، إذ جاءت بأدنى قيمة للفجوة النوعية بلغت (-4%) لصالح الفتيات، أمَّا أعلى قيمة فكانت من نصيب محافظة صلاح الدين بقيمة (15%) لصالح الفتيان.

جدول (4) مؤشر النوع الاجتماعي (معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم المتوسطة بعمر(12_14 سنة) وَفْق المحافظة للعام الدراسي (2017_2018)

المحافظة	التحاق الفتيات		التحاق الفتيان		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الحجم	المعدل%	الحجم	المعدل%		
نينوى	30644	24	38865	27	3	0.888
كركوك	23101	47	24570	45	-2	1.044
ديالى	34806	64	35503	61	-3	1.049
الأنبار	21703	35	27185	40	5	0.875
بغداد	183171	74	191190	71	-3	1.042
بابل	40586	57	47410	62	5	0.919
كربلاء	25250	62	25129	58	-4	1.068
واسط	23077	49	25174	50	1	0.98
صلاح الدين	19203	35	29395	50	15	0.700
النجف	31632	63	32097	61	-2	1.032
القادسية	26355	59	29453	62	3	0.951
المثنى	13973	47	14621	47	0	1
ذي قار	40044	49	43388	54	5	0.907
ميسان	16804	38	20391	47	9	0.808
البصرة	62778	66	68281	68	2	0.970
العراق	593127	54	652652	56	2	0.964

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء، شعبة الإحصاءات التخطيطية للمتابعة، 2018.

شكل (2) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي (معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم المتوسطة بعمر (12 – 14 سنة) وَفْق المحافظة للعام الدراسي (2017–2018)

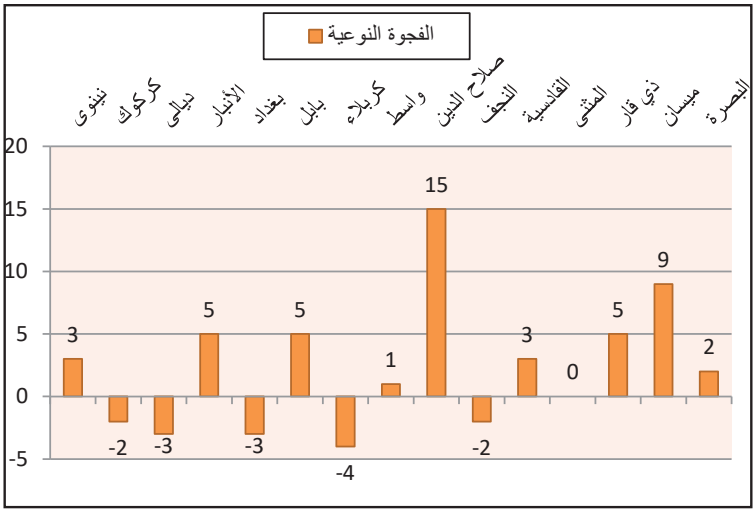

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد الجدول (4).

3- معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الإعدادي بعمر (15_17) سنة وَفْق النوع والمحافظة:

يُعرف هذا المؤشر بأنَّه عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الإعدادية الذين ينتمون إلى الفئة العمرية التي تتوافق مع التعليم الإعدادي بعمر (15_17) سنة مقسومة على مجموع عدد السكان من الفئة العمرية نفسها[16].

ومن الجدول (5) والشكل (3) يُلاحظ أنَّ الفجوة النوعية على مستوى العراق كانت سالبة لصالح الفتيات بصورة إيجابية بقيمة (4-%)، وبلغ حجم الفتيات الملتحقات (308743) فتاة وبمعدل (30%)، مقابل حجم التحاق للفتيان (282254) فتى وبمعدل (26%)، وهذا يعني أنَّه يجب رفع نسبة الفتيان الملتحقين في الدراسة الإعدادية بمقدار (4%)؛ لردم الفجوة بينهم وبين الفتيات، وبلغت قيمة مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (153.1) وهذا يعني أنَّ المساواة بين الجنسين تميل لصالح الفتيات أيضاً، وقد تباينت قيمة الفجوة النوعية وَفْق الوحدات الإدارية، فقد حصلت أكثر المحافظات على فجوة نوعية سالبة لصالح الفتيات بصورة إيجابية لهذا المؤشر.

إذ حصلت محافظة كربلاء على أدنى قيمة للفجوة النوعية بلغت (9-%) لصالح الفتيات،

واتسعت الفجوة النوعية في محافظة ميسان وجاءت بأعلى قيمة بلغت (2%) لصالح الفتيان، وقد حصلت محافظة البصرة على فجوة نوعية متعادلة بين الجنسين بقيمة (0%).

إنَّ كلاً من محافظات (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار) سجَّلت مستوى تكافؤ بين الجنسين (100.1، 304.1، 181.1، 050.1، 258.1، 060.1، 346.1، 074.1، 214.1، 178.1، 052.1، 034.1) على التوالي، إذ يبدأ ابتعاد الفتيان عن التعليم في المراحل المتأخرة من التعليم؛ ويعود ذلك إلى عوامل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ومثال ذلك زيادة انخراط الفتيان في سوق العمل بعد سن (15) سنة[17]، فيما سجَّلت كل من محافظة (واسط، وميسان) مستوى تكافؤ لصالح الذكور بلغ (961.0، 916.0)، وحصلت محافظة البصرة على المساواة بين الجنسين بصورة متعادلة، إذ بلغ مؤشِّر دليل التكافؤ بين الجنسين في هذهِ المحافظة.

جدول (5) مؤشر النوع الاجتماعي (معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الإعدادي بعمر(15 – 17 سنة) وَفْق المحافظات للعام الدراسي (2017–2018)

المحافظة	التحاق الفتيات		التحاق الفتيان		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الحجم	المعدل%	الحجم	المعدل%		
نينوى	12878	11	12825	10	-1	1.100
كركوك	14052	30	11905	23	-7	1.304
ديالى	19598	39	18481	33	-6	1.181
الأنبار	13091	21	12727	20	-1	1.050
بغداد	91960	39	79701	31	-8	1.258
بابل	23882	35	23114	33	-2	1.060
كربلاء	14110	35	10882	26	-9	1.346

17. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، العراق التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 (شباب العراق تحديات وفرص)، ص78.

المحافظة	التحاق الفتيات		التحاق الفتيان		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الحجم	المعدل%	الحجم	المعدل%		
واسط	10819	25	11850	26	1	0.961
صلاح الدين	15225	29	14965	27	-2	1.074
النجف	16755	34	14089	28	-6	1.214
القادسية	13219	33	11918	28	-5	1.178
المثنى	6102	20	5389	19	-1	1.052
ذي قار	20928	30	20037	29	-1	1.034
ميسان	8643	22	8650	24	2	0.916
البصرة	27481	30	25770	30	0	1
العراق	308743	30	282254	26	-4	1.153

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء، شعبة الإحصاءات التخطيطية للمتابعة، 2018.

شكل (3) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي (معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الإعدادي بعمر(15 – 17 سنة) وَفْق المحافظات للعام الدراسي (2017–2018)

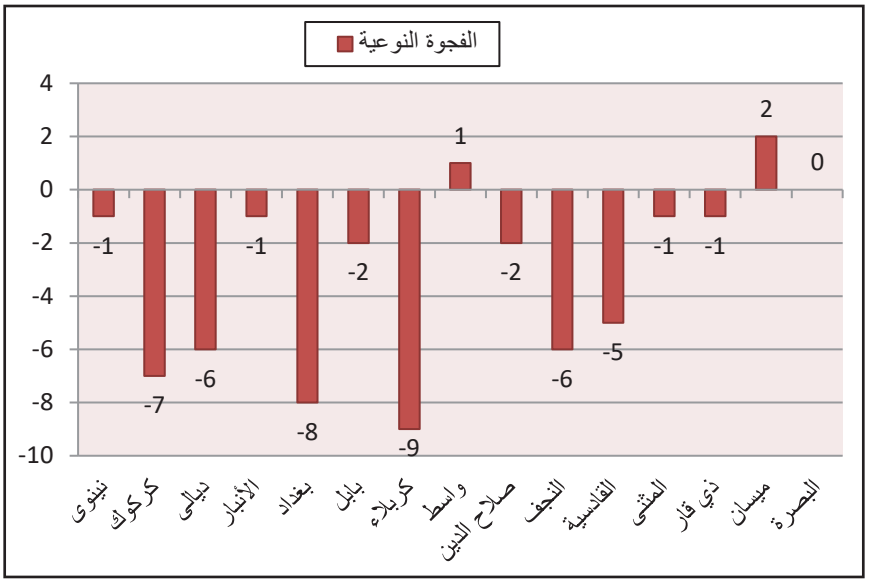

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (5).

4- نسبة الالتحاق في التعليم الجامعي وَفْق النوع والمحافظة:

يُعدُّ هذا المؤشر أحد مؤشرات التعليم المهمة؛ لأنَّه يُمثِّل المرحلة الأخيرة من مراحل التعليم، ولا يختلف اثنان في أهمية دور التعليم الجامعي في الجهود المبذولة؛ لتنمية أيِّ بلدٍ من بلدان العالم، إذ تُعدُّ الجامعة مؤسسة للتعليم العالي يُمكن أن يلتحق بها مَن أتمَّ الدراسة في المرحلة الثانوية، وذلك لمدة غالباً ما تكون أربع سنوات، وأحياناً تستمر ست سنوات[18].

ويُلاحظ من الجدول (6) أنَّ قيمة الفجوة النوعية في العراق لهذا المؤشر بلغت (4.0-%) لصالح الإناث بصورة إيجابية، وبأهمية مطلقة بلغت للإناث (69370) وبأهمية نسبية (50%.2)، وللذكور بلغت الأهمية المطلقة (68853) وبأهمية نسبية (8.49%) وبلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (008.1)، أي: إنَّ مستوى التكافؤ بين الجنسين يميل لصالح الإناث للالتحاق في التعليم الجامعي.

ومن الشكل (4) يُلاحظ تقلُّص الفجوة النوعية في محافظة كربلاء، وسجَّلت المحافظة أدنى قيمة للفجوة بلغت (6.13-%) لصالح الإناث، وبأهمية مطلقة للإناث (3416) وبأهمية نسبية بلغت (56%.8)، وللذكور بأهمية مطلقة (2594) وبأهمية نسبية بلغت (43%.2).

واتسعت الفجوة في محافظة صلاح الدين بقيمة (28%) لصالح الذكور، وبأهمية مطلقة للإناث (4130) وبأهمية نسبية (36%) وللذكور بأهمية مطلقة (7346) وبأهمية نسبية (64%)، ويعود هذا إلى وجود تباين في العادات والتقاليد الاجتماعية المفروضة على الإناث في إكمال التعليم الجامعي بين المحافظات.

إنَّ كلاً من محافظات (ديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة) سَجَّلت مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (141.1، 012.1، 118.1، 293.1، 314.1، 277.1، 040.1، 192.1، 114.1، 247.1، 272.1) لكلٍّ منهم على التوالي، ويعني هذا أنَّ المساواة بين الجنسين تميل لصالح الإناث في هذهِ المحافظات بصورةٍ إيجابية؛ لاختلاف أدوار الجنسين وعلاقاتهم؛ ممَّا يؤدِّي إلى ازدياد الوعي لدى فئة الإناث لأهمية الدخول إلى الجامعة، وتدني أعداد الذكور في التعليم الجامعي وانتقالهم أكثر من الإناث مباشرة من التعليم الثانوي إلى العمل أو السفر إلى الخارج؛ لإتمام دراستهم[19].

فيما سجَّلت كلٌّ من محافظة (نينوى، وكركوك، وواسط، وصلاح الدين) مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين البالغ (680.0، 972.0، 788.0، 562.0) لكلٍّ منهم على التوالي، ويعني هذا مؤشر إيجابي لصالح الذكور، وتأثيره سلبياً على الإناث؛ لانخفاض أعداد الإناث الملتحقات في التعليم الجامعي في هذهِ المحافظات، وقد يعود ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية لدى بعض العوائل؛ ممَّا تسبَّب في ترك الإناث للدراسة، ومحاولة زواجهن في سن مبكرة، والتي استجدت بظاهرة العودة إلى المجتمع الريفي في المدة الأخيرة[20]، وهناك إصرار من قبل بعض الأسر على توجيه الإناث إلى نوع معين من التعليم، إذ تَحدَّد دورها في المدرسة، أو في بعض الأقسام ذات النمط الأنثوي كمربية في رياض الأطفال، أو معلمة فنية، أو خياطة، أو تطريز، أو طبخ، كما هو الحال في بعض أقسام كليات التربية للبنات، أو المعاهد في الجامعات العراقية[21].

جدول (5) مؤشر النوع الاجتماعي (نسب الالتحاق في التعليم الجامعي) وَفْق المحافظات سنة 2018

19. نادية لطفي جبر، الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم الجامعي (العراق دراسة قياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2018، ص99.

20. سالم محمد البياتي وحسناء ناصر إبراهيم، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات (دراسة جامعة بغداد أنموذجاً)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (14)، 2007، ص19.

21.سامية مصطفى الخشاب، النظرة الاجتماعية ورئاسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص129_132.

المحافظة	التحاق الإناث		التحاق الذكور		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية		
نينوى	6736	40.5	9887	59.5	19	0.680
كركوك	3253	49.3	3339	50.7	1.4	0.972
ديالى	3132	53.3	2749	46.7	-6.6	1.141
الأنبار	4065	50.3	4024	49.7	-0.6	1.012
بغداد	18505	52.8	16516	47.2	-5.6	1.118
بابل	4214	56.4	3260	43.6	-12.8	1.293
كربلاء	3416	56.8	2594	43.2	-13.6	1.314
واسط	2008	44.1	2545	55.9	11.8	0.788
صلاح الدين	4130	36	7346	64	28	0.562
النجف	4136	56.1	3239	43.9	-12.2	1.277
القادسية	2478	51	2380	49	-2	1.040
المثنى	1818	54.4	1526	45.6	-8.8	1.192
ذي قار	3514	52.7	3159	47.3	-5.4	1.114
ميسان	1815	55.5	1453	44.5	-11	1.247
البصرة	6150	56	4836	44	-12	1.272
العراق	69370	50.2	68853	49.8	-0.4	1.008

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2017_2018.

شكل (4) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي (نسب الالتحاق في التعليم الجامعي)

وَفْق المحافظات سنة 2018.

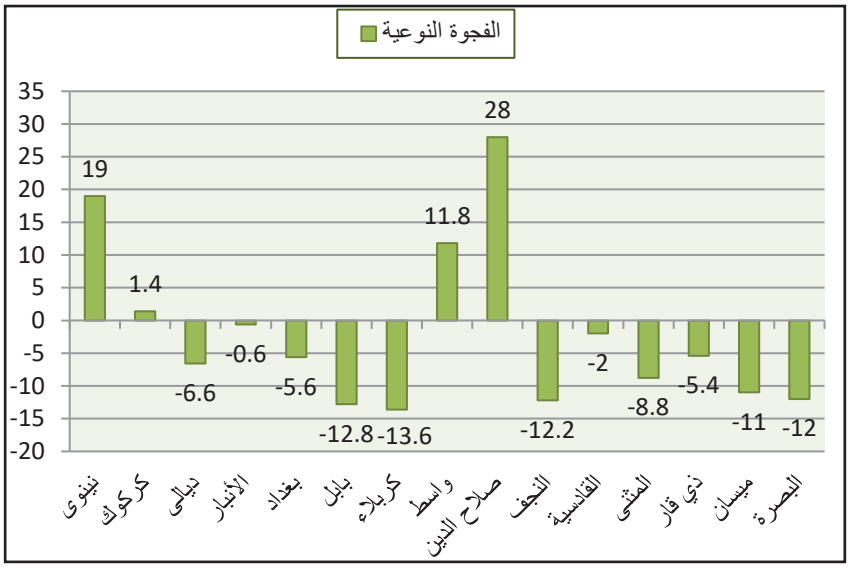

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (5).

5- التباين المكاني لمديري المدارس وَفْق النوع والمحافظة:

إنَّ هذا المؤشِّر هو أحد المؤشِّرات المهمة التي تراعي منظور النوع الاجتماعي في العراق، إذ إنَّ تسنُّم المرأة المواقع الإدارية العليا، واتخاذ القرار يكون محدوداً، إذ إنَّ الهيكل التنظيمي للوظائف يُصنف كلما ارتقى في السلم الوظيفي، وذلك يعني أنَّ نسبة النساء في هذهِ المواقع صغير جداً، وهذا ما تعانيه المرأة العراقية في هذا المجال لا يختلف عمَّا تُعانيه المرأة العربية، وحتى المرأة في دول العالم المتقدم، وأنَّ أهم الأسباب التي أدَّت إلى قلّة مساهمة المرأة في تلك المواقع هي تفضيل رئاسة الرجال لتلك المناصب، إذ إنَّ هناك اعتقاداً بأنَّ المرأة لا تصلح للوظائف الرئاسية، وصنع القرار، لافتقارها لكثير من المؤهّلات[22]، ومع الدور المركزي الذي تنهض به المرأة في عملية التنمية، إلا أنَّها

22. سعد جابر، أثر التصنيع على دور المرأة العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988، ص40.

ما تزال مشاركتها في مراكز اتخاذ القرار منخفضة، والفجوة بين الجنسين في المناصب الإدارية العليا واسعة[23]، وأنَّ هناك مَن يرى اقتصار ذكاء المرأة على قدرتها العملية في المجال الخاص، وتحديداً شؤون الأسرة، وقدرتها على رصد ما يحتاجه المجتمع منها، وكذلك فإنَّ ذكاءَها يتعلَّق بسرعة تعلمها لمهارات الطبخ، والتدبير، وإدارة اقتصاد العائلة[24].

ويُلاحظ من الجدول (7) أنَّ العراق يُسجِّل فجوة نوعية لصالح الرجال بصورةٍ إيجابية للإدارات العليا في المدارس بقيمة (4.31%)، وتشغل النساء المديرات أقل نسبة ضمن المواقع الإدارية العليا في المدارس الابتدائية والثانوية، إذ بلغت الأهمية النسبية للنساء التي تشغل منصب مديرة مدرسة (3.34%) وبأهمية مطلقة (8032) مديرة، وللرجال بلغت الأهمية النسبية (65%.7) وبأهمية مطلقة (15418) مدير، وهذا يعني أنَّ ردم الفجوة بين الجنسين يستدعي رفع النسبة المئوية للنساء بمقدار (31%.4)، وبلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (522.0)، ويعني هذا أنَّ المساواة بين الجنسين هي لصالح الرجال أيضاً، وهذا يُشير إلى عدم وجود الإنصاف وتكافؤ للفرص بين الجنسين في الإدارات العليا؛ ويعود السبب في هذا للتفاوت بين الجنسين، وإلى العادات والتقاليد المجتمعية التي تؤدِّي إلى التحديات التي تواجه المرأة في الإدارات العليا للمجتمع، ومنها التحديات الأسرية، إذ مازالت الأسرة العراقية تهيِّئ بناتها للزواج، وواجبات الأسرة، والأمومة، وترى في ذلك مستقبلها الحقيقي، إذ إنَّ تنشئة الإناث وتربيتهنَّ على وَفْق هذهِ القيم والعادات والتقاليد لا يجوز تجاوزها[25].

ويظهر من الشكل (5) تباين مكاني بين الوحدات الإدارية للفجوة النوعية، وقد حصلت محافظة بغداد على أدنى قيمة للفجوة النوعية بلغت (8%.2)، وتُشكِّل الأهمية النسبية للنساء فيها من مديري المدارس بواقع (45%.9) وبأهمية مطلقة بواقع (1995) مديرة، وللرجال بلغت الأهمية النسبية بواقع (54%.1) وبأهمية مطلقة بواقع (2353) مدير في المحافظة، ويعني هذا أنَّ القضاء على الفجوة بين الجنسين يتطلَّب رفع النسبة المئوية للنساء بمقدار (8%.2)؛ لردم الفجوة بينهن وبين الرجال.

واتسعت الفجوة النوعية في محافظة ميسان، إذ بلغت (2.48%)، وتُشكِّل الأهمية

23. هيفاء أبو غزالة، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، دراسة مقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، 2007، ص16.

24. أسماء جميل رشيد، الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص178.

25. أنعام جلال توفيق، التنشئة الاجتماعية في الأسرة العراقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص116.

النسبية للنساء من مديري المدارس في المحافظة (25%.9) وبأهمية مطلقة بواقع (227) مديرة، وللرجال بلغت الأهمية النسبية (74%.1)، وبأهمية مطلقة بواقع (650) مدير، ويعني هذا أنَّ القضاء على الفجوة بين الجنسين يستدعي رفع النسبة المئوية للنساء بمقدار (48%.2)؛ لردم الفجوة بينهن وبين الرجال في المحافظة.

وإنَّ كلاً من محافظات (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة) سجَّلت مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين البالغ (0.418، 0.579، 0.377، 0.468، 0.848، 0.461، 0.788، 0.383، 0.388، 0.661، 0.406، 0.358، 0.353، 0.349، 0.663) وهو لصالح الرجال أيضاً، ويعني ارتفاع نسبة الرجال في شغل منصب مدير مدرسة، ويؤثِّر سلباً على النساء، إذ تنخفض نسبتهنَّ في شَغْلِ هذهِ المناصب، وهذا مؤشر على عدم وجود تكافؤ للفرص بين الجنسين.

جدول (6) مؤشر النوع الاجتماعي توزيع مديري المدارس وَفْق المحافظات سنة (2018 – 2017)

المحافظة	النساء		الرجال		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الأهمية المطلقة	**الأهمية النسبية**	**الأهمية المطلقة**	**الأهمية النسبية**		
نينوى	478	29.5	1142	70.5	41	0.418
كركوك	436	36.7	752	63.3	26.6	0.579
ديالى	405	27.4	1075	72.6	45.2	0.377

الأنبار	472	31.9	1008	68.1	36.2	0.468
بغداد	1995	45.9	2353	54.1	8.2	0.848
بابل	434	31.6	938	68.4	36.8	0.461
كربلاء	381	44.1	483	55.9	11.8	0.788
واسط	345	27.7	901	72.3	44.6	0.383
صلاح الدين	506	28	1299	72	44	0.388
النجف	440	39.8	666	60.2	20.4	0.661
القادسية	325	28.9	799	71.1	42.2	0.406
المثنى	183	26.4	509	73.6	47.2	0.358
ذي قار	548	26.1	1550	73.9	47.8	0.353
ميسان	227	25.9	650	74.1	48.2	0.349
البصرة	857	39.9	1293	60.1	20.2	0.663
العراق	8032	34.3	15418	65.7	31.4	0.522

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء، شعبة الإحصاءات التخطيطية للمتابعة، 2018.

شكل (5) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي توزيع مديري المدارس وَفْق المحافظات سنة (2017–2018)

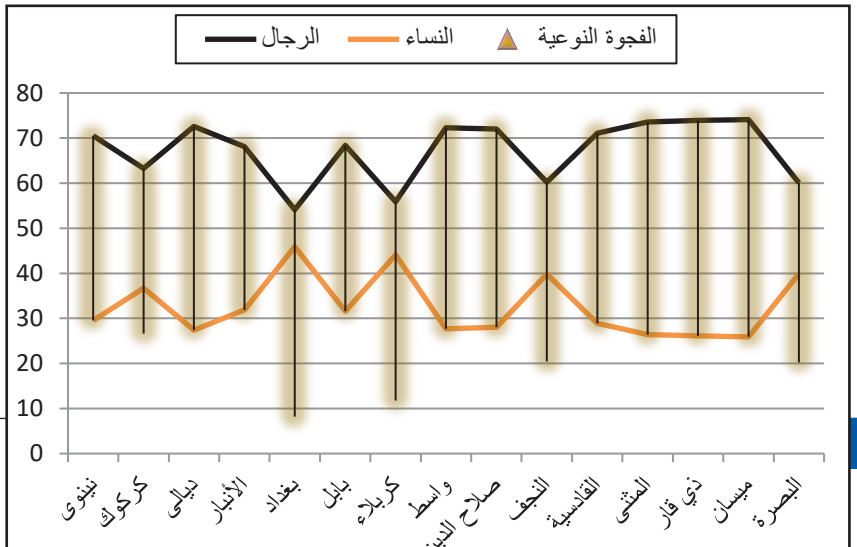

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (6).

6- التباين المكاني لرؤساء الأقسام في الكليات والجامعات وَفْق النوع والمحافظة:

ويُلاحظ في الجدول (8) تسجيل العراق فجوة نوعية موجبة لصالح الرجال بصورة إيجابية لهذا المؤشر بقيمة (8.34%)، وتشكِّل الأهمية المطلقة للنساء في منصب رئيسة قسم بواقع (20471) وبأهمية نسبية بواقع (6.32%) وللرجال بلغت الأهمية المطلقة بواقع (42322) رئيس قسم وبأهمية نسبية بواقع (4.67%) وهذا يعني أنَّ ردم الفجوة بين الجنسين يستدعي رفع النسبة المئوية للنساء بمقدار (34%.8)، ووَفْق مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين البالغ (483.0) فإنَّ مستوى التكافؤ أو المساواة بين الجنسين يميل لصالح الرجال على مستوى العراق، ويؤشِّر هذا إلى عدم وجود أنصاف وتكافؤ للفرص بين الجنسين في المناصب الإدارية العليا، ويُمكن القول إنَّ نظرة سريعة إلى الدوائر الحكومية، تُظهِر مدى هيمنة الرجل على المناصب العليا، إذ إنَّ رؤساء الأقسام والإدارات غالباً ما يكونوا من الرجال، تأتمر الموظفات بأوامرهم، وكأنَّ سلطتهم الرسمية هي امتداد لسلطاتهم البيتية[26].

ويُلاحظ من الشكل (6) أنَّ المحافظات كلها سجَّلت فجوة نوعية موجبة لصالح الرجال، ومنها محافظات (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة) وبمؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (592.0، 522.0، 336.0، 385.0، 727.0، 499.0، 177.0، 683.0، 086.0، 501.0، 122.0، 282.0، 420.0، 145.0، 138.0) على التوالي، وهذا لصالح الرجال أيضاً أي: إنَّه ذات تأثير سلبي على النساء؛ لانخفاض نسبتهم في شَغْلِ منصب رئيس قسم، وشَغْل الإدارات العليا في الجامعات كلها[27]، ويُمكن القول -بناءً لما سبق- إنَّ بعض القيم والتقاليد الاجتماعية الموروثة تُعدُّ أهم العقبات التي تقف أمام تعليم الفتاة، وشغل المناصب الإدارية.

26. هبة عبد المحسن عبد الكريم جابر، التحديات التي توجه المرأة القيادية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2012، ص75.

27. ندى عبد المجيد الأنصاري وندى إحسان، المرأة في التعليم العالي (2008_2012)، مجلة العلوم السياسية، العدد (47)، 2012، ص18.

جدول (7) مؤشر النوع الاجتماعي توزيع رؤساء الأقسام في الكليات والجامعات وَفْق المحافظات سنة 2018.

المحافظة	النساء		الرجال		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية		
نينوى	1957	37.2	3297	62.8	25.6	0.592
كركوك	558	34.3	1067	65.7	31.4	0.522
ديالى	455	25.2	1354	74.8	49.6	0.336
الأنبار	705	27.8	1833	72.2	44.4	0.385
بغداد	11070	42.1	15227	57.9	15.8	0.727
بابل	371	33.3	743	66.7	33.4	0.499
كربلاء	276	15.1	1556	84.9	69.8	0.177
واسط	745	40.6	1089	59.4	18.8	0.683
صلاح الدين	178	8	2054	92	84	0.086
النجف	2053	33.4	4085	66.6	33.2	0.501
القادسية	306	10.9	2505	89.1	78.2	0.122
المثنى	376	22	1334	78	56	0.282
ذي قار	824	29.6	1957	70.4	40.8	0.420
ميسان	208	12.7	1434	87.3	74.6	0.145
البصرة	389	12.2	2787	87.8	75.6	0.138
العراق	20471	32.6	42322	67.4	34.8	0.483

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018.

شكل (6) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي توزيع رؤساء الأقسام في الكليات والجامعات وَفْق المحافظات سنة 2018.

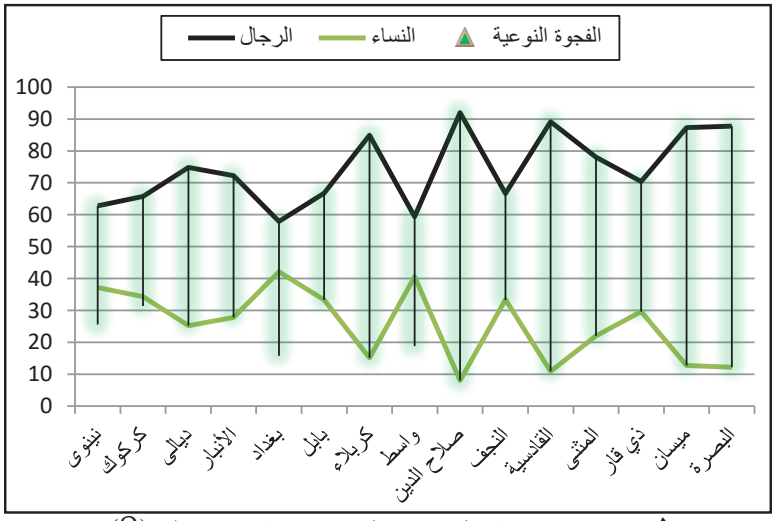

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (8).

المؤشرات الصحية للنوع الاجتماعي في العراق

صحة الإنسان وخلوها من العلل والأمراض هدف من أهداف التنمية المستدامة، والواجب على كل المجتمعات تحقيقها إذا ما أرادت تحقيق مستويات عالية من التنمية والحصول على مراكز متقدمة في جدول ترتيب دول العالم[28]، ومن أهم مؤشرات النوع الاجتماعي لرصد الأوضاع الصحية في العراق هي:

1- مؤشر النوع الاجتماعي للمتزوجين دون سن (18) سنة (زواج الأطفال Child marriage) وَفْق المحافظة:

قبل تناول مؤشر زواج الأطفال لا بُدَّ من التعرُّف على معنى الطفل والطفولة، إذ مع ورود مصطلحي (الطفل) و(الطفولة) في عديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومنها إعلان جنيف لحقوق الطفل الصادر عام 1924، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وإعلان حقوق

28. إبراهيم بدران، تطلعات لمصدر المستقبل في السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمي (قراءات وتجارب)، نهضة مصر، القاهرة، ص23.

الطفل الصادر 1959، إلا أنَّها لم تُحدِّد المقصود من هذين التعبيرين، وكذلك لم يُحدِّد معظمها الحد الأقصى لسن الطفل، أو نهاية مرحلة الطفولة، وتُعدُّ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لسنة 1989 الوثيقة الدولية الأولى التي تُعرف الطفل تعريفاً واضحاً وصريحاً، فقد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية الطفل بأنَّه كلُّ إنسانٍ لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه[29].

أمَّا القانون العراقي فلم يعطِ تعريفاً محدداً للطفل، إلا أنَّ قانون رعاية القاصرين رقم (78) لسنة 1980)) حدَّد سن الرشد بتمام الثامنة عشر من العمر، ويُعدُّ الصغير قاصراً، إذا قلَّ عمره عن الثامنة عشر، وعُدَّ مَن أكمل الخامسة عشر من عمره، وتزوجَّ بإذن المحكمة كامل الأهلية[30].

ويُلاحظ من الجدول (9) أنَّ نسبة النساء المتزوجات من دون سن (18) سنة على مستوى العراق سنة 2018، إذ بلغت (6.6%) وبحجم (54031) متزوجة، وللرجال بلغت بنسبة (0%.6) وبحجم (5259) متزوج، وبلغت قيمة الفجوة النوعية بين الجنسين (6-%) لصالح النساء بصورة سلبية، وهذا مؤشِّر على أنَّ هناك تأثيراً سلبياً على الفتاة؛ لأنَّ هذا الزواج يُعدُّ انتهاكاً لحقوق الفتيات في عمر الطفولة، إذ يُنْهِي تزويجها فرصَ تعليمها؛ ممَّا تضيق الفرص المتاحة أمامها؛ لتهيئة نفسها كأم ومربية ناجحة لأطفالها، كما أنَّها غير مهيئة للاهتمام بصحة الطفل وصحتها بعد الولادة، والزوجة القاصر لا تعلم حقوقها كطفلة، ولا حقوقها كأم، ويرفع هذا من نسبة تعرضها للعنف، وأيضاً يُعدُّ زواج الأطفال أحد الأسباب الرئيسة للتفكُّك الأسري وَفْق ما بيَّنته سجلات الطلاق في مجلس القضاء الأعلى العراقي[31].

ويُلاحظ من الشكل (7) أنَّ نسب زواج الأطفال بين الجنسين تباينت وَفْق الوحدات الإدارية، إذ جاءت محافظة البصرة بأدنى قيمة للفجوة النوعية بلغت (9.2%-)، وبلغت نسبة النساء المتزوجات دون سن (18) سنة في المحافظة (10%.1) وبحجم (7759)، وللذكور بلغت النسبة (9.0%) وبحجم (715).

أمَّا أعلى قيمة للفجوة النوعية فقد كانت من نصيب محافظتي (الأنبار، وذي قار) بقيمة

29. اتفاقية حقوق الطفل، المركز الوطني لحقوق الإنسان، طبع بالتعاون مع مكتب المنسق للأمم المتحدة في الأردن، عمان 1994، ص48.

30. جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة إصلاح النظام القانوني، ص5.

31. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، العراق التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 (شباب العراق تحديات وفرص)، مصدر سابق، ص67.

(8.4-%) لكلٍّ منهما، فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات من دون سن (18) سنة في محافظة الأنبار (5%.2) وبحجم (2385)، وللرجال بلغت النسبة (0%.4) وبحجم (199)، أمَّا محافظة ذي قار فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات دون سن (18) سنة في المحافظة (5%.5) وبحجم (3094) وللرجال بلغت النسبة (0%.7) وبحجم (403).

ويؤدِّي تفوُّق الإناث على الذكور في هذا الزواج، ولجميع المحافظات إلى حدوث فجوة نوعية سالبة لصالح الإناث بصورة سلبية، إذ يعني حرمان كثير من الإناث من التعليم، والصحة الجيدة، وعدم قدرة الفتاة على إثبات نفسها في المجتمع.

جدول (8) مؤشر النوع الاجتماعي المتزوجين دون سن 18 سنة (زواج الأطفال) وَفْق المحافظة سنة 2018

المحافظة	النساء		الرجال		الفجوة النوعية
	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%	
نينوى	6902	7	533	0.5	-6.5
كركوك	1727	5.6	164	0.4	-5.2
ديالى	2298	5.8	172	0.4	-5.4
الأنبار	2385	5.2	199	0.4	-4.8
بغداد	12558	6.8	993	0.5	-6.3
بابل	4708	8.9	507	0.9	-8
كربلاء	3059	9.9	392	1.2	-8.7

واسط	2579	7.3	338	0.9	-6.4
صلاح الدين	2595	6.2	311	0.7	-5.5
النجف	3939	10.3	516	1.3	-9
القادسية	2401	7.1	284	0.8	-6.3
المثنى	1608	7.3	206	0.9	-6.4
ذي قار	3094	5.5	403	0.7	-4.8
ميسان	2040	6.6	217	0.7	-5.9
البصرة	7759	10.1	715	0.9	-9.2
العراق	5403	6.6	5259	6.0	1 -6

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة، 2018.

شكل (7) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي المتزوجين دون سن 18 سنة (زواج الأطفال) وَفْق المحافظة سنة 2018

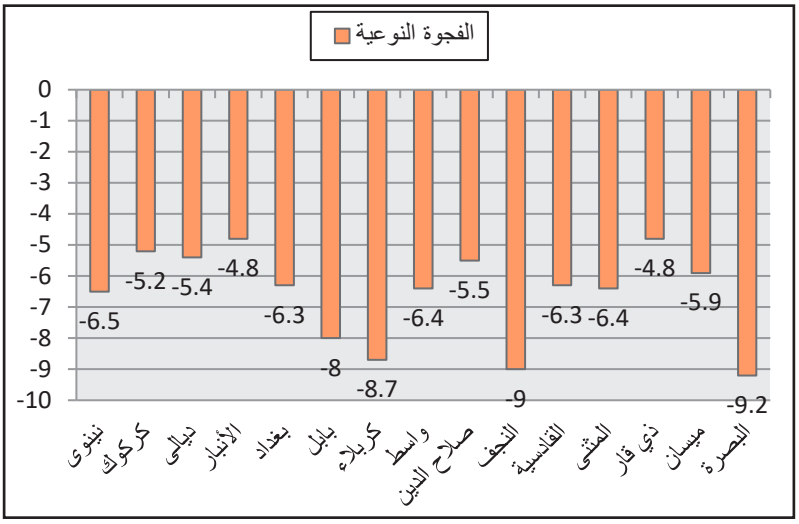

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (9) .

2- مؤشر النوع الاجتماعي المصابين بمرض فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) HIV prevalence)) وَفْق المحافظة:

يُعدُّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي وردت ضمن أهداف التنمية المستدامة، وأنَّ هناك مشكلاتٍ في البيانات والرصد لهذا المؤشِّر، إذ إنَّ البيانات الرسمية غير مقنعة، ويُعدُّ نقص المناعة المكتسبة واحد من أهم المشكلات الصحية في القرن الواحد والعشرين[32]، والعوز المناعي (الإيدز) من الأمراض الخطيرة، وكلمة (إيدز) هي مختصر لكلمة إنكليزية معناها نقص العوز المناعي المكتسب عند الإنسان، ويُسبِّبه فيروس نقص المناعة المكتسب (HIV)، وتؤدِّي الإصابة بهذا المرض إلى الوفاة، وينتقل عن طريق نقل الدم، والاتصال الجنسي، والمعدات الطبية الملوثة وخصوصاً الحُقَن[33]، أو عن طريق تعاطي المخدِّرات[34].

ويُلاحظ من الجدول (10) أنَّ العراق سجَّل فجوة نوعية لصالح الذكور بصورة سلبية، وبقيمة (60%.8)، وبأهمية مطلقة للإناث بلغت في سنة 2018 (21) إصابة، وبأهمية نسبية (19%.6) في حين تمثَّلت للذكور بأهمية مطلقة بلغت (86) إصابة وبأهمية نسبية (80%.4).

ويُلاحظ من الشكل (8) أنَّ جميع المحافظات حصلت على فجوة نوعية موجبة لصالح الذكور بصورة سلبية، ومنها محافظات: (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة) بفجوة نوعية بلغت (100%، 100%، 50%، 0%، 60%، 100%، 50%، 100%، 0%، 100%، 100%، 100%، 0%، 0%، 33%.4) لكلٍّ منهم على التوالي، ويُشير ذلك إلى ارتفاع عدد الإصابات بين الذكور، ويأتي العدد القليل للإصابات؛ لضعف التوثيق، والاهتمام بالفحص الدوري؛ لطبيعة المجتمع العراقي، وخصوصاً فيما يتعلَّق بالإناث، وأنَّ أعداد الإصابات هي في تزايد؛ لتطبيق وزارة الصحة المعايير العالمية؛ للكشف عن هذهِ الحالات، ومنها الفحص الإجباري للشخص الراغب بالزواج، وللشبان الذين يسافرون لمناطق موبوءة بعد عودتهم، فضلاً

32. كريم عزيز وناصر علي ورضوان حسين إبراهيم، تقييم معارف الطلبة عن مرض الإيدز في المعهد التقني الطبي في مدينة أربيل، مجلة الكوفة لعلوم التمريض، المجلد (3)، العدد (3)، 2013، ص1.

33. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، الإحصاءات البيئية للعراق (الأحوال الطبيعية، المؤشرات الصحية، المؤشرات الزراعية) لسنة 2015، 2016، ص8.

34. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أماكن الاحتجاز، نيويورك، 2008، ص33.

عن أنَّ هناك كثيراً من الظواهر السلبية التي أدَّت إلى انتشار هذا المرض، ومنها البطالة، والتفكُّك الأسري، وشيوع ممارسة الوشم، والحجامة التي قد تُستخدم فيها أدوات ملوَّثة، وانتشار صالات المساج، وكذا الوصمة والتمييز ضد المصابين؛ ممَّا يجعلهم يمتنعون عن مراجعة المؤسسات الصحية، وكذلك دخول الوافدين الأجانب من البلدان ذات الإصابات الكثيرة إلى العراق[35].

جدول (10) مؤشر النوع الاجتماعي المصابين بمرض (الإيدز) وَفْق المحافظة في العراق سنة 2018

المحافظة	الإناث		الذكور		الفجوة النوعية
	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	
نينوى	0	0	1	100	100
كركوك	0	0	4	100	100
ديالى	1	25	3	75	50
الأنبار	0	0	0	0	0
بغداد	14	20	56	80	60
بابل	0	0	3	100	100
كربلاء	1	25	3	75	50
واسط	0	0	1	100	100
صلاح الدين	0	0	0	0	0
النجف	0	0	4	100	100

35. بهاء عباس ياس، مرض العوز المناعي البشري (الإيدز) في العراق ومخاوف الانتشار، بحث منشور، مجلس النواب، دائرة البحوث، 2019، ص1_7.

القادسية	0	0	2	100	100
المثنى	0	0	1	100	100
ذي قار	2	50	2	50	0
ميسان	0	0	0	0	0
البصرة	3	33.3	6	66.7	33.4
العراق	21	19.6	86	80.4	60.8

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي، 2018، ص120.

شكل (8) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي المصابين بمرض (الإيدز) وَفْق المحافظات سنة 2018

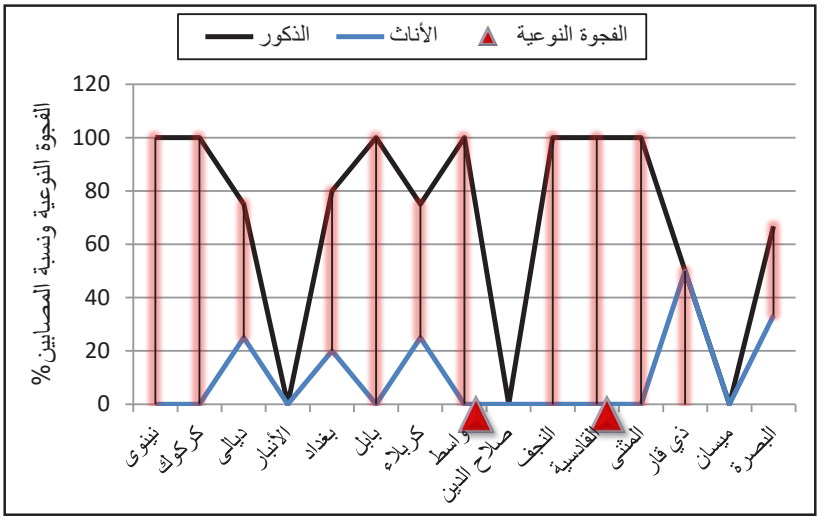

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (10) .

3- مؤشر النوع الاجتماعي عدد الوَفَيَات المترتبة عن الإصابات القاتلة لحوادث المرور وَفْق النوع والمحافظة:

يُعرف هذا المؤشر بأنَّه عدد الوَفَيَات؛ بسبب حوادث المرور إلى إجمالي الحوادث الجسمانية[36]، ويُعرف الحادث المروري بأنَّه الواقعة التي تسبِّبها المركبة في إحداث خسائر في الأرواح، أو الممتلكات، أو كليهما من دون قصد سابق أثناء قيادتها في الطريق[37].

وقد حدَّدت خطة التنمية المستدامة لسنة (2030) التي اعُتمدت حديثاً غاية طموحة تقتضي خفض عدد الوَفَيَات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في العالم إلى النصف بحلول سنة (2020)، ويتوقع أن تصبح حوادث المرور السبب الرئيس السابع للوفاة بحلول عام ((2030 إذا لم تتخذ إجراءات مستدامة[38].

وتُشير الدراسات في العراق إلى أنَّ الحوادث المرورية بازدياد، وهو مؤشِّر يدعو للقلق، ويتطلَّب وضع حلول، وخطط، وإستراتيجيات من قبل أصحاب القرار، والجهات المسؤولة للحد من ازدياد هذهِ المشكلة الخطيرة وتفاقمها[39].

وقبل تناول مؤشر النوع الاجتماعي (وَفَيَات حوادث المرور) لا بدَّ من معرفة المؤشرات المرتبطة بهذا الموضوع، وهي كلٌّ من (حوادث المرور، وعدد الوَفَيَات، وعدد الإصابات)، ويُلاحظ من الجدول (11) والشكل (9) ارتفاع عدد حوادث المرور المسجلة لسنة 2012، إذ بلغ عددها (10709) حادث، وبدأ اتجاه الحوادث بالانخفاض لسنة (2014_2016)، فقد بلغ عدد الحوادث في هذهِ السنوات (8814) و(8763) حادث على التوالي، وارتفع عدد الحوادث من جديد في سنة 2018 ليبلغ العدد (9852) حادث.

وقد سجَّل العراق عدداً كثيراً من الإصابات في سنة 2012 ليصل العدد (11009) جريح، وشهدت كل من سنة 2014_2016 تراجعاً لعدد الإصابات فقد بلغ العدد (9210) و (9016) جريح على التوالي، وفي سنة 2018 ارتفع عدد الإصابات ليصل إلى (10439) جريح، أمَّا مؤشِّر الوَفَيَات جرَّاء حوادث المرور فقد سجَّل العراق عدداً كبيراً من الوَفَيَات في سنة 2012، ليبلغ (3132) وفاة، مقارنةٍ مع سائر السنوات 2014_2016_2018 التي سجَّلت عدداً أقل من حالات الوَفَيَات التي بلغت (9210) و(9016) و(10439) وفاة على التوالي.

36. الأمين بوفضة، دراسة الوَفَيَات بسبب حوادث المرور (دراسة حالة ولاية باتنة)، رسالة ماجستير (منشورة)، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2013، ص8.

37. مود بن هزاع، الآثار النفسية لحوادث المرور، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد 4، العدد 2، الأردن، 2015، ص15.

38. حيدر عبد الحسين عباس، اختيار أفضل أنموذج للتنبؤ بعدد الحوادث المرورية في محافظات العراق الجنوبية، بحث دبلوم عالي، قسم الإحصاء التطبيقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019، ص40.

39. المصدر نفسه، ص63.

جدول (11) المؤشرات الرئيسية لحوادث المرور المسجلة في العراق للمدة (2012–2018)

السنة	عدد الحوادث	الوَفَيّات	الإصابات
2012	10709	3132	11009
2014	8814	2796	9210
2016	8763	2531	9016
2018	9852	2767	10439

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، تقرير إحصاء حوادث المرور المسجلة 2016 - 2018.

شكل (9) المؤشرات الرئيسة لحوادث المرور المسجلة في العراق للمدَّة (2012 – 2018)

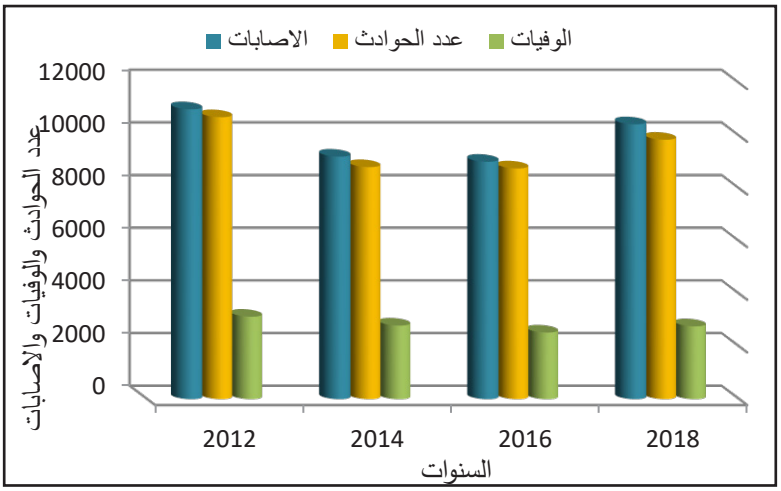

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (11).

ويتضح من الجدول (12) تسجيل العراق فجوة نوعية لصالح الذكور بصورة سلبية، وبقيمة (6.59%)، وقد بلغت الأهمية المطلقة لضحايا حوادث المرور(الوَفَيّات) من الإناث (560) قتيل، وبنسبة (2.20%)، وبأهمية مطلقة للذكور (2207) قتيل، وبنسبة (79%.8).

أمَّا على مستوى المحافظات فيُلاحظ من الشكل (10) أنَّ هناك تبايناً مكانياً في توزيع حوادث المرور بين الجنسين، فترتفع حوادث المرور بالنسبة للذكور مقارنةٍ مع الإناث في جميع الوحدات الإدارية.

جدول (11) مؤشر النوع الاجتماعي وَفَيَات حوادث المرور وَفْق المحافظة سنة 2018

المحافظة	الإناث		الذكور		الفجوة النوعية
	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	
نينوى	27	22.5	93	77.5	55
كركوك	16	16.7	80	83.3	66.6
ديالى	33	16.3	170	83.7	67.4
الأنبار	7	8.2	78	91.8	83.6
بغداد	34	12	249	88	76
بابل	66	27.2	177	72.8	45.6
كربلاء	31	23.5	101	76.5	53
واسط	56	24.1	176	75.9	51.8
صلاح الدين	5	8.3	55	91.7	83.4
النجف	50	23.5	163	76.5	53

المحافظة	الإناث		الذكور		الفجوة النوعية
	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	الأهمية المطلقة	الأهمية النسبية	
القادسية	26	15.6	141	84.4	68.8
المثنى	16	12.2	115	87.8	75.6
ذي قار	82	25.6	238	74.4	48.8
ميسان	32	26	91	74	48
البصرة	79	22	280	78	56
العراق	560	20.2	2207	79.8	59.6

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، تقرير إحصاء حوادث المرور المسجلة لسنة 2018، نيسان 2019.

شكل (10) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي وَفيَات حوادث المرور وَفْق المحافظة سنة 2018

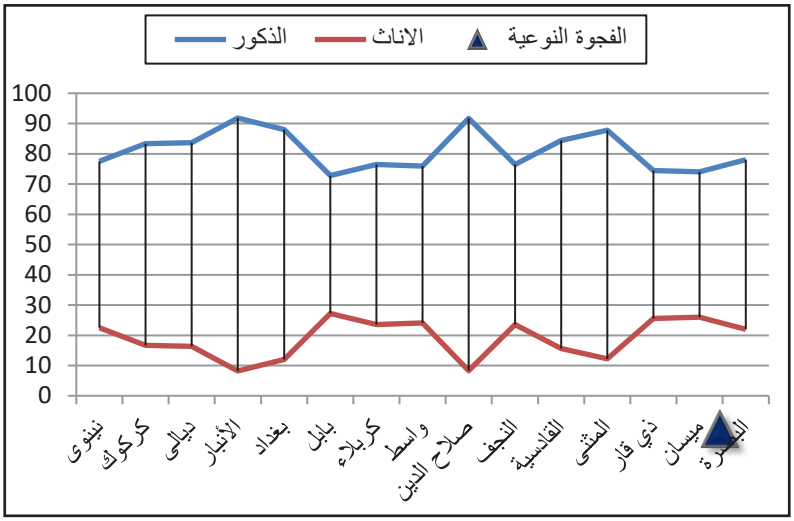

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (12).

مؤشرات النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية في العراق

يفرض النظام الاقتصادي كغيره من الأنظمة الاجتماعية الأخرى سيطرته على حياة المرأة بتثبيت علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، فيمنح الرجل حق ملكية الأسرة وسيادتها؛ لأنَّه الوحيد الذي يقوم بالإسهام الاقتصادي للأسرة، وبهذا يُعدُّ الدور الاقتصادي للمرأة دوراً ثانوياً مهملاً[40]، وأنَّ تقسيم العمل بين الجنسين هو نتاج العلاقات الطبقية الأبوية، والذي ساهم في خلق الشعور بالدونية لدى المرأة، وقد ترفع الرجل عن العمل المنزلي الذي استنزف كيان المرأة بحجة أنَّه المعيل، وعلى الزوجة خدمته، ممَّا فرض على المرأة وضعاً لا خيارَ لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذي يستنزف كيانها من دون مقابل، لكي يأتي الرجل فيما بعد معتداً ومتسلطاً؛ لأنَّه يُعيلها، ويحميها، ويسترها[41]، وهناك كثير من المعوقات التي تؤثر على نظرة المجتمع لعمل المرأة ومنها: (ثقافة المجتمع، والدين، والعادات والتقاليد، والسلطة الذكورية)، ومن أهم مؤشرات النوع الاجتماعي لرصد الأوضاع الاقتصادية، وهي:

1- معدل البطالة بين السكان بعمر ((15 سنة فأكثر وَفْق النوع والمحافظة:

يُعدُّ هذا المؤشر أحد المؤشِّرات التي ركَّزت عليها أهداف التنمية المستدامة، إذ تُعدُّ البطالة في الوقت الحاضر من المشكلات التي تواجه معظم البلدان سواءً كانت متقدمة أم نامية، وإنِ اختلفت في حدِّتها[42]، ويُمكن تأشير خطورة هذهِ المشكلة من ضخامة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن خطورتها النفسية والأمنية، والإحباط والهجرة بحثاً عن العمل، والتفكُّك الأسري، والانحراف الأخلاقي، والطلاق، والفقر[43].

ويُلاحظ من الجدول (13) أنَّ معدَّل البطالة في العراق بعمر (15) سنة فأكثر للنساء

40. أمل سالم العواودة، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في عمان، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005، ص40.

41. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط8، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001، ص211.

42. أثير محمد ناجي عزت، دراسة إحصائية عن واقع البطالة بين محافظات العراق، بحث دبلوم عالي، قسم الإحصاء التطبيقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص1.

43. شلير علي صالح، دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة أربيل، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد (57)، 2017، ص247.

يُشكِّل بمعدل (31%) وبحجم (300229)، في حين بلغ معدل البطالة للرجال (9.10%)، وبحجم (104967)، وبفجوة نوعية سالبة لصالح النساء بصورة سلبية بقيمة (1.-20%)، إذ يعني انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل، وذلك أنَّ العمل الذي تُحدِّده الأسرة في مجتمعنا للأنثى يكون تبعاً للقيم والعادات في المجتمع، وهو أن يكون داخل المنزل[44].

ويُلاحظ من الشكل (11) ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنةٍ مع الرجال في جميع المحافظات ما عدا محافظة ميسان التي ارتفعت فيها معدلات البطالة بين الرجال، إذ جاءت بأعلى قيمة للفجوة النوعية بلغت (5%.3) لصالح الرجال بصورة سلبية، ويُمكن إرجاع أسباب معدلات البطالة العالية بين النساء إلى منظومة التحيزات الاجتماعية المتأصلة ضد توظيف المرأة[45].

جدول (13) مؤشر النوع الاجتماعي معدل البطالة بين السكان بعمر(15) سنة فأكثر وَفْق المحافظة سنة 2018

المحافظة	النساء		الرجال		الفجوة النوعية
	الحجم	المعدل%	الحجم	المعدل%	
نينوى	36980	35.7	17157	16.4	-19.3
كركوك	9775	19.8	2590	5.4	-14.4
ديالى	18535	37.3	3773	7.7	-29.6
الأنبار	19762	66	13353	25.7	-40.3
بغداد	61769	24.2	17234	6.7	-17.5
بابل	19603	32.4	6522	10.9	-21.5

44. فوزية العطية، المرأة والتغير الاجتماعي، مؤسسة الخليج العربي للطباعة والنشر، 1983، ص 68.
45. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية، 2009، ص111.

كربلاء	6803	18.8	1938	5.4	-13.4
واسط	4854	12.1	3301	8.3	-3.8
صلاح الدين	11143	24.3	3178	7	-17.3
النجف	11781	27.2	2927	6.9	-20.3
القادسية	14862	40.1	5374	14.7	-25.4
المثنى	9856	42.1	2198	9.6	-32.5
ذي قار	23744	39.7	9712	16.4	-23.3
ميسان	4872	15.5	5889	20.8	5.3
البصرة	19164	23.1	4344	5.3	-17.8
العراق	300229	31	104967	10.9	-20.1

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة، 2018.

شكل (11) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي معدل البطالة بين السكان بعمر(15) سنة فأكثر وَفق المحافظة سنة 2018.

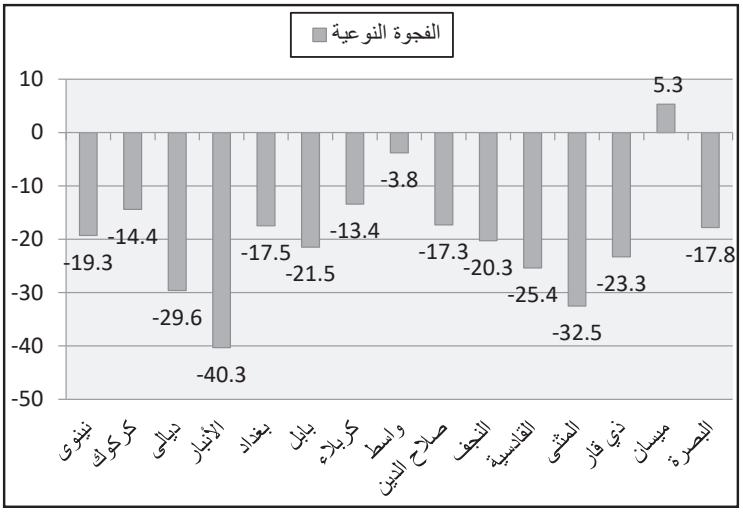

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (13) .

2- عمالة الأطفال بعمر (6_14) سنة ((Child labour وَفْق النوع والمحافظة:

الغاية التي تهدف إليها التنمية المستدامة هو (اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري، وإنهاء عبودية العصر الحديث، والاتجار بالبشر، وضمان حظر أسوء صور عمالة الأطفال، والقضاء عليها، وإنهاء عمالة الأطفال بصورها كلها بحلول عام 2025)[46] ، ويختلف مفهوم عمالة الأطفال عن عمل الأطفال، ويجب علينا أن نُفرِّق بين المفهومين.

إذ إنَّ عمل الأطفال (child work) ظاهرة عالمية النطاق؛ بسبب الفقر والتقاليد والثقافة منذُ زمنٍ بعيد، أمَّا عمالة الأطفال (Child labour) فيقصد بها تشغيل الطفل واستغلاله استغلالاً غير مشروع في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية بعيداً عن الإطار الأسري، مُقابل أجر مادي، وهنا الطفل حين يعمل بهذهِ الطريقة فإنَّه يُمنع من أن يعيش طفولته، أو يُحظى بالتعليم الأساسي[47].

ويُلاحظ من الجدول (14) أنَّ العراق يُسجِّل فجوة نوعية لصالح الذكور بصورة سلبية بلغت (2%.4)، إذ بلغ حجم الإناث من العاملات بعمالة الأطفال (4690) وبنسبة (1%.6) وللذكور بحجم (12804) وبنسبة (4%)، وهذا يُشير إلى ارتفاع حجم عمالة الأطفال من الذكور؛ ويعود سبب ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي تقلِّل من فرص العمل خارج المنزل للإناث بهذا العمر في أغلب الأحيان[48].

ويُلاحظ من الشكل (12) أنَّ جميع المحافظات حصلت على فجوة نوعية موجبة لصالح الذكور بصورة سلبية، ويعود هذا التباين بين الجنسين إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي تنهض بدورٍ في ارتفاع نسب الذكور العاملين من الأطفال عن نسبة الإناث، إذ تمنع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الأنثى من المشاركة في بعض الأعمال والنشاطات الاقتصادية؛ ممَّا يقلِّل من نسبة

46. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (مستحدث الأدلة لصالح الأطفال) Mics، ص250.

47. يوشي سهام، تأثير عمالة الأطفال على التحصيل الدراسي للتلميذ، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي، 2016، ص10.

48. خديجة حسن جاسم المشهداني، عمل الأطفال في الشوارع (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص129.

مشاركتها في عمالة الأطفال، وهو مؤشِّر إيجابي لصالح الإناث[49].

جدول (13) مؤشر النوع الاجتماعي عمالة الأطفال بعمر (6_14) سنة وَفْق المحافظات سنة 2018.

المحافظة	الإناث		الذكور		الفجوة النوعية
	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%	
نينوى	147	0.3	1120	2.9	2.6
كركوك	745	4.8	1199	7	2.2
ديالى	45	0.2	339	1.8	1.6
الأنبار	17	0.4	510	2.3	1.9
بغداد	534	0.6	2993	3.1	2.5
بابل	1455	5.9	2164	8.2	2.3
كربلاء	14	0.5	200	1.3	0.8
واسط	136	1.7	623	3.6	1.9
صلاح الدين	170	0.9	519	2.5	1.6
النجف	17	0.8	522	3	2.2
القادسية	175	1.2	454	2.7	1.5
المثنى	80	0.9	207	1.9	1
ذي قار	25	0.3	165	0.5	0.2
ميسان	193	1.5	744	5.6	4.1
البصرة	131	0.4	656	1.9	1.5
العراق	4690	1.6	12804	4	2.4

49. ضياء كريم علي دهام أبو شبع، التحليل الجغرافي لظاهرة عمالة الأطفال في مدينة النجف الأشرف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2017، ص106.

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة، 2018.

شكل (12) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي عمالة الأطفال بعمر (6_14) سنة وَفْق المحافظات سنة 2018

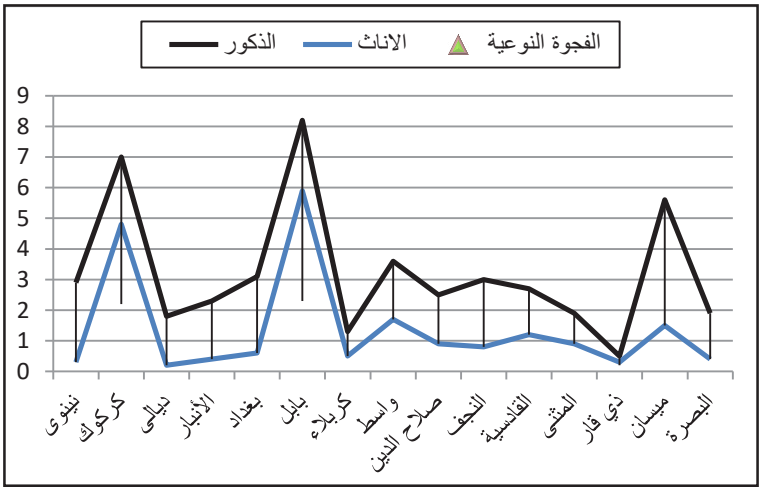

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (13) .

مؤشرات النوع الاجتماعي للمشاركة السياسية في العراق

تُعدُّ مشاركة المرأة السياسية بصورها المباشرة وغير المباشرة مؤشراً إيجابياً أساسياً من مؤشرات التطور الحضاري لأي مجتمع[50].

وقد حصلت المرأة على حق الانتخاب في العراق عام 1967 بموجب قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة رقم 7))، لكنَّها لم تمارس هذا الحق فعلياً، إلا بعد صدور قانون رقم (55) لسنة 1980 الذي أُقِرَّ بحق المرأة في التصويت والترشيح لعضوية المجلس الوطني عن طريق نصه في المادة رقم 12)) على ذلك، مثلما جاءت المادة (13) من قانون المجلس الوطني رقم (26) لسنة 1990 لتؤكِّد هذا الحق[51]، ولقد كان للمرأة نصيب من هذا الاهتمام حينما شُكِّلَ البرلمان العراقي بعد عام 2003[52]، وبعد هذا العام بدأت جملة من المراجعات التصحيحية لأحوال البلاد قطفت المرأة جزءاً من ثمارها بتحويل المشاركة في شؤون البلاد العامة بما فيها السياسية من حبر على أوراق الوثائق الوطنية إلى التطبيق الواقعي، ومن هذا المنطلق جاء الدستور العراقي الدائم الذي صوَّت له (78%) من العراقيين في استفتاء 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2005 بعدد من المكاسب للمرأة العراقية، ففي الوقت الذي كفلت المادة (16) تكافؤ الفرص، وأكَّدت حق مشاركة المرأة في الشؤون العامة، وتمتعها في الحقوق السياسية بما فيها التصويت والانتخاب والترشيح شأنها في ذلك شأن الرجل في المادة رقم (20)، فإنَّ الدستور ثبَّت حصة للنساء (كوتا) في مجلس النواب لا تقل عن ربع عدد أعضائه، ويُعدُّ هذا مكسباً تحقَّق للمرأة العراقية لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، في الوقت الذي لم يتوفر ذلك للنساء في عدد من البلدان العربية ذات المجالس النيابية العريقة، إذ ما زالت النساء تكافح لأن تحصل على مقعد، أو مقعدين[53]، وأنَّ لهذا النظام كثيراً من المزايا والعيوب، من أبرزها:

مزايا نظام الكوتا هي:

50. ستار جبار علاي، دور المرأة في الحياة السياسية العراقية، مجلة حوار الفكر، العدد (45)، 2018، ص93.
51. بيداء صداع ماضي الدليمي، التمكين السياسي للمرأة وأثرُهُ على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، 2018، ص41.
52. هناء إدوارد، التمثيل النسبي للمرأة العراقية، مجلة شؤون عراقية، العدد (2)، عمان، 2011، ص98.
53. إيناس عبد السادة علي وبتول حسين علوان وسناء كاظم كاطع، لجنة المرأة والأسرة والطفولة في البرلمان العراقي (رصد وتقييم)، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بدون سنة، ص1.

1. يعطي للمرأة فرصةَ الوصول إلى البرلمان.
2. يعطي للمرأة فرصةً لإثبات قدراتها السياسية.
3. يعطي للمرأة فرصةً للمشاركة السياسية مهما كانت قوانين الانتخابات المتبعة.
4. يعطي للمرأة فرصةً؛ لتقديم قضاياها ومشكلاتها تقديماً مباشراً.
5. يقلِّص الفجوة بين الرجل والمرأة على صعيد الترشيح والتصويت بين الجنسين[54].

عيوب نظام الكوتا هي:

1. يحدُّ من ضمانات المشاركة على المدى البعيد.
2. يحول دون زيادة عدد المقاعد التي تُمنَح للمرأة.
3. يحدُّ من طموح المرأة في البرلمان.
4. غالباً ما تُحْصَر المرأة في أصوات النساء، وتفقد أصوات الرجال.
5. التخلِّي عن مبدأ المنافسة المتكافئة بين المرشحين رجالاً ونساءً[55].

ومن أهم مؤشرات النوع الاجتماعي للمشاركة السياسية هي:

1- الفجوة النوعية لعدد مقاعد مجلس النواب العراقي وَفْق المحافظة

باتت دراسة واقع المرأة عن طريق دورها في المشاركة السياسية قضيةً لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحلي لدى الدول فحسب، بل أصبحت من المحاور الأساسية التي تُناقش إقليمياً ودولياً في المؤتمرات، والندوات، وعلى أعلى المستويات السياسية، ويأتي هذا الاهتمام لترسيخ مفهوم المساواة بين الجنسين؛ للعمل معاً؛ لتحقيق التنمية الشاملة[56]. يعتمد تمثيل نسبة النساء في البرلمان العراقي على تطبيق نظام الكوتا في انتخاب المجلس التشريعي، ومجالس المحافظات[57].

ويلاحظ عن طريق جدول (15) أنَّ حصة النساء من الكوتا في الدورة التشريعية (2007_2010) بلغت (75) مقعداً من أصل (275) مقعد بنسبة (3.27%)، وبلغت قيمة الفجوة بين الجنسين (4.45%) لصالح الرجال، وفي الدورة التشريعية الثانية (2010_2014) بلغت حصة النساء من المقاعد البرلمانية (82) مقعداً من مجموع (325) مقعد، وبنسبة (25%.2)

54. مشروع راصدات، التقرير الأول (تعزيز دور البرلمانية العراقية)، دار الأطلس للطباعة المحدودة، بغداد، 2011، ص14_15.
55. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، إحصاءات المرأة والرجل في العراق، ص49.
56. عبدالهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1985، ص47.
57. حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرأة في العراق مقاربة من منظور النوع الاجتماعي، بحث من أعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة تحت عنوان (بناء الإنسان، بناء العراق 1820 كانون الأول 2008)، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص374.

وبفجوة نوعية بلغت قيمتها (49%.6) لصالح الرجال، ويعتمد عدد المقاعد على عدد السكان.

أمَّا في الدورة التشريعية الثالثة (2014_2018) فقد بلغت حصة النساء من المقاعد البرلمانية (83) مقعداً من مجموع (328) مقعد، وبفجوة نوعية موجبة لصالح الرجال بلغت (49%.4)، وقد حصلت النساء على (83) مقعداً من أصل (284) مقعد في الدورة التشريعية الرابعة (2018_2022) وبنسبة (2.25%)، وبلغت الفجوة بين الجنسين (6.49%) لصالح الرجال، وهذا يُشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في المجال السياسي، وهناك حاجة إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بما يضمن حق المشاركة السياسية للمرأة.

جدول (14) عدد أعضاء مجلس النواب في العراق وَفْق النوع للمدَّة (2007–2018)

الدورة التشريعية	عدد النساء	النسبة%	عدد الرجال	النسبة%	الفجوة النوعية
2010 - 2007	75	3.27	200	7.72	4.45
2014 - 2010	82	2.25	243	8.74	6.49
2018 - 2014	83	3.25	245	7.74	4.49
2022 - 2018	83	2.25	246	8.74	6.49

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، إحصاءات المرأة والرجل في العراق، 2019.

يُلاحظ في جدول (16) تسجيل العراق فجوةً نوعيةً موجبةً لصالح الرجال في عدد مقاعد مجلس النواب العراقي بنسبة (48%.6)، إذ بلغ عدد مقاعد النساء في مجلس النواب العراقي ما عدا إقليم كردستان (71) مقعداً وبنسبة (25.7%)، وبلغ عدد مقاعد الرجال (205) مقعداً

وبنسبة (74.3%)، وقد بلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (0.345) وهو لصالح الرجال أيضاً.

ويُلاحظ في شكل (13) أنَّ جميع المحافظات سجَّلت فجوة نوعية لصالح الرجال بصورة إيجابية، ومنها محافظات (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة) بقيمة (48.4%، 50%، 42.8%، 46.6%، 50.8%، 53%، 45.4%، 45.4%، 50%، 50%، 45.4%، 42.8%، 47.4%، 40%، 52%) على التوالي، وبلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (0.347، 0.333، 0.400، 0.364، 0.326، 0.307، 0.375، 0.375، 0.333، 0.333، 0.375، 0.400، 0.356، 0.428، 0.315) على التوالي وهو لصالح الرجال أيضاً، ومع وجود نظام الكوتا فإنَّ الفجوة النوعية تكاد تكون معروفة وهي (75) للرجال مقابل (25) للنساء.

جدول (15) مؤشر النوع الاجتماعي عدد مقاعد مجلس النواب العراقي وَفْق المحافظة سنة 2018

المحافظة	النساء		الرجال		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%		
نينوى	8	25.8	23	74.2	48.4	0.347
كركوك	3	25	9	75	50	0.333
ديالى	4	28.6	10	71.4	42.8	0.400
الأنبار	4	26.7	11	73.3	46.6	0.364
بغداد	17	24.6	52	75.4	50.8	0.326
بابل	4	23.5	13	76.5	53	0.307
كربلاء	3	27.3	8	72.7	45.4	0.375

واسط	3	27.3	8	72.7	45.4	0.375
صلاح الدين	3	25	9	75	50	0.333
النجف	3	25	9	75	50	0.333
القادسية	3	27.3	8	72.7	45.4	0.375
المثنى	2	28.6	5	71.4	42.8	0.400
ذي قار	5	26.3	14	73.7	47.4	0.356
ميسان	3	30	7	70	40	0.428
البصرة	6	24	19	76	52	0.315
العراق	71	25.7	205	74.3	48.6	0.345

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2018.

شكل (13) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي عدد مقاعد مجلس النواب العراقي وَفْق المحافظات سنة 2018

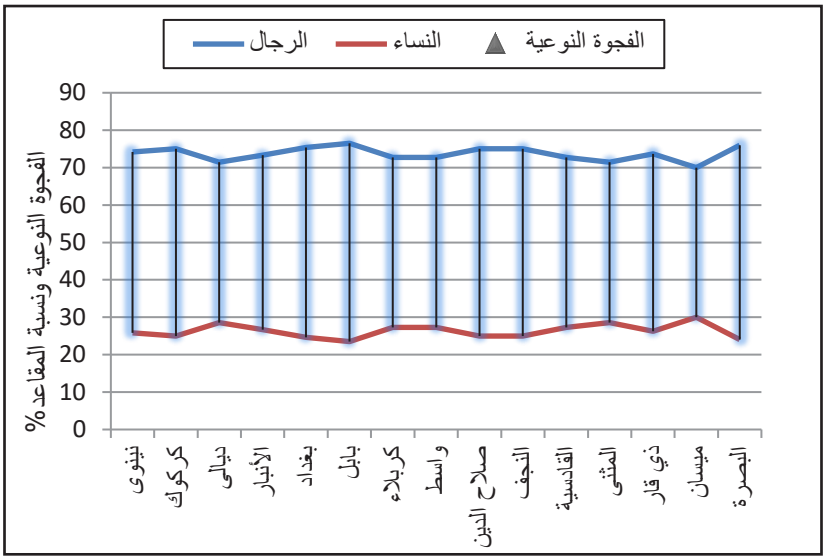

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (16).

2- الفجوة النوعية لعدد مقاعد مجالس المحافظات في العراق وَفْق المحافظة

يُلاحظ في جدول (17) تسجيل العراق فجوةً نوعيةً موجبةً لصالح الرجال بقيمة (49.4%) في تمثيل مقاعد مجالس المحافظات، وبلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين (0.338) ويكون لذلك تأثير سلبي لصالح النساء؛ لانخفاض أعدادهن في تمثيل مقاعد مجالس المحافظات، إذ إنَّ مراجعة التغيرات السياسية الخاصة بقضية المرأة تدلُّ على أنَّها ما تزال تابعة لدور الرجل السياسي؛ لأنَّ الاطلاع على طبيعة النخب النسوية في المؤسسات السياسية تُشيرُ إلى أنَّهنَّ في الأغلب زوجات، أو أخوات، أو قريبات لشخصيات سياسية يعملن في ظلها، هذا ما حجب إمكانية استقلال المرأة في العمل السياسي[58].

ويلاحظ في شكل (14) أنَّ المحافظات كلها جاءت بفجوة نوعية موجبة لصالح الرجال بصورة إيجابية، ولصالح النساء بصورة سلبية، إذ تنخفض أعداد النساء في مقاعد مجالس المحافظات ومنها محافظات: (نينوى، وكركوك، وديالى، والأنبار، وبغداد، وبابل، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، والنجف، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان، والبصرة) بقيمة (50%، 8.53%، 53%.8، 8.42%، 49%، 50%، 45%.4، 50%، 53%.8، 53%.8، 50%، 40%، 50%، 4.45%، 50%) لكلٍّ منهم على التوالي.

وبلغ مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين لهذهِ المحافظات (0.333، 0.300، 0.300، 0.400، 0.342، 0.333، 0.375، 0.333، 0.300، 0.300، 0.333، 0.428، 0.333، 0.375، 0.333) لكلٍّ منهم على التوالي، وهو لصالح الرجال أيضاً.

جدول (16) مؤشر النوع الاجتماعي عدد مقاعد مجالس المحافظات في العراق وَفْق المحافظة سنة 2018

58. عبدالهادي الجوهري، مصدر سابق، ص48.

المحافظة	النساء		الرجال		الفجوة النوعية	مؤشر دليل التكافؤ بين الجنسين
	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%		
نينوى	6	25	18	75	50	0.333
كركوك	3	23.1	10	76.9	53.8	0.300
ديالى	3	23.1	10	76.9	53.8	0.300
الأنبار	4	28.6	10	71.4	42.8	0.400
بغداد	12	25.5	35	74.5	49	0.342
بابل	4	25	12	75	50	0.333
كربلاء	3	27.3	8	72.7	45.4	0.375
واسط	3	25	9	75	50	0.333
صلاح الدين	3	23.1	10	76.9	53.8	0.300
النجف	3	23.1	10	76.9	53.8	0.300
القادسية	3	25	9	75	50	0.333
المثنى	3	30	7	70	40	0.428
ذي قار	4	25	12	75	50	0.333
ميسان	3	27.3	8	72.7	45.4	0.375
البصرة	5	25	15	75	50	0.333
العراق	62	25.3	183	74.7	49.4	0.338

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، إحصائية وزارة التخطيط، سنة 2018.

شكل (14) الفجوة النوعية لمؤشر النوع الاجتماعي عدد مقاعد مجالس المحافظات في العراق وَفْق المحافظات سنة 2018

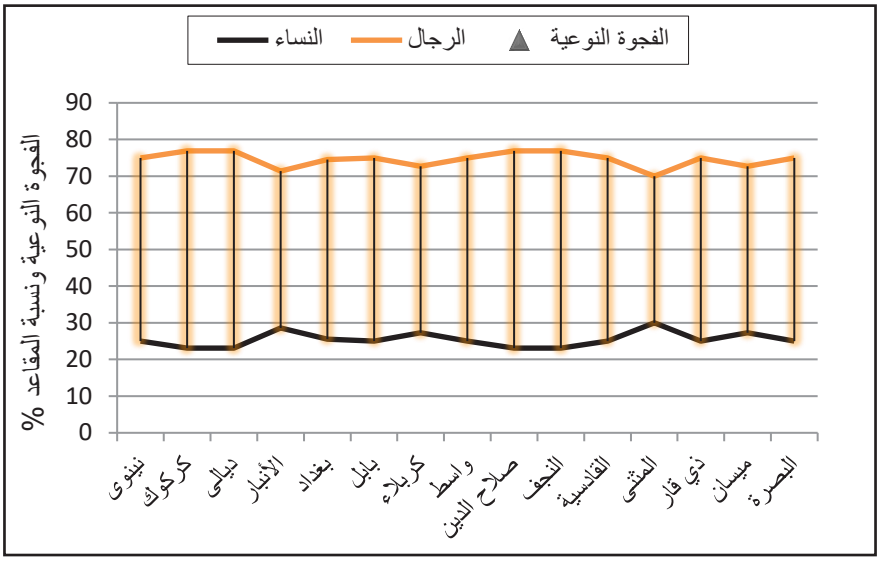

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (17).

النتائج:

1. إنَّ هناك كثيراً من المعوقات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تحرم المرأة من التمتع بحقوقها في المجالات كلها، إذ إنَّ ما تُعانيه المرأة في العراق هو بسبب العادات والتقاليد المتوارثة التي تؤثِّر على مكانة المرأة في المجتمع.

2. سجَّلت محافظة بغداد أدنى قيماً للفجوة النوعية، ولأكثر المؤشرات؛ ويعود ذلك إلى العادات والتقاليد التي تتميَّز بها المحافظة، واتسعت الفجوة النوعية في عديد من المحافظات، ولأكثر المؤشرات، ومنها محافظة: (نينوى، وصلاح الدين، وميسان، والمثنى، وواسط، والأنبار).

3. سيادة العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحدُّ من فرص التعليم، ولا سيَّما للفتيات، إذ بلغ معدل التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي 93)%)، وللفتيان (96%)، وبفجوة نوعية بلغت (3%) لصالح الفتيان بصورة إيجابية، وبلغ معدل التحاق الفتيات في مرحلة الدراسة المتوسطة 54)%) وللفتيان 56)%) وبفجوة نوعية بلغت 2)%) لصالح الفتيان بصورة إيجابية أيضاً، أمَّا معدل التحاق الفتيات في مرحلة التعليم الإعدادي فقد بلغ (30%) وللفتيان 26)%) وبفجوة

نوعية بلغت 4)-%) لصالح الفتيات بصورة إيجابية.

4. تباينت نسب الالتحاق بين الجنسين في مؤشر الالتحاق في التعليم الجامعي، وجاءت أكثر المحافظات بفجوة نوعية سالبة لصالح الإناث بصورة إيجابية، إذ يرتفع معدل التحاق الإناث في التعليم الجامعي على مستوى العراق بنسبة (2.50%)، وللذكور بنسبة (8.49%) وبفجوة نوعية بلغت (4.-0%)؛ لاختلاف الأدوار بين الجنسين، وزيادة الوعي لدى الإناث لأهمية الدخول إلى الجامعة، وبالمقابل تدني أعداد الذكور الملتحقين؛ لانتقالهم إلى العمل، أو السفر إلى الخارج؛ لإتمام دراستهم.

5. ارتفاع حجم الفجوة بين الجنسين في إشغال المناصب الإدارية العليا لمؤشر (مديرو المدارس، ورؤساء الأقسام)، إذ أثبتت الدراسة أنَّ نسبة مساهمة المرأة في هذه المواقع صغير جداً، ويعود ذلك لتفضيل رئاسة الرجل لتلك المناصب، إذ بلغ حجم الفجوة النوعية لمؤشر توزيع مديري المدارس (4.31%) لصالح الرجال، ولمؤشر توزيع رؤساء الأقسام بلغت (34%.8).

6. إنَّ هناك فجوة نوعية متباينة للمؤشرات الصحية، فقد بلغ حجم الفجوة النوعية لمؤشر زواج الأطفال بنسبة (6-%) لصالح الإناث؛ بسبب العادات الاجتماعية المفروضة على الإناث بالدرجة الأساس، ولا سيَّما في المناطق الريفية.

أمَّا مؤشرات النوع الاجتماعي المصابين بمرض العوز المناعي (الإيدز) فقد جاءت أكثر المحافظات بفجوة نوعية موجبة لصالح الذكور بصورة سلبية، إذ بلغ حجم الفجوة النوعية على مستوى العراق لمؤشر المصابين بمرض العوز المناعي (الإيدز) (8.60%).

واتسعت الفجوة النوعية لمؤشر وَفَيَات حوادث المرور، فقد جاءت المحافظات كلها بفجوة نوعية موجبة لصالح الذكور بصورة سلبية، إذ بلغ حجم الفجوة النوعية على مستوى العراق (59%.6).

7. إنَّ لسيادة العادات والتقاليد الاجتماعية أثراً في حرمان المرأة من العمل، إذ إنَّ هناك ارتفاعاً بمعدلات البطالة بين النساء مقارنة بالرجال، وبلغ حجم الفجوة بين الجنسين في مؤشر البطالة (1.20-%) لصالح النساء بصورة سلبية، وتُشير هذه القيمة إلى حرمان المرأة من العمل مقارنة بالرجل، إذ يتسم المجتمع بالثقافة الذكورية التي لها أثر كبير في التمايز وَفْق النوع الاجتماعي.

8. جاءت جميع المحافظات بفجوة نوعية موجبة لصالح الذكور بصورة سلبية لمؤشر عمالة

الأطفال بعمر(6_14) سنة، فقد بلغت قيمة الفجوة بين الجنسين على مستوى العراق (4%) لصالح الذكور بصورة سلبية، ويعني هذا ارتفاع عمالة الأطفال للذكور بعمر (6_14) سنة، ويؤثّر هذا على سلامة الأطفال وصحتهم؛ بسبب ممارستهم للأعمال الثقيلة والخطيرة.

9. توصلت الدراسة إلى أنَّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية لمؤشر مجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات يعود إلى تخصيص نظام الكوتا (25%.2)، ويعني هذا أنَّ فكرة تقبُّل المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تشكِّل نسبة ضئيلة، أمَّا مؤشر مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية فقد تراجعت ضمن هذا المؤشر مقارنة بالرجل، إذ بلغت قيمة الفجوة بين الجنسين (3.12%)، ويعود ذلك إلى ثقافة المجتمع التي تقف حجر عثرة أمام المشاركة الفعالة للمرأة، ومحاولة استبعادها، وتهميشها سياسياً.

10. يتباين دليل فجوة النوع الاجتماعي بين محافظة وأخرى، إذ جاءت محافظة (بغداد) بأعلى قيمة لدليل فجوة النوع الاجتماعي بلغت (750.0)؛ لارتفاع قيم أدلة الميادين في حين سجَّلت محافظة (ميسان) أدنى قيمة للدليل بلغت (639.0).

11. تتباين ميادين أدلة فجوة النوع الاجتماعي على مستوى العراق، فقد حصل على مستوى تكافؤ مرتفع جداً بين الجنسين في ميدان دليل الصحة والرفاه، إذ بلغت قيمة الدليل (016.1)، في حين جاء ميدان التعليم بالمرتبة الثانية في مستوى التكافؤ بين الجنسين بقيمة (857.0)، ولكن بالمقابل تبتعد المرأة عن التكافؤ بين الجنسين في مجال المشاركة الاقتصادية بقيمة (608.0)، وتنخفض أيضاً قيمة الدليل الديمغرافي إذ بلغت قيمته (546.0)، وينخفض جداً مستوى التكافؤ بين الجنسين في دليل المشاركة السياسية وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات، إذ بلغت قيمة الدليل (498.0).

12. يرتبط دليل فجوة النوع الاجتماعي بعلاقة قوية جداً مع ميدان التعليم بقيمة (0.869)، ومع دليل المشاركة الاقتصادية بالمرتبة الثانية في قوة علاقة الارتباط بقيمة (0.696)، وهي علاقة قوية جداً، وارتبط هذا الدليل مع ميدان المشاركة السياسية والتكنلوجيا بعلاقة قوية بقيمة ارتباط (0.573) فيما سجَّل الدليل علاقةً ضعيفةً مع الميدان الديمغرافي بقيمة (0.495)، وسجَّل أدنى قوة ارتباط مع ميدان الصحة بقيمة (0.223).

التوصيات:

1. المرأة هي الأكثر عُرضة للتهميش والإقصاء في المجتمع، والأكثر حرماناً من إثبات نفسها في كثير من المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، فلا بدَّ من إعطائها الأولوية في الخطط،

والإستراتيجيات الوطنية والمستقبلية؛ لأنَّها ثروة وطنية، ومورد مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. توعية المجتمع عبر وسائل الإعلام والمنشورات التثقيفية ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، واهتمام الجهود الوطنية وبرامج التوعية التي من شأنها تعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة، وردم العادات والتقاليد المجتمعية المتوارثة التي تحد من دور المرأة، لا سيَّما في المناطق الريفية والنائية.

3. الحث على أهمية المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم، وتأكيد أهمية التحاق الفتيات بالتعليم إلى مراحل متقدمة منه، مع الأخذ بنظر الاعتبار الفروقات وَفْق الريف والحضر؛ لأنَّ العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من الفرص التعليمية –وخصوصاً الفتيات– تخلق كثيراً من الآثار، ومنها زواج الأطفال، وحرمان المرأة من العمل، وعمالة الأطفال، وحرمانها من أخذ نصيبها من التكنلوجيا والمشاركة في الحياة السياسية.

4. ضرورة رصد توصيات المؤتمرات العالمية والإقليمية ومتابعتها؛ للنهوض بواقع المرأة، ووضع سياسيات هادفة وفعالة لضمان مشاركتها في كثيرٍ من المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

5. ضرورة تظافر جهود الوزارات والجهات المختصة مع وزارة الدولة لشؤون المرأة، للأخذ بنظر الاعتبار أهمية اعتبارات النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين؛ لمعالجة الفجوة النوعية.

6. توسيع الفرص بين الجنسين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلها؛ لضمان مشاركة المرأة على حدٍّ سواء مع الرجل، وتسليط الضوء على المعوقات التي تعترض طريق تمكين المرأة، والقضاء على الفجوة بين الجنسين.

7. وضع خطط متكاملة؛ لتوفير فرص العمل للمرأة، مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي، لتمتَّع المرأة بالفرص بصورة متساوية مع الرجل.

8. تغيير المناهج الدراسية التي لم ترد فيها صورة المرأة صانعة القرار، وعدم التفرقة بين أدوار المرأة والرجل بما يعمِّم من فكرة النقص الأنثوي، وتوجيه المؤسسات التعليمية بضرورة عرض الدور الإيجابي للمرأة، مع إشراك المرأة في إعداد المناهج الدراسية.

9. العمل على إزالة الصورة النمطية عن المرأة، ورفع وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في العمل، ونشر الوعي الديني والثقافي؛ لمحاربة الثقافة المتوارثة التي تحرم المرأة من حقِّها في العمل والتعليم.

10. ضرورة استيعاب سياسات التنمية لمبدأ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين والقضاء على المعوقات كلها التي تُمارس ضد المرأة في كلِّ المجالات.

11. العمل على إقناع المرأة عن طريق منظمات الأسرة بدورها الفاعل في المجتمع، وتعزيز ثقتها بنفسها؛ للقضاء على تهميشها، وإثبات دورها في المجتمع عن طريق تغيير فكري يرفض فكرة أن

تكون مجرد تابعة للرجل، بل تكون شريكاً فاعلاً في المجتمع.

12. إعطاء المرأة دور رب الأسرة عن طريق دعم المرأة في توافر فرص العمل، وزيادة المستوى الثقافي؛ لزيادة قدراتهن على أخذ القرارات في الأسرة؛ لأنَّ عدم إعطائها هذا الدور سيحرمها من المشاركة الاقتصادية والسياسية.

13. إنَّ سعادة كل مجتمع ورُقي كل أمة مصدره المرأة، لذا يتطلَّب هذا دعم جهود المرأة في تسنُّمِها للمناصب الإدارية العليا مقارنة بالرجل، إذ إنَّ وجودها في هذهِ المناصب سيقود المجتمع نحو التطور والتنمية عن طريق مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي.

14. يجب أن يكون هناك جهود مكثفة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإعطاء المرأة فرص الحصول على العمل والقضاء على البطالة بين النساء التي تؤدِّي إلى حدوث ما يُسمى تأنيث الفقر، فضلاً عن القضاء على عمالة الأطفال التي تضر بصحة الطفل وسلامته، وتحرمه من أخذ فرص الحصول على التعليم.

15. الاهتمام بالرصد الإحصائي لأوضاع المرأة والرجل في العراق، فضلاً عن التحديث الزمني لهذهِ الإحصاءات؛ لمعرفة الفجوات وتقليصها؛ لضمان استمرار عملية التنمية، وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الجنسين.

كما يجب تصميم نظم حماية اجتماعية أو تحسينها لتراعي العمر والجنس، وتكون في مستوى أفضل من حيث التنسيق، والإدارة، والرصد، والمتابعة.

لم يستطع العراق التعامل بنجاح مع مسألة التوظيف في القطاع الحكومي، وما زالت الحكومة رب العمل المفضَّل، ومع زيادة أعداد الداخلين لسوق العمل ستكون القضية الاقتصادية ضاغطة بشدة كبيرة، ويجب ابتكار حوافز؛ لتشجيع الداخلين الجدد إلى قوة العمل على البحث عن وظائف خارج الحكومة.

ومن الوصايا في هذا المجال هو التوظيف الأمثل للواردات المالية، وزيادة منافع قطاعي النفط والغاز غير المباشرة وآثارهما على القطاعات الأخرى إلى أقصى حدٍّ؛ ليشكِّلا نقطة انطلاق لتنويع الاقتصاد وتحسينه، كما يجب التفكير بالتأثير الشديد، والمفاجئ لانخفاض أسعار النفط المتكررة على الاقتصاد والسياسة والسكان، وهنا يجب العمل على ضمان استدامة المنافع من الثروة النفطية، وتعزيز الاستثمارات العامة، وتنمية القطاع الاقتصادي، والبحث في كيفية إنجاح الشراكة بين الدولة

والسوق. وعود على بدءٍ، فإنَّ التفكير في الحلول يجب أن تنطلق من النظر إلى أوضاع السكان وخصائصهم في فهم أداة التنمية وغايتها.

304 / 62

م 328 المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني / مجموعة باحثين –ط1 –

بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023

(172) ص ، (17×24) سم

1 – النمو السكاني – العراق

م. و

2023 / 532

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (532) لسنة 2023

قائمة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

اسم الكتاب	المؤلف
الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق	د. مظهر محمد صالح
مقترح: رسم السياسات الاسكانية في العراق	كو كانك
الاتجاهات والانماط في التفجيرات الانتحارية في العراق	ماثيو سيستو
تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد	البنك الدولي
حصاد البيان (1 – 22)	مجموعة باحثين
سياسة الاتحاد الاوربي الخارجية في منطقة الشرق الاوسط	مجموعة باحثين
الرئيس الامريكي القادم والعراق	مايكل نايتس
استطلاع رأي، تقييم اداؤ الحكومة العراقية 2015	قسم الابحاث
سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق	مركز انتكرتي – لندن–
السياسات الخاصة بالموارد المائية في العراق	أ.د. نظير الانصاري
المصالحة الوطنية في العراق — دراسة مقارنة–	مركز انتكرتي – لندن –
مستقبل القوات المسلحة في العراق	مايكل نايتس
الاسس العلمية لادارة المشاريع والعمل الهندسي	نعمان منى
تطوير طرق ازالة الكاربون	البنك الدولي
اوضاع الادارة العامة في العراق	كاظم جواد شبر
البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق	باسم عبد الهادي حسن
خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الانسانية	قسم الابحاث
استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف	مركز انتكرتي – لندن –
المخدرات والادمان	اعداد : د. علي طاهر
وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول (1 – 3)	مجموعة باحثين

موجز ورشة الالتزام بالدستور ضمانة لوحدة العراق	مجموعة باحثين
مقترح لتطوير الخطوط الجوية العراقية	احمد حسن علي
مستقبل النفط العراقي	روبن ميلز
التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط	هانا نوتي
الوفاء بوعود التعليم عبر عملية التعلم	البنك الدولي
مؤتمر البيان السنوي الثاني (1 – 2)	مجموعة باحثين
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق	علي المولوي
سلطنة عمان .. مواقفها الاقليميمة والدولية والحياد في سياستها الخارجية	ايمن عبد الكريم الفيصل
التعليم العالي في العراق . مقاربات نقدية ورؤى استشرافية	مجموعة باحثين
الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية – الحلول والمقترحات–	زيد العلي – يوسف عوف
خطة التعليم في ماليزيا (2013 – 2025) (1 – 2)	وزارة التربية والتعليم الماليزية
لمحات استراتيجية في مكافحة الفساد	فراس طارق مكية
بناء الدولة في العراق.. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة	هاشم الركابي – علي المولوي – علي الصفار
مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدوالية	حيدر الامارة – رحيم العكيلي – بلال عبد الحي
المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبي
الحل المنسي .. مجلس الاتحاد: ترشيد السلطة وتعزيز التشريع	د. علي عبد الحسين الخطيب – د. باسم علي خريسان
ملامح العدالة الدستورية في ضوء النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا	د. وائل منذر البياتي
خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق	هاري إستبانيان – نعام ريدان
احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها	فارس كمال نظمي – مازن حاتم

الابادة الجماعية مستمرة	سعد سلوم
اطفال داعش .. ارث النزاع وعتمة المستقبل	د. عدنان ياسين — د. اسماء جميل رشيد
ديمقراطية على المحك .. كيفية تصميم نظام انتخابي لديمقراطية فاعلة في العراق	فراس طارق مكية
العدالة والاستقرار السياسي في العراق	علي المعموري
نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ
قبل أن يدركنا الظمأ .. أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة إلى سياسة الأرض	إعداد وتحرير: علي عبدالهادي المعموريّ
جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة	د. أحمد علي أحمد التميميّ
المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني	تحرير: د. عدنان صبيح ثامر
دليل المعارضة السياسية	مجموعة باحثين
مكافحة الفساد في العراق .. اوراق سياساتية	إعداد وتحرير: د. علي طاهر الحمود
وثائق وحقائق الدولة العراقية والمشروع الأمريكي	قيس قاسم العجرش

إنَّ فكرة هذا الكتاب هي عبارة عن هاجس يفكِّر به عدد من الباحثين ويشغلهم، لما تمثِّله الزيادة السكانيَّة في العراق من أخطار مستقبلية، فالحديث عن الزيادة السكانية لا يرافقه اتجاه واحد في ضرورة التقليل من تلك الزيادة، أو تحديد النسل؛ لأنَّ المجتمع العراقي مختلف في هذا الجانب، إذ إنَّ لكل مجتمع نموذجاً فكرياً قد يتعاطى مع قضاياه وَفْق النموذج السائد، فهناك أطراف ليست بالقليلة، ومنهم أكاديميُّون، ومختصُّون يتحدَّثون عن مضار لسياسة تحديد النسل، قد تكون أكبر وأخطر من زيادته، وربما ينشغلون بالتفكير بالاتجاه الآخر الذي تمثِّله سياسة تحويل المجتمع إلى مجتمع عجوز خالٍ من الهبة الديموغرافية، وهي بالواقع هبة لا يمكن تجاوزها، لكن بالمقابل علينا أن نجد وعياً موازياً يتعامل مع تلك الهبة كطاقات تنتج مواردَ أو تستثمر بألَّا تكون عبئاً على المجتمع وموارده.

في المقابل هناك رأي أقوى في ضرورة إيجاد برامج سياساتية؛ لتحديد النسل أو تقليله، مبرراً ذلك بأنَّ هناك دولاً أكثر تقدُّماً وتخطيطاً وموارد من العراق؛ إلا أنَّها اتجهت إلى تلك الآلية؛ لأنَّها راعت بصورة حقيقية تلك المتوالية التي تتحدَّث عن الزيادة السكانية.

فإذا كانت المتوالية الحسابية للثروات (21-18-15-12-9-6) فإنَّ المتوالية الهندسية للسكان (162-54-18-6)، ممَّا يسبِّب عدم توازن المتواليتين السكانية والطبيعية، تلك النظرية تبرر ضرورة إيجاد موارد جديدة بصورة حقيقية تواجه متوالية السكان، وعملت كثير من الدول برامج اقتصادية، وسكانية؛ لمواجهة عدم التوازن.

ولعلَّ من أسباب الخوض في هذا المضمار هو إعلان وزارة التخطيط العراقية في آخر إحصائية لها أنَّ نسبة السكان في العراق تزداد سنوياً مليون نسمة، في مقابل ما يقارب (41) مليون نسمة وَفْق الوزارة، على أنَّ الجهات المختصة لم تعطِ هذه الزيادة ما تستحقه من الاهتمام، فضلاً عن المختصين من الأكاديميين والباحثين؛ لِما ستخلفه هذه الزيادة الكبيرة من كارثة خصوصاً مع وجود الفجوات الاقتصادية التي نعيشها، والاعتماد على النفط بنسبة (90%).

978-9922-9969-4-3